الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان :

تنافسية قطاع الصناعات الغذائية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "دراسة تقييمية تحليلية "

إعداد الطالبات :

- عواطف زواري فرحات
- أم الخير حضري
- حنان غراب

إشراف الأستاذ :

علي ذهب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
علي ذهب	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أمدنا بعونه وتوفيقه لإنهاء هذه المذكرة، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير والعرفان لأستاذنا الفاضل الأستاذ : **علي ذهب** المشرف على هذا العمل على متابعته الدقيقة والمستمرة لكل مراحل إنجاز هذا العمل وماقدمه من ملاحظات ونصائح وإرشادات علمية قيمة زادت الموضوع إثراء.

كما لاننسا شكرنا للأستاذ الدكتور :"**أحمد نصير** " لما قدموه لنا من عون ومساعدة في إتمام هذه المذكرة جزاه الله ألف خير .

شكرنا الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل.

شكرا لكل أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمى لخضر بالوادي

إلى كل من بذل معنا جهد ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عنا الجزاء الأوفى.

عواطف –أم الخير – حنان

الإهـــــداء :

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العظيم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من أهدياني حسن التربية والأخلاق ...

ومن رفعت رأسي عاليا افتخارا بهما...

مصدر قوتي ودعمي ....الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم

الى قرتا عيني إبني وإبنتي حفظهما الله من كل مكروه

الى رفيق دربي وسندي في هذه الحياة الى زوجي العزيز

الاستاذ الدكتور أحمد نصير

الى أخوتي وأخواتي كل واحد بإسمه

الى زميلاتي في العمل حضري أم الخير وغراب حنان

الى كل قلب صادق تمنى لي الخير ودعمني ولو بكلمة طيبة أهديه

عملي هذا

عواطف زواري فرحات

الإهداء

إلى من سهرت على تربيتي وراحتي التي تعبت من أجلي الى حبيبة قلبي ونور عيني **جدتي** الغالية أطال الله في عمرها

الى الذي وفر لي كل أساليب وطرق الراحة في حياتي **جدي** الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

الى من أوصى بهما الله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته **أمي وأبي** أطال الله في عمرهما وجعلهما خير سند لي في هذه الحياة .

الى رفيق دربي الى الذي يفرح لفرحي ويحزن لحزني الى مصدر قوتي ونجاحي في هذا المشوار الى الذي صبر معي وعليا في نفس الوقت طيلة هذه الفترة الى فرحة قلبي ونور عيني زوجي الغالي **بوجبل إسماعيل** حفظه الله تعالى لي من كل شر.

الى من كان قدوة في حياتي وكان سببا في نجاحي الى من وقف الى جانبي دوما في مسيرتي الدراسية ودعمني الدكتور **سالمي محمد الدينوري** أعطاه الله كل خيرا أينما كان وأينما ذهب.

الى الرجل الطيب الخلوق الذي ساعدنا على إنجاز هذا العمل ونجاحه الأستاذ الدكتور **نصير أحمد** حفظه الله وأدام عليه الله الفرح في حياته.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد وعلى رأسهم السيد المؤطر **علي ذهب** جعله الله دوما من حاملي شعلة المعرفة والعلم

الى كل من الأستاذة الدكتورة **خليدة عابي** والذكتور **بله باسي زكرياء** حفظهما الله من كل مكروه ورفعهما درجات عليا

الى من أرى السعادة في أعينهم وأنابينهم إخوتي وأخواتي .

الى السيدة مديرة مدرستي التي ساعدتني في دراستي حفظها الله وحماها ورعاها برعايته **عماري الحادة**.

الى زميلاتي في العمل **عواطف زواري فرحات وحنان غراب** حفظهما الله.

حضري أم الخير

إهداء

إلى التي أوصاني بها المولى خيرا وبرا، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي سهرت الليالي لأنام ملء أجفاني إلى منبع الحب والحنان إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء إلى أمي الغالية: حفظها الله ورعاها في كل وقت بعينه التي لا تنام

إلى رمز السر والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم ، إلى أبي العزيز" العيد " رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه .

وإلى كل الإخوة كل واحد باسمه ، وعمي وأخوالي وخالاتي ، وكل الأهل والأقارب ، وأصدقائي ، وزملائي

إلى كل دفعة سنة ثانية ماستر تسيير واقتصاد مؤسسات دفعة 2023

إلى كل من سقط من قلمي سهوا ولم يسقط من قلبي ،

•حنان غراب•

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة .....

الملخص :

جاءت الدراسة لتعالج اشكالية الامن الغذائي في الجزائر وتحقيقها من خلال أحد فروع الصناعات التحويلية وهو فرع الصناعات الغذائية والتي يعتبر من بين أهم الصناعات التي تسعى معظم الدول إلى تنميتها وترقيتها بشكل مستمر، فمن جهة تمثل ميدان نشاط استراتيجي باعتبارها تمثل السلعة الأكثر طلبا اجتماعيا واقتصاديا و لا يمكن الاستغناء عنها ، ومن جهة أخرى مصدر هام لتحقيق قيمة مضافة معتبرة على مستوى الدخل الوطني، وتنافسيته سواء بالتصدير أو بالاستثمار المباشر في الأسواق الأجنبية ، من هنا جاء الهدف من دراستنا وهو تحديد القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ومقارنتها ببعض دول العالم والدول العربية ، ومن اجل بلوغ الإجابة على إشكالية الدراسة والحصول على أفضل النتائج ، اعتمادنا على منهجية تحليل تنافسية الصناعات الغذائية واقعها ومساهمتها لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر،و إبراز التنافسية الموجودة في فرع الصناعات الغذائية، مقارنة بالتطور الحاصل على المستوى الإقليمي والعالمي، وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج اهمها أن أن القدرات التنافسية للجزائر في سوق الاتحاد الأوروبي بالذات هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع و.م.أ، وذلك على الرغم من قربهما الجغرافي من الدول الأوروبية؛ إن القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق الموجهة للدول العربية هي ضعيفة جدا حيث قدرت بـ0.03 سنة 2019 ، مع تحسن طفيف سنة 2020 بنسبة 0.05.

الكلمات المفتاحية : تنافسية ، صناعات غذائية ، أمن غذائي ، اقتصاد جزائري .

تصنيف JEL : O13، Q18 ، L66 ، R3

Abstract:

The study came to address the problem of food security in Algeria and achieve it through one of the branches of manufacturing industries, which is the branch of food industries, which is considered among the most important industries that most countries seek to develop and upgrade continuously. It can be dispensed with, and on the other hand, an important source for achieving significant added value at the level of national income, and its competitiveness, whether through export or direct investment in foreign markets, hence the aim of our study, which is to determine the competitiveness of the food industry sector in achieving food security in Algeria and compare it with some countries The world and the Arab countries, and in order to reach the answer to the problem of the study and obtain the best results, we relied on the methodology for analyzing the competitiveness of the food industry, its reality and its contribution to achieving food security in Algeria, and highlighting the competitiveness in the food industry branch, compared to the development taking place at the regional and global level. To some results, the most important of which is that Algeria's competitive capabilities in the European Union market in particular are very weak compared to U.A.E., despite their geographical proximity to European countries; The competitiveness of food industries, the share of the market destined for Arab countries, is very weak, estimated at 0.03 in 2019, with a slight improvement in 2020 by 0.05.

Keywords: competitive , Food industry , food security, Algerian economy

JEL Classification: O13 **,** Q18 **,** L66 **,** R3

فهرس المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداءات	
ملخص الدراسة	
الفهرس	II
قائمة الجداول والأشكال والمختصرات	V
المقدمة العامة	أ- ج
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
تمهيد:	02
المبحث الأول :الخلفية النظرية لتنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي	03
المطلب الأول : مفاهيم حول الصناعات الغذائية ، التنافسية والامن الغذائي	03
1. تعريف الصناعة وتصنيفاتها	03
2.تعريف الصناعة التحويلية وأنواعها	03
3. مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية ونشأتها	05
4.مبررات وجود الصناعة الغذائية وخصائها وأهميتها	08
5. تنافسية الصناعات الغذائية ومؤشراتها	11
المطلب الثاني : الأطر المفاهيمية لاشكالية الأمن االغذائي	17
1.مفهوم الأمن الغذائي	17
2.العناصر الأساسية للأمن الغذائي	19
3.أبعاد الامن الغذائي	20
4. أنواع الأمن الغذائي	22
5. مستويات ومرتكزات الأمن الغذائي	23
6. سياسات ومؤشرات الأمن الغذائي	26
المطلب الثالث : الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي	33
1.الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي	33
2.ركائز وأسس قطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي	34
3.مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الأمن الغذائي	35

4. الإستراتجيات الحديثة للصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي	37
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	39
المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بتنافسية الصناعات الغذائية	39
1. الدراسات باللغة العربية	39
2.الدراسات باللغة الأجنبية	29
المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي	48
1. الدراسات باللغة العربية	48
2. الدراسات باللغة الأجنبية	55
المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة تنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي	56
1.الدراسات باللغة العربية	56
2. الدراسات باللغة الأجنبية	61
الخلاصة	64
الفصل الثاني: تحليل تنافسية الصناعات الغذائيةالجزائرية وفعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي	
تمهيد :	66
المبحث الأول: تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر: واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني	67
المطلب الأول : مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر واستراتجياتها الجديدة	67
1. مراحل تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 1962-1999	67
2. الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2001-2015	71
3. الاستراتجيات الموجهة للفترة 2015-2020	78
المطلب الثاني : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر	78
1.تصنيف الصناعات الغذائية ضمن فروع الصناعات التحويلية	79
2.تصنيفات وفروع قطاع الصناعات الغذائية	80
3.وضعية سوق الصناعات الغذائية	86
4.البرامج ومشاريع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	87
المطلب الثالث : مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني	90

1. أهمية الصناعات الغذائية ومساهمتها في قطاع الصناعات التحويلية	90
2. مساهمة قطاع الصناعات الغذائية للمؤسسات الاقتصادية في الانتاج الخام	93
3.مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي	94
4. مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة	95
5.مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في العمالة	97
6.مساهمة قطاع الصناعة الغذائية في التجارة الخارجية	97
المبحث الثاني : قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	99
المطلب الأول : مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك العالي في تحقيق الأمن الغذائي	99
1.مساهمة فرع المطاحن	99
2. مساهمة فرع الحليب	103
3. مساهمة فرع السكر	105
4.مساهمة الزيوت	107
5.الميزان التجاري الغذائي والفجوة الغذائية	108
المطلب الثاني : تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العالم والاتحاد الاوروبي	110
1. أداء ووضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر	110
2.وضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر	112
3.قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشر الامن الغذائي في السوق العالمية	114
المطلب الثالث : تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العربية	118
1.تحليل التجارة الخارجية والزراعية الغذائية في الوطن العربي	118
2.قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشر الامن الغذائي في السوق العربية	120
3.تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وفق مصفوفة swot في الدول العربية والجزائر	123
الخلاصة	128
الخاتمة العامة	130
قائمة المراجع	136

قائمة الجداول والأشكال

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف الصناعات	03
(2-1)	فروع الصناعات التحويلية وأرقام تصنيفها	04
(3-1)	الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية	14
(4-1)	تدابير السياسية لحل مشكل الأمن الغذائي	25
(5-1)	مؤشرات الركائز الأساسية	31
(6-1)	مؤشرات الاستقرار	31
(7-1)	مؤشرات توافر ، الحصول على الغذاء والاستفادة من الغذاء	32
(8-1)	مؤشرات الاستفادة من الغذاء التي تم اختيارها	33
(1-2)	يمثل توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977	67
(2-2)	إستثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984	69
(3-2)	التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل	76
(4-2)	فروع الصناعات التحويلية ورقم تصنيف الصناعات الغذائية	79
(5-2)	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	81
(6-2)	النشاطات المكونة لفروع الصناعة الغذائية في الجزائر	82
(7-2)	العلامات التجارية الرائدة في السوق الجزائري	87
(8-2)	مجموع مساهمات الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حسب سلسة الثلاثي للفترة (2018-2021)	92
(9-2)	مساهمة قطاع الصناعات الغذائية للمؤسسات الاقتصادية (العام والخاص) في الانتاج الخام للفترة : 2001 -2020	94
(10-2)	مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021	95
(11-2)	مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة في الجزائر للفترة 2009-2020	96
(12-2)	تطور العمالة حسب قطاع الصناعة الغذائية – القطاع العام الوطني2009-2019	97
(13-2)	تطور واردات وصادرات الصناعة الغذائية للفترة 2005-2018	98
(14-2)	تطور الانتاج الوطني من أصناف الحبوب القمح – الشعير والذرة للفترة : 2000-2020	100
(15-2)	وضعية التجارة الخارجية من الحبوب في الجزائر للفترة 2017–2019	102

قائـــمة الجـــداول

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
(16-2)	تطور إنتاج الحليب للفترة : 2001-2020	**103**
(17-2)	تطور التجارة الخارجية للحليب للفترة : 2009-2020	104
(18-2)	تطور إنتاج السكر لسنة 2020	106
(19-2)	تطور التجارة الخارجية لشعبة السكر لسنة 2020	106
(20-2)	تطور انتاج الزيوت للفترة :2017-2020	107
(21-2)	تطور التجارة الخارجية لشعبة الزيوت في الجزائر للفترة :2017-2020	108
(22-2)	القيمة المغطاة من الفجوة الغذائية في الجزائر سنة 2020	109
(23-2)	الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر لسنة 2020	110
(24-2)	وضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2021	113
(25-2)	الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر ودول محل المقارنة خلال سنة 2016	115
(26-2)	نتائج الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ودول محل المقارنة خلال سنتي2016 و2020	116
(27-2)	صادرات الصناعة الغذائية لكل من الجزائر وو.م.أ الموجهة للاتحاد الأوروبي خلال العام 2016 و2020	118
(28-2)	قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية الغذائية في الوطن العربي لسنتي 2020 -2021	119
(29-2)	الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر ومقارنتها بدول مختارة من الدول العربية خلال سنتي 2020-2021	121
(30-2)	نتائج الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية خلال سنتي2019 و2020	122
(31-2)	صادرات الصناعة الغذائية للجزائر الموجهة للدول العربية خلال العام 2019 و2020	123

قائـــمة الأشكـــــــال

الرقم	عنوان الجـدول	الصفحة
(1-1)	أبعاد الأمن الغذائي	21
(2-1)	فروع الصناعات التحويلية وأرقام تصنيفها	04
(3-1)	الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية	14
(1-2)	*يمثل* نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989	70
(2-2)	المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	73
(3-2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة على حسب قطاع نشاطها	77
(4-2)	هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج الحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للجزائر للسنوات (2000، 2005، 2010-2017).	91
(5-2)	هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي (2018-2021)	93
(6-2)	هيكل الانتاج الوطني للحبوب في الجزائر لمتوسط الفترة : 1970-2020	99
(7-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021	111
(8-2)	تطور كمية وقيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2017 -2021	120

قائمة الاختصارات والرموز

قائـــمة الاختصارات والرموز

الـرمــز	التعريــف
ISIC	التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الإقتصادية
IGC	معهد التنافسية الدولية
ONUDI	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
POIDEX	مجلة دفاتر بوادكس
ICI	نسبة التجارة داخل نفس الصناعة
ACR	الميزة التنافسية الظاهرة
COS	مؤشر التوافق التجاري
TCC	معدل التغطية النسبي
FAO	منظمة الأغذية الزراعية
WDI	البنك الدولي
WHO	المنظمة العالمية للصحة
GFSI	مؤشر الأمن الغذائي العالمي
CO	مؤشر الركائز الأساسية
ST	مؤشرات الاستقرار
AV	مؤشرات توفر الغذاء
AC	مؤشر الحصول على الغذاء
UT	مؤشر الإستفادة من الغذاء
HACCP	أنظمة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة
ISO 22000	نظام دولي لإدارة سلامة الغذاء
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
ANDI	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار
PNDIAA	البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الغذائية
CTIAA	مركز تقني للصناعات الغذائية
APAB	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات
DIVECO	برنامج دعم تنويع الاقتصاد الوطني
STARTUP	المؤسسات الناشئة
ONIL	الديوان الوطني المهني للحليب
FNDA	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
SWOT	مصفوفة تحليل رباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

المقدمة العامة

تعد قضية الأمن الغذائي واحدة من أهم القضايا ذات الاهتمام الدولي الكبير ، تتزايد كل يوم نتيجة للعديد من العوامل المحيطة بامدادات الأغذية والطلب عليها ، إن قضية الغذاء ليست اقتصادية فحسب ، بل إنها سياسية وإستراتيجية ، اذا علمنا أن مشكلة الغذاء أصبحت مشكلة سياسية وأمنية تهدد أمن الدولة وسيادتها وقوتها لأنها تعتمد على الخارج في توفير الغذاء للسكان ، ويكمن القول أن الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الانتاجية في الزراعة وتحقيق مكانة أفضل للأمن الغذائي ، وهذا يتطلب تعزيز القدرات من خلال تنسيق سياسات التنمية مع البلدان ، وخاصة في المجال الصناعي.

ومن أهمها الصناعات الغذائية التي تعد من الصناعات التحويلية المهمة في الاقتصاد الوطني بوصفها صناعة استراتيجية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، ونظرا لأهمية قطاع صناعة الغذائية لما تقوم به من إنتاج سلع ضرورية تلبي الزيادة في الطلب عليها في الأسواق المحلية ، لذا فان الإستثمار في هذه الصناعة مربح وذو جدوى اقتصادية مرتفعة ، لاسيما أن هناك تشجيع كبير لتفعيل الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي).

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من القطاعات الانتاجية الهامة وأحد القطاعات التي تساهم في إحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أصبح تطوير هذا القطاع هدفا رئيسيا لابد منه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الأمن الغذائي ، حيث أصبح هذا الأخير أحد أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر وهدفا استراتيجيا تسعى لبلوغه خاصة ، مع الاعتماد الكبير لقطاع الصناعات الغذائية على المواد الأولية من الخارج مما يجعله بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ويجعل الامن الغذائي رهينة للريع البترولي، وبالتالي تبقى مساهمة هذا القطاع في تغطية الاحتياجات الغذائية المحلية جد محدودة خاصة مع التزايد المستمر والسنوي لفاتورة الواردات بالرغم أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية التابع للامم المتحدة ، أين حلت في المرتبة 54 من 113 دولة شملها مؤشر الأمن الغذائي العالميGlobal Food Security Index لسنة 2021 ، والذي جعل الجزائر أيضا أولى الدول في استيراد بعض المواد الأساسية كالحبوب والحليب ولعل من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق البلدان النامية تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة والذي يقابله التراجع في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ما سبق اندلاع الحرب الروسية –الاوكرانية والذي ادى الى تصاعد كبير في أسعار السلع الغذائية وتناقص المخزون العالمي، فإنه من المتوقع أن تواجه الدول ومن بينها الجزائر، في هذه المرحلة المقبلة واقعا اقتصاديا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له.

❖ **الاشكالية الرئيسية :**

أصبح الأمر بمثابة الرهان الصعب والتحدي الكبير لتطوير القدرة التنافسية لقطاع الصناعة الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي حتى تستطيع سلع هذه الصناعة الوصول الى أسواق دول العالم والدول العربية ،

ولتطوير قدراتها التنافسية في هذا المجال يتطلب استخدام تكنولوجياعالية، وخبرات مهنية متكونة من ناحية أخرى الأمر الذي يعمل على تحقيق الأمن الغذائي و الرفاهية الاقتصادية، والحصول على سبل التنمية المستدامة.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

مامدى نـجاح استراتيجية تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- ماهو مضمون الصناعات الغذائية والأمن الغذائي ومؤشراته ، والتنافسية الصناعية ؟
- ماهي مقومات تنافسية الصناعات الغذائية كحلقة أساسية في ضمان الأمن الغذائي ؟
- ما مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟.
- ما هو واقع تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية ؟.
- ماهي أهم (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لتنافسية الصناعات الغذائية كقاطرة لتحقيق الأمن الغذائي في الأجلين المتوسط والطويل ؟.

❖ **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

- هناك عدة مفاهيم ومضامين من طرف خبراء إقتصاديين ومنظمات اقيليمة ودولية في تحديد مفهوم دقيق لفرع الصناعات الغذائية و التنافسية الصناعية و إشكالية الأمن الغذائي ومؤشراته بتصنيفاتها .
- مقومات الصناعات الغذائية يبدو أنها متوفرة كوفرة المواد الخام الزراعية والحيوانية والمائية ، وهو مايؤهلها لتلعب دورا بارزا في تقليص الفجوة الغذائية.
- الصناعات الغذائية ذات أهمية اقتصادية لتنوع منتوجاتها وضرورة استهلاكها، وبالتالي فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي تكون معتبرة.
- إن ملامح تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائرغير ملائم مقارنة ببعض دول العالم .
- هناك عدة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لتنافسية هذا القطاع لتحقيق وعدم تحقيق الأمن الغذائي .

❖ **مبررات إختيار الموضوع:**

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وماهو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها في مايلي:

- ✍ الأولى تنطلق من إهتمامنا الشخصي بواقع قطاع الصناعات التحويلية عامة وقطاع والصناعات الغذائية بصفة خاصة و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة بإعتبارها موضوع الساعة ،لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادفة إلى خدمة مصالح التنمية.
- ✍ أما الثانية هو التعرف على ما مدى تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على الأمن الغذائي ، وهذا من خلال التجربة الجزائرية في هدا المجال.

❖ **أهداف الدراسة :**

تستهدف هذه الدراسة إلى تحديد القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ومقارنتها ببعض دول العالم والدول العربية ، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- إبراز الإطار النظري لقطاع الصناعات الغذائية وتنافسيته ، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة هذا الفرع من القطاع الصناعي في المسيرة التنموية للجزائر في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية .
- تسليط الضوء على إشكالية الأمن الغذائي ، ومحاولة التعرف على أهم مؤشرات الامن الغذئي وكيفية قياسيه وانواعه ، وواقع الأمن الغذائي في الجزائر وكيفية تحقيقه .
- تحليل تطور قطا ع الصناعات الغذائية في الجزائر ، واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري .
- ابراز دور قطاع الصناعات الغذائية في تنمية الاقتصاد الوطني ،وخاصة للمسؤولين على الشؤون الاقتصادية لدفعهم من أجل الإهتمام بالقطاع لتحقيق الأمن الغذائي.
- مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك العالي في تحقيق الأمن الغذائي .
- إبراز التنافسية الموجودة في فرع الصناعات الغذائية، مقارنة بالتطور الحاصل على المستوى الإقليمي والعالمي.
- تشخيص تنافسية الصناعة الغذائية كمدخل للصناعة التحويلية للجزائر لتحقيق إشكالية الأمن الغذائي والتعرف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص ، والتهدديدات التي تجابهها والعمل على تحديدها .

❖ **أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لعدة نقاط تشغل اهتمامات الكثير من الباحثين الاقتصاديين، وتأتي كإضافة إلى أبحاث متعددة سابقة في ميدان الدراسة الإستراتيجية التنموية في الجزائر، وموقع القطاع الصناعي، وخاصة في مجال الصناعات الغذائية المعتمدة على منتجات القطاع الزراعي.

بالاضافة إلى إبراز تنافسية الصناعة الغذائية لما لها من دور استراتيجي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمساهمته بشكل كبير في التقليل من التبعية الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الأمن الغذائي الذي تستهدفه الدراسات المستقبلية في العالم، وبذلك فإن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها.

ومن هنا تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع تنافسية قطاع الصناعات ، وترجع أهمية اختيارنا لهذا البحث إلى أن الموضوع يلقى في الحاضر إهتماماً على الصعيد الدولي يوازي ماله من أهمية قصوى على المستوى المحلي في ظل التحولات الراهنة،ومن جهة أخرى، سنحاول في هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن واقع قطاع الصناعات الغذائية بعد الاستقلال مرورا بسياسة المخططات في ظل اتباع الجزائر النظام الاشتراكي 1967-1989 ، ثم الانتقال الى اقتصاد السوق بداية من سنة 1990 وصولا الى البرنامج التنموية في ألفية الجزائر منذ 2001 الى غاية 2019 وإبراز تنافسية هذا القطاع للوصول وحل إشكالية الأمن الغذائي وتحقيقها، وموقع الجزائر مقارنة مع بعض الدول .

❖ **حدود الدراسة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني

- **الحدود المكانية :** ففي الحدود المكانية رأينا أن نخص هذه الدراسة بالإقتصاد الجزائري ، والتي تمت على مستوى قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيته ، وواقع الأمن الغذائي في الجزائر.
- **الحدود الزمنية :** أما الفترة الزمنية فركزنا فيها على الألفية في تحليل متغيرات الدراسة بحسب توفر المعطيات من 2001 الى غاية 2022

❖ **وسائل جمع المعلومات والبيانات :**

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

✍ **الوسائل النظرية:**

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

✍ **الوسائل العملية:**

- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول إلى إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية ومؤشرات التنافسية والأمن الغذائي في الجزائر، كما تستمد الدراسة بياناتها من إحصاءات تقارير صندوق النقد العربي، (مؤشرات التنمية المحلية والدولية)، وتقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إحصاءات التجارة لتطوير الأعمال الدولية بيانات التجارة الشهرية والفصلية والسنوية .قيم الاستيراد والتصدير ، الأحجام ، معدلات النمو ، حصص السوق ... إلخ.

❖ **المنهج المتبع في الدرسة :**

للإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار الفرضيات المصاغة، استخدمنا المنهجين الوصفي والتحليلي التي تتلاءم وطبيعة الدراسة عند تطرقنا الى بعض مفاهيم الصناعة والصناعة الغذائية تطورها وأهميتها، الأمن الغذائي وكيفية قياسه وكما أستعين في تحليل وتطور قطاع الصناعات الغذائية واستراتجياتها الجديدة على القطاع الصناعي بصفة عامة ، وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة من خلال جمع البيانات والمعطيات الخاصة بالأمن الغذائي والصناعات الغذائية وبعض المعلومات المتعلقة بتنافسية الصناعات الغذائية ، والمنهج التحليلي أستعمل في تحليل وقراءة المعطيات واستنباط نقاط القوة و الضعف لتنافسية قطاع الصناعات الغذائية.

❖ **محتوى الدراسة :**

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين يحتوى كل فصل مبحثين الفصل الأول على الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية أما الفصل الثاني الذي يضم الجانب التطبيقي يحتوي على مبحثين فالأول تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر : واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ، أما الثاني حول قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيتها في تحقيق الأمن الغذائي :

✍ **الفصل الأول :** تناولنا فيه الخلفية النظرية لتنافسية الصناعات الغذائية ، من خلال التطرق إلى الصناعة وتصنيفاتها وكل المفاهيم المتعلقة والمرتبطة بها، ، ومفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية ونشأتها، ومبررات وجود الصناعة الغذائية وخصائصها وأهميتها كما خصصنا عرض لتنافسية الصناعات الغذائية ومؤشراتها ، والتطرق إلى الأطر المفاهيمية لإشكالية الأمن الغذائي ، وأيضاً الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي ، وختاماً معرفة الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي، وركائز وأسس قطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، مع مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الأمن الغذائي؛

✍ **الفصل الثاني :** فهو في صورة تطبيقية لمحاولة معرفة قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، التطرق إلى مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 1962-2020 واستراتجياتها الجديدة، مع تناول واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ، ومعرفة مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني وتحدياتها ، وفي المبحث الثاني ، تناول مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك العالي في تحقيق الأمن الغذائي ، مع تناول تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العالم والاتحاد الاوروبي والدول العربية، مع تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وفق مصفوفة swot في الدول العربية والجزائر.

الفصل الأول :

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفنالإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية، والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم المتقدمة لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي بالإضافة الى أهميته على الصعيد الاستراتيجي والامن الغذائي ومساهمته في الاكتفاء الذاتي للدول ، ولهذا يعتبر تنافسية قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعما ومحفزا لتطوير القطاع الزراعي وركنا اساسيا في تحقيق الامن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الانتاج المحلي على حساب المستوردات من السلع التي ترتفع يوما بعد يوم، وقدرتها على الوصول إلى طلب ذو قوة شراء كبيرة أو قوية (الوصول إلى الأسواق).

وقد حاولنا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين التاليين :

- **المبحث الأول: الخلفية النظرية لتنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي؛**
- **المبحث الثاني : الدراسات السابقة .**

المبحث الأول: الخلفية النظرية لتنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي

وهنا سنحاول التطرق الى الجزانب النظرية لمتغيرات دراسة بالاضافة الى الدراسات السابقة

المطلب الاول: مفاهيم حول الصناعات الغذائية ، التنافسية والامن الغذائي

1. تعريف الصناعة وتصنيفاتها :

1.1.تعريف الصناعة : الصناعة لغةً على أنها فن إستخراج المواد الأولية وتعديلها وتحويلها إلى مواد يمكن إستعمالها، وهو أيضاً كل علم أو فن مارسه المرء حتى أتقنه وأصبح ماهراً فيه.[1]

والصناعة تعد نشاطا إقتصاديا قادرا على تأمين إحتياجات السكان في الكم والكيف ، فضلا عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الممكن خلقها في بيئات توطنها .[2]

ونعني بالصناعة ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضا بالعمليات التي يقوم بها الانسان بشكل أفضل من المواد الأولية التي استخدمت في صنعها.[3]

1.2. أنواع الصناعات : يوجد عدة فروع للصناعات وتختلف تسمياتها حسب المعيار المعتمد في التصنيف ، ويمكن توضيح أنواع الصناعات ومعايير تصنيفها في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-1) : تصنيف الصناعات

حسب أهمية المنتوج	حسب العملية الإنتاجية	حسب التكنولوجيا المستخدمة	حسب الحجم	التصنيف الدولي
-الصناعة الثقيلة -الصناعة الخفيفة	- صناعة إستخراجية - صناعة تحويلية	-الصناعة المنخفضة التكنولوجيا - الصناعة المتوسطة التكنولوجيا - الصناعة عالية التكنولوجيا	-الصناعات الكبيرة -الصناعات المتوسطة -الصناعات الصغيرة	-التعدين والمقالع -الكهرباء والماء والغاز -صناعة تحويلية

المصدر: كريمو دراجي و عبد الناصر حسيني ، واقع وأفاق الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة حالة الصناعة البيترو كيمياوية – مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي :07/06/ نوفمبر 2018 ، ، جامعة البليدة 02، ص:03

2.تعريف الصناعة التحويلية وأنواعها :

1.2. تعريف الصناعة التحويلية: بوجه عام يمكننا عرض المفاهيم المختلفة للصناعة، والصناعة التحويلية بوجه خاص، فالصناعة التحويلية هي نشاط اقتصادي يشمل الخامات الأولية المستخرجة من باطن الأرض وهو ما يعرف بالصناعة الاستخراجية، وكذلك تشمل أجزاء عمليات تحويلية على

---

[1] وسيم شهاب الدين، مقال بعنوان : **تعريف الصناعة وأنواعها** ، موقع أبحاث ، على الرابط : تعريف-الصناعة-وانواعها https://www.abhath.net ، تاريخ الاطلاع : 2022/12/02 ، على الساعة :10:00، تاريخ النشر : مايو 2022، ص:01.

[2] محمد أزهر السماك ، **جغرافية الصناعة بمنظور معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2008، ص:03.

[3] محمد أزهر سعيد السمك وعلي عباس التميمي، **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص: 19.

المادة الخام وهو ما يعرف بالصناعة التحويلية، حيث تتميز الصناعة التحويلية بإمكانية تطبيق العلم والتكنولوجيا.[1]

ووفقا لهيئة الأمم المتحدة تعد الصناعات التحويلية عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية أو عضوية ، بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق إستخدام وسائل يدوية أو ألية ، سواء طبقت في المنازل أو المصانع ، لذلك من الممكن القول أن الصناعات التحويلية بشكل عام قد حرصت على الاستجابة لكافة حاجات الانسان التي تشهد تزايدا مع مرور الوقت.[2]

كما تعرف على أنها الصناعة التي تقوم بتحويل وتغير شكل المادة الأولية بطرق ووسائل كيمياوية وميكانيكية، من أجل انتاج سلع تامة الصنع أو نصف مصنعة وتكون صالحة للاستخدام إما في انتاج سلع أخرى أو بغرض استخدامها للاستهلاك الشخصي.[3]

2.2.تصنيفات الصناعة التحويلية: نتحدث عن القسم الرئيسي (3) طبقا للتصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية*InternationalStandard IndustrialClassifcation ، المراجعة الثانية (ISIC, Revision,2) أو القسم الرئيسي D طبقا للمراجعة الثالثة من هذا التصنيف (ISIC, Revision,3). أو الباب ج طبقا لتقسيم المراجعة الرابعة (ISIC, Revision,4)، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.[4]

الجدول رقم (1-2) : فروع الصناعات التحويلية وأرقام تصنيفها

فرع الصناعة التحويلية	رقم التصنيف الدولي	فرع الصناعة التحويلية	رقم التصنيف الدولي
صنع المنتجات الغذائية	10	صنع منتجات المطاط واللدائن	22
صنع المشروبات	11	صنع منتجات المعادن اللافلزية	23
صنع منتجات التبغ	12	صنع الفلزات القاعدية	24
صنع المنسوجات	13	صنع منتجات المعادن المشكلة	25
صنع الملبوسات	14	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية البصرية	26
صنع المنتجات الجلدية ذات الصلة	15	صنع المعدات الكهربائية	27
صنع الخشب	16	صنع المعدات والآلات غير مصنفة في موضع آخر	28
صنع الورق ومنتجات الورق	17	صنع المركبات ذات المحركات	29
الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	18	صنع معدات نقل أخرى	30
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	19	صنع الأثاث	31
صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	20	الصناعات التحويلية الأخرى	32
صنع المنتجات الصيدلانية	21	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	33

المصدر: التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة الاحصاءات، السلسلة ميم العدد 4/التنقيح 4، الامم المتحدة، نيويورك، 2009.

---

[1] جودة عبد الخالق وآخرون، **الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام** 2020، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005، ص :21.

[2] كريمو دراجي و عبد الناصر حسيني ، **واقع وأفاق الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة حالة الصناعة البيترة كيمياوية** – مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي :07/06/ نوفمبر 2018 ، من تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 02، ص:03

[3] سلطان فولي حسن، **جغرافيا الصناعة**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008، ص 32.

* أو ما يعرف اختصارا بـ(ISIC)

[4] بشير بن موسى ، " **التكامل الاقتصادي الإقليمي كآلية لدعم القدرة التنافسية للصناعة التحويلية (دراسة حالة دول المغرب العربي)**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي :2018/2017) ،ص:122.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن دليل النشاط الاقتصادي (ISIC Rev.4) يقسم الانشطة الاقتصادية الى 34 باب، من بينها باب الصناعات التحويلية التي تقع تحت الباب (ج) وبدورها تضم أنواعا كثيرة من الصناعات في شكل أقسام وفروع تتباين فيما بينها من حيث حاجتها إلى المواد الأولية أو طرائق انتاجها أو طبيعة واستخدامات منتجاتها كما أنها تختلف من حيث حجومها وطاقاتها وفي تقنيتها وحاجتها الى نوع أو آخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهارتهم الى جانب تباينها في متطلباتها الموقعية.

والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتبليغ الإحصاءات حسب هذه الأنشطة.

3.مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية ونشأتها :

1.3. مفاهيم عامة حول الصناعات الغذائية : وهناك مجموعة من التعاريف نوردها في التالي :

- تعرف الصناعات الغذائية على أنها "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري" .[1]
- والصناعات الغذائية هي " إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام النباتية أو الحيوانية إلى منتجات غذائية مع المحافظة على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة" .[2]
- وكما تعرف الصناعات الغذائية بأنها "مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي الذي بدوره يضم أيضا النشاطات المصنفة عادة في الزراعة، كالتوزيع الغذائي، النقل، التجارة، المقاهي، مطاعم وكذلك إنتاج وسائل الخاصة المصنفة من طرف قطاعات أخرى:جرارات، أسمدة، تجهيزات صناعية.....إلخ".[3]
- ويقصد بها على أنها " القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة ،

---

[1] سهيلة قطاف وليندة بوزرورة ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي** ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر العدد :02 ، ديسمبر 2019، ص: 110.

[2] محمد مطلب راضي الفاضلي ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الانتاجية والتنويع الاقتصادي في العراق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة الستنصرية ، العراق ، السنة التاسعة عشرة ، العدد السبعون ، أيلول 2021 ، ص:104.

[3] عبد الحفيظ كينة ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2013/2012) ، ص:46.

لإستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو إستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها ، وتبقى صالحة للإستعمال من الوجهة الصحية والحيوية "[1]

- فصناعة الأغذية أيضا هي "شبكة معقدة من المزارعين والشركات المتنوعة التي توفر معًا الكثير من الأغذية التي يستهلكها سكان العالم ،وعلى على الرغم من عدم وجود تعريف رسمي لهذا المصطلح ، تغطي صناعة الأغذية جميع جوانب إنتاج الأغذية وبيعها .ويشمل مجالات مثل تربية المحاصيل والثروة الحيوانية ، وتصنيع المعدات الزراعية والكيماويات الزراعية ، وتجهيز الأغذية ، والتعبئة والتغليف ، والتخزين ، والتوزيع ، والأطر التنظيمية ، والتمويل ، والتسويق ، والبيع بالتجزئة ، والمطاعم ، والبحث والتطوير ، والتعليم".[2]
- كما يمكن تقديم تعريف آخر للصناعة الغذائية والذي يطلق عليها **إسم إنتاج الغذاء،** "وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من العمليات الصناعية التي تتم بهدف تزويد المجتمع بالعديد من الصناعات الغذائية التي تفيده .فالعمليات الصناعية التي تتم، فهي عبارة عن عملية يتم فيها تحويل المواد الغذائية الجاهزة إلى مواد غذائية محفوظة؛ لتصل إلى يد الإنسان، حتى يستطيع أن يأكلها ويتمتع بها، وتتم هذه العملية بالاعتماد على مجموعة من العمليات الانتاجية التي تصنع داخل المصانع الغذائية الكبيرة ".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للصناعات الغذائية هي "فرع من فروع الصناعات التحويلية، حيث تعد جسر بين أهم قطاعين وهما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، إذ تقوم بتحويل الغذاء الخام سواء كان نباتي أو حيواني إلى سلع جديدة قصد إشباع حاجات أكثر، وتسهيل تلبيتها في غير وقت وجودها من خلال إمكانية تخزينها لفترات أطول دون فسادها".

2.3. نشأة الصناعات الغذائية : تشير بقايا الحضارات في عصور ماقبل التاريخ ، أن الإنسان مارس في تلك الفترة من الأزمة التاريخية بعض العمليات المتعلقة بصناعة الأغذية ، كجرش الحبوب وتجفيف اللحوم ، وإستعمال الملح لحفظها ، وقد كان قدماء المصريين أول من استخدم حجارة مصطحة في عملية طحن الحبوب ، ثم أدخل الرومانيون تحسينات على هذه الحجارة أدت الى عملية ظهور الرحي التي لاتزال تستعمل الى يومنا هذا .[4]

---

[1] أم الخير حمودة و أحمد بيرش ، **الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي** ، مجلة دفاتر إقتصادية الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلفة ، الجزائر، المجلد :10، العدد :01 2019، ، ص:187.

[2] Research Begins Here; **Food industry**; on the link: https://www.newworldencyclopedia.org/entry/Food_industry Newworldencyclopedia, View date :12/12/2022 , on the watch: 17:00 , p:01.

[3] تقرير بعنوان : **ماهي الصناعات الغذائية ؟ وماهي خصائصها ؟** ، على الرابط :https://mafahem.com/ ، تاريخ الاطلاع : 05 ديسمبر 2022 ، على الساعة : 10:15 ، تاريخ النشر : 26 فيفري 2022، ص :01 .

[4] عبد الرزاق فوزي ، " **الأهميةالاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر** " ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية :2007/2006) ، ص :54.

ولقد أدرك المصريون عملية إنتفاخ العجينة منذ 2600 قبل الميلاد ، ومارسوا طريقة معينة في إنتاج الخبز ، لاتختلف في الأساس عن الطرق المتبعة حاليا ، أما قدماء الصينيين فقد أنتجوا المكرونة قبل عدة قرون من بدء الحضارة في منطقة البحر المتوسط .[1]

كما أدت الاكتشافات العلمية التي بدأت في القرن السابع عشر إلى تقدم واسع في كثير من مرافق الحياة ، إلا أن بعض الظواهر المتعلقة بحفظ الأغذية بقيت مبهمة التفسير حتى بداية القرن التاسع مع تطور الثورة الصناعية، والحروب التي لها دور كبير في دفع عجلة الصناعات الغذائية إلى الأمام ، ففي مطلع القرن التاسع عشر في عصر نابليون تعرض الجنود الفرنسيين إلى أمراض الاسقربوط وأمراض أخرى ، مما أدى بالحكومة الفرنسية للإعلان عن جائزة معتبرة لمن يكتشف غذاء صحي لهم لايتسرب إليه التلف[2]، و مع ظهور الابتكارات التقنية أهمها: طريقة التعقيم الحراري طريقة للحفظ التي كانت على يد الفرنسي Nicolas Alppert * سنة 1809.[3] من حفظ أنواع كثيرة من الأغذية بواسطة درجات الحرارة المرتفعة حتى الغليان ووضع الأغذية في علب زجاجية مغلفة بأحكام، وبذلك تبقى الأغذية سليمة وصحية لفترة طويلة.

وأستطاع العالم "**لويس باستور**" أن يفسر سبب بقاء الأغذية دون تلف، يرجع إلى وجود ميكروبات يحملها الهواء تسبب فساد الأغذية وأن درجة الحرارة المرتفعة تقضي على هذه الميكروبات، وبذلك استطاع "باستور" أن يكشف طريقة علمية لحفظ الأغذية سماها "**البسترة**" اكتشفت في الحروب الفرنسية ثم انتقلت إلى باقي دول العالم.[4]

وأما الحرب الأهلية في أمريكا (1861-1865) أدت إلى اكتشاف الحليب المبستر "milk euaported" بتفسيره لظاهرة الضغط المنخفض سنة1856 ، وهي نقطة انطلاق كبيرة في الصناعة الغذائية، وكما ظهرت صناعة التصبير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1869 وساهمت الآلة في صناعة العلب حيث إنتقل الانتاج من 2500 علبة إلى 20.000 علبة في اليوم ،[5] وفي سنة 1900 تطورت صناعة اللحوم وإنتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي[6] .

---

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة .

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 49.

* كان طباخاً فرنسياً في باريس ورئيس للطباخين في الفترة من 1784 إلى 1795 ، وهو أيضاً صانع حلوى، اشتهر بسبب اكتشافة طريقة يستطيع فيها حفظ الأغذية الغذائية في علب زجاجية والتي تطورت فيما بعد على مر السنين.

[3] J-Louis Rastoin, **une brève histoire économique de l'industrie alimentaire**, revue economie rurale , n°255,256 avril2000 ,Disponible sur le lien :https://www.persee.fr , p:61.

[4] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 49.

[5] فائزة قش، **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية** ، مجلة دراسات اقتصادية ،الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 02 ، الجزائر ، المجلد: 06 ، العدد : 06، جوان 2019، ص:143.

[6] F, Nicolas, Michel HY, **apprentissage technologique et innovation en Agroalimentaire**, revue Economie rurale, n° 257, mai/juin2000, Disponible sur le lien: https://ideas.repec.org/a/prs/recoru/ecoru, p : 30.

وفي نهاية القرن 19 م وبداية القرن 20 م، ظهرت الشركات الغذائية الكبرى التي أصبحت متعددة الجنسيات (Nestle في سويسرا ، Unilever في هولندا ، Corn Product Company في الولايات المتحدة الامريكية ، Liebi في ألمانيا .....) ، لكن لم يصاحبها تطور في هياكل السوق إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال ، زيادة الأجور ، وتطور الاستهلاك.[1]

تميزت الفترة مابين 1945 -1975 ، أو مايعرف **بالثلاثون المجيدة** التي عاشتها غالبية الدول المتقدمة ، بقفزة نوعية في الصناعات الغذائية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي ، وكذلك توزيع شبكة نقل التبريد ، بالاضافة إلى ظهور التوزيع الكبير ، دون أن ننسى في فترة الستينيات ظهور بما يسمى صناعة الإطعام الجماعي ثم إنتشار الإطعام في محطات الطرقات السريعة ، ومنذ السبعينيات أدى التنوع في المسارات التكنولوجية والتدويل إلى تسريع السباق نحو الابتكار في الصناعات الغذائية، وما ساعد ذلك كثافة رأس المال التي ميزت هذه الفترة، فتضاعفت الإنتاجية في أغلب فروع الصناعات الغذائية نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الإنتاج، كما مس الإبتكار جذور العمليات الإنتاجية مثل: تكسير الحليب Cracking ، تجميد عجينة الخبز ، تجفيف القهوة بالتجميد أو " التجفيد " lyophilisation ، وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليف التي لها دور في جودة المنتوج .[2]

كما ساعدت وسائل الدعاية سواء بواسطة " الراديو ، التلفزيون ، المجلات وكل وسائل الإشهار الحديثة ...إلخ ، على تقديم الصور الحقيقية عن صفات الغذاء إلى المستهلك ، مما أوجد نوعا من التزاحم بين شركات الأغذية ، لتقديم المنتج الأفضل ، وقد كان لهذا التزاحم أثر على تقدم الصناعات الغذائية في العالم من جهة ، وتلبية الطلب المتزايد للغذاء بسبب تزايد عدد السكان والعجز المتوقع في الانتاج لسد الفجوة الغذائية من جهة أخرى .[3]

أما في وقتنا الحاضر أصبحنا نجد أصنافا يصعب عدها وإحصاؤها من المواد المعلبة، والمجمدة والمجففة والمحفوظة بالمواد الكيماوية، سواء في المخازن الكبرى أو السوبر ماركت لدرجة يقف المستهلك حائرا في اختيار أيهم أحسن لاقتنائه.[4]

4.مبررات وجود الصناعة الغذائية وخصائها وأهميتها :

1.4. مبررات وجود الصناعة الغذائية:

هناك العديد من المبررات التي سعت إلى الصناعة الغذائية وتنميتها ، والتي يمكن إجازتها في أهم النقاط التالية :

---

[1] فائزة قش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 143.

[2] F, Nicolas, Michel HY, op cit, p p : 31-32 .

[3] فوزي عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص: 55.

[4] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 50.

- إنعدام التوافق الزمني بين الانتاج والاستهلاك ، الانتاج موسمي والاستهلاك سنوي ؛
- وجود التقلبات العشوائية في الانتاج الفلاحي ، بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية ؛
- عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر، وضرورة خضوعها لتغيرات فيزيائية، وكيميائية، لتصبح صالحة للاستهلاك ؛
- ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة، بتجميع الإنتاج الموسمي، وتخزينه، ثم معالجته على مدار السنة؛
- الرغبة في المضاربة، والاستفادة من تقلبات أسعار المواد الغذائية، نتيجة شح العرض خارج الموسم محليا ودوليا.[1]

2.4.أهمية الصناعات الغذائية : يساهم تطوير الصناعة الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها ، ألا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي،حيث يحرص المواطنون عادة مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة تجعل من أسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدرتهم الشرائية[2] ، ولذلك الصناعة الغذائية تكتسي أهمية إقتصادية وإجتماعية كبيرة ، ويمكن توضيح أهميتها بالنقاط التالية :

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الآخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة؛
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها بغزارة إلى حد ربما لا يشجع على إنتاجها ؛
- تعمل بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق إستهلاكه ؛
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة، كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مقارنة مع الطازجة؛ [3]

---

[1] حميد حملاوي ووسام عمرون ، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وأفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015** ، مجلة دراسات إقتصادية ، الجزائر، المجلد :20 العدد :02 ، ديسمبر 2019، ص ص :23،24.

[2] مهيدي حسينة و حاج بن زيدان ، مرجع سبق ذكره ، ص:123.

[3] لمجد بوزيدي و نور الدين نجيب ، **مفاتيح إنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات** ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، الصادرة عن : مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، العدد:04 ، ديسمبر 2016، ص ص :79،80.

- تعمل على تحقيق فائض في الانتاج الزراعي وبالتالي عدم الاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل بل تعدد وتنويع المصادر؛[1]
- للصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها ، كصناعة مواد التعبئة المختلفة ، من علب صفيح وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها ، وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع ، والمواد الكيمياوية الحافظة ، وبالتالي لها إرتباط وثيق بالصناعات التحويلية الأخرى؛
- وتعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية فهي تمتص عنصر البطالة ، ولذلك فهي تساعد الدول كثيفة العمالة على إمتصاص عنصر البطالة ؛[2]
- تسخير التكنولوجيا لتطوير غذاء الإنسان ؛
- رفع المستوى الصحي للإنسان ؛
- زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية والفيتامينات ؛[3]
- تساعد الصناعات الغذائية على الحصول على العملات الصعبة الأجنبية من خلال فائض الانتاج الزراعي والذي يتم تصديره إلى خارج البلاد مما يحصل نوع من التنوع الاقتصادي.[4]

3.4.خصائص الصناعات الغذائية : من أهم مميزات وخصائص الصناعات الغذائية نوردها في :

- تعتمد على المدخلات الزراعية كمدخلات رئيسة في الصناعة ؛
- إرتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلات من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرهما[5].
- تتميز منتجاتها بالتنوع والتطور وتعمل على مواكبة وتغطية رغبات المستهلكين ؛
- سوق منتجات الصناعات الغذائية يمتاز بالتجانس ، حيث يكون التمييز قائم على أساس عوامل مختلفة كالأسعار، التعبئة والتغليف العلامة التجارية ومن ثم تتعدد الكميات المطلوبة تبعا لأذواق المستهلكين والقدرة الشرائية لهم ؛

---

[1] الحكيم عبد الحسين نوري ، **دراسات في الزراعية العراقية (الزراعية المستقبلية الجزء الأول)** ، 2013، ص:44.

[2] فوزي عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص:60.

[3] محمد شتوح و أسماء بشوتي ، مداخلة بعنوان : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي :06/07/ نوفمبر 2018 ، من تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 02، ص:06.

[4] محمد مطلب راضي الفاضلي ، مرجع سبق ذكره ، ص:105.

[5] مهيدي حسينة و حاج بن زيدان ، **دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر** ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، الصادرة عن : جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، المجلد :03، العدد :01 ، جوان 2019، ص: 124.

- تمتاز الصناعات الغذائية بكثافة إستخدام اليد العاملة فضلا عن حجم صغر الوحدات المنتجة التي تركز على الكلفة الرخيصة ؛
- تعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع وبالتالي توفير مصادر مالية لدعم الاقتصاد الوطني ؛ تعمل على تشجيع صناعات أخرى كصناعة المكائن والآلات الخاصة بالتقطيع ومواد التعبئة والتغليف فضلا عن أنها تعزز الروابط الأمامية* والخلفية** لباقي القطاعات الاقتصادية[1].
- غالبية المؤسسات المنتمية لها تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم[2].

5. تنافسية الصناعات الغذائية ومؤشراتها:

قبل تناول مفاهيم حول تنافسية الصناعات سنحاول التعرف على مفاهيم تتعلق بالتنافسية ومفاهيمها

1.5. تعاريف عامة حول التنافسية : وهناك مجموعة من التعارف نوردها في :

تعرف التنافسية على أنها " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات مبتكرة أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية"[3] .

وتشير التنافسية إلى " مدى قدرة بضائع شركة أو صناعة ما على المنافسة في السوق ، وهذه المنافسة تتوقف على الأسعار النسبية ومواصفات المنتجات "[4]

وكما تشير الى "قدرة الدولة على الإستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسساتها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم".[5]

---

* تعرف بمدى إعتماد القطاعات الأخرى على مدخلات القطاع (x): كما هو الحال عند إستخدام المواد الكيمياوية المعدة من قبل القطاع الصناعي والمطلوبة من قبل القطاع الزراعي ، ويمكن قياسها من خلال قسمة إجمالي مبيعات القطاع (i)من المخلال الوسيطة على القطاعات الأخرى $\left(\sum_{j=1}^{n} x_{ij}\right)$ إلى مجموع الطلب (di) أي وفق التالي : $f_i = \frac{\sum_{j=1}^{n} x_{ij}}{d_i}$

** تعبر عن مدى إعتماد القطاع (x) على القطاعات الأخرى في الحصول عن مستلزمات الانتاج الخاصة به ، كما هو الحال في قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتمد على المدخلات الزراعية ، ويمكن قياسها من خلال قسمة مشتريات القطاع (j)من السلع الوسيطة $\left(\sum_{i=1}^{n} x_{ij}\right)$ إلى إنتاجه الاجمالي $\left(x_j\right)$، ويمكن ضباغتها كالتالي: $B_j = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_{ij}}{d_i}$

[1] محمد مطلب راضي الفاضلي ، مرجع سبق ذكره ، ص:105.

[2] أسماء حاجي وناصر بوعزيز، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الصادرة عن : جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، العدد :20، جوان 2017، ص:407

[3] راوية حسن ، **الموارد البشرية :رؤية مستقبلية** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2004، ص:08.

[4] Robert J. CARBAUGH, **International Economics**, 10th Edition, Thomson South- Western, USA, 2005, p :17.

[5] المركز الوطني للتنافسية ، **مفهوم التنافسية** ، على الرابط :https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx ، تاريخ الاطلاع : 2022/12/12، على الساعة :11:15، ص:01.

2.5. تعريف التنافسية الصناعية : لم يتفق الباحثون على مفهوم محدد وواضح لمصطلح التنافسية*، فهناك من يرى أن للتنافسية مفهوم واسع يجب أن يشمل مؤشرات كلية عديدة كمستويات المعيشة والنمو الاقتصادي ، ويرى آخرون مفهوما مختلفا يتركز على مؤشرات جزئية مثل : التكاليف ، الجودة...إلخ ، ويعود عدم الاتفاق هذا لإختلاف النظرة التنافسية في حد ذاتها بالنسبة للمؤسسة عنها في القطاع أو الدولة.

1.2.5. التنافسية على مستوى المؤسسة : التنافسية مستمد من أدبيات المؤسسات، "ويعني بالنسبة للمؤسسة أنها تستطيع، وبدون مساعدة، العيش والإنتاج بتكاليف معطاة، حسب نظام الضرائب والقوانين الداخلية للبلد". [1]

ويتمحور تعريف تنافسية المؤسسة حول "قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المتنوعة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية ".[2]

وأما التعريف البريطاني للتنافسية يركز على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب " .[3]

2.2.5. التنافسية على مستوى الصناعة (القطاع) : تعرف على أنها " وقدرتها على الوصول إلى طلب ذو قوة شراء كبيرة أو قوية (الوصول إلى الأسواق).[4]

3.2.5. التنافسية على مستوى الدولة : تعرف على أنها "قدرة البلد على تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة، ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات"، إن تحديد تعريف معين للتنافسية على مستوى الدولة صعب ذلك لتداخله مع تعريفات ومفاهيم إقتصادية أخرى، وتقسم تعاريف التنافسية على هذا المستوى :

- **التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:** بالنسبة لهذا النوع من التنافسية فإنه يرتبط إرتباطا وثيقا بالميزان التجاري للبلد، فيكون لإقتصاد البلد قدرة تنافسية عالية إذا حقق ميزان التجاري فائضا، والعكس صحيح، لكن ليست بالضرورة أن تكون هناك قوة تنافسية لإقتصاد الدولة.

---

* ضرورة التفرقة بين التنافسية والتنافس، فإذا كانت التنافسية يمكن أن تعرف على أنها قدرة البلد على تصريف بضاعته في السوق الدولية، فإن التنافس هو الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني.

[1] karl AIGINGER, **La Compétitivité des Entreprises: des Régions et des Payes**, **Revue La Vie Economique**, sur le lien: https://dievolkswirtschaft.ch/fr/2008/03/aiginger-2 n°:3, 2008 , Afficher la date :13/12/ 2022 , à l'heure: 17:00

[2] سليم مخضار ، **تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر(دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)** ، مجلة المالية والأسواق ، الصادرة عن : جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر ، المجلد :03 ، العدد:01 ، مارس 2016، ص:108.

[3] كمال رزيق و عمار بوزعرور عمار ، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول: "الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، المنعقد يومي : 21-22 ماي، 2002، ص: 2.

[4]karl AIGINGER, opcit;p: 20.

– **التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط:** قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإ قتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج .

– **التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة:** وفقا لهذه الفئة يشير إلى تحقيق الدولة التوازن في ميزان التجاري بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة.[1]

كما يمكن تقديم تعريف شامل وفق معهد التنافسية الدولية (IGC) على أنها قدرة البلد على :[2]

أولا: أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا ، ويقصد بالكفاءة :

- **تكلفة أقل** : تحسينات في الإنتاجية وإستعمال الموارد بما فيها التكنولوجيا والتنظيم؛
- **إرتفاع الجودة** : من خلال تطوير تقنيات الانتاج ؛
- **الملائمة** : هي الصلة مع الحاجات العالمية والمحلية في المكان والزمان بالاستناد إلى معلومات محينة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

ثانيا : أن يبيع أكثر من السلع المصنعة التامة والتحول نحو السلع عالية التقنية والتصنيع وذات قيمة مضافة عالية في السوق الخارجية والمحلية، مما ينعكس إيجابيا على دخل الفرد[3].

ثالثا: أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة .

مما سبق ذكره يمكن القول أن العلاقة بين التنافسية على صعيد المؤسسة والقطاع والدولة هي علاقة تكاملية، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية على الصعيد الدولي دون الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد.

3.5. أنواع التنافسية الصناعية : تميز الكثير من الأدبيات بين أنواع التنافسية التالية :[4]

1.3.5. تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ؛

2.3.5. التنافسية غير السعرية : حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية ؛

3.3.5.التنافسية النوعية: تشمل بالإضافة إلى النوعية والملاءمة عنصر الابتكارية ؛

4.3.5. التنافسية التقنية: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

4.5. تحقيق التنافسية الصناعية والمحافظة عليها : قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية

---

[1] عبد الكريم كاكي ،" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** " ، (مذكرة ماجستير في تخصص : تجارة دولية ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ، السنة الجامعية ، 2011/2010) ، ص:106.

[2] **سليم مخضار** ، مرجع سبق ذكره ، ص :111،112.

[3] عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره ، ص:107

[4] وديع محمد عدنان، **القدرة التنافسية وقياسها**، دورية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد :24 ، 2003، ص: 07.

ومعنى ذلك هو مساعدة الدولة للمؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسييروعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها نظرا لأن عولمة الاقتصاد تعني :[1]

- عدم توطين الإنتاج؛
- تحرير متزايد لرأس المال؛
- تزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية.

اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI) برنامجا خاصا للحفاظ على تنافسية القطاع الصناعي*، والجدول التالي يوضح هذه الصيغة الجديدة

الجدول رقم (1-3) : الصيغة الجديدة للتنافسية الصناعية

	الصيغة السابقة	الصيغة الحديثة
فيما يخص الدولة وإهتماماتها	من • تدخل الدولة • الدولة الممثلة • الدولة المسيرة لكل العمليات • الدولة المالكة	إلى • أتركه يعمل • الدولة المسهلة والشريكة • الدولة المرافقة للعمليات • الخواص المالكين
فيما يخص السوق ومميزاته	من • الحماية • المعيار الواحد • المناولة حسب القدرة • السوق المتركز في المكان	إلى – الانفتاح – المعيار الدولي – المناولة حسب الكفاءات – سوق الفضاء التخيلي (الكوني)
فيما يخص المؤسسات وعملها	من –الاقتصاديات السليمة – الانتاج المادي –التكامل	إلى • الاقتصاديات المرنة • الانتاج الغير مادي • التفكك

المصدر :حياة بن حراث وأمال دردور ، **التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (منظور نظري)** ، مجلة دفاتر بوادكس POIDEX ، الصادرة عن : جامعة مستغانم ، العدد:01 ، أكتوبر 2012، ص:29.

5.5. مؤشرات قياس التنافسية الصناعية : ويمكن تقسيم المؤشرات كمايلي:

1.5.5. على مستوى المؤسسة الصناعية : وأهم هذا المؤشرات مايلي :[2]

[1] حياة بن حراث وأمال دردور ، **التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (منظور نظري)** ، مجلة دفاتر بوادكس POIDEX ، الصادرة عن : جامعة مستغانم ، العدد:01 ، أكتوبر 2012، ص:27.

* وذلك من خلال إدماج المؤسسة الصناعية ومحيطها الدولي والمحلي لأنه ما كان يميز السوق الدولي سابقا تغير وأصبح لا يخدم بعض الدول خاصة منها النامية.

[2] وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره ، ص: 11.

- **الربحية** : تعتبر مؤشر الربحية كافيا عن التنافسية الصناعية الحالية للمؤسسة، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة في سوق تنافسية تتجه هي ذاتها نحو التراجع؛
- **تكلفة الصنع** : تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، وذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو للسببين السابقين معا؛
- **الإنتاجية الكلية للعوامل:** إن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات؛
- **الحصة من السوق:** من الممكن لمؤسسة ما أن تحقق أرباحا، وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي في السوق الدولية ، والتي يمكن قياسها وفق المعادلة التالية :[1]

$$MS_{ij} = \frac{X_{ij}}{\sum_{j}^{n} M_{ij}^{k}} \ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

X_{ij} صادرات j البلد من السلعة i ؛ M_{ij}^{K} : واردات السوق k من السلعة i من البلد j

$\sum_{j} M_{ij}^{K}$: إجمالي واردات السوق من السلعة .

2.5.5. على مستوى القطاع :

- **نسبة التجارة داخل نفس الصناعة (ICI) :** يعبر هذا المؤشر على درجة التخصص في صناعة معينة وبالتالي القدرة على إقتحام أسواق جديدة نتيجة هذا التخصص ويتم حسابه وفق العلاقة التالية :

$$ICI = \frac{\left[(X_t + M_t) - |X_t - M_t|\right]}{(X_t + M_t)} \ldots\ldots (2)^{*}$$

حيث أن :

X_t : الصادرات من السلعة (الصناعة) i ؛ M_t : الواردات من السلعة (الصناعة) i

$|X_t - M_t|$: التجارة بين الصناعات ؛ $(X_t - M_t)$: قيمة التجارة في نفس الصناعة

$\left[(X_t - M_t) - |X_t - M_t|\right]$:قيمة التجارة داخل نفس الصناعة .

- **نسبة تركيز الصادرات** : يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويتم قياس هذ المؤشر بعدة معادلات أهمها مؤشر هيرشمان (H)ويحسب كما يلي:

---

[1] حياة بن حراث وأمال دردور ، مرجع سبق ذكره ، ص: 35.

[*] عند $ICI = 0$ عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2 - \sqrt{1/I}}}{1-\sqrt{1/I}} \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث أن : X_i : صادرات السلعة i ؛ X : إجمالي الصادرات ؛ I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها ؛ $H=0$ تنوع كبير ؛ $H=1$ تركيز كبير.

– **الميزة التنافسية الظاهرة (ACR):** ولقد كان BALASSA سنة 1965 أول من أدخل مفهوم الميزة النسبية الظاهرة (ACR) وإمكانية حسابها وإعتبارها من أهم محددات المبادلات الدولية فمن خلالها يتم إستخراج أهم خصائص تخصص فرع معين من القطاع وهي عبارة عن حاصل قسمة نسبة الصادرات من الفرع بالنسبة للصادرات الاجمالية للبلد على حاصل قسمة ،بالنسبة للصادرات العالمية أو منطقة مرجعية معينة، ومنه تحسب بالعلاقة القاعدية الآتية:

$$ACR_i = \frac{\frac{X_i^j}{\sum_i X_i^j}}{\frac{\sum_j X_i^j}{\sum_i \sum_j X_i^j}} \geq 0 \quad \ldots\ldots (04)$$

حيث أن : i : هو نوع السلعة أو الفرع الصناعي ؛ j : هو البلد المراد معرفة تخصصه

إذا كان المؤشر أكبر من الواحد ، فان البلد يتخصص في الفرع لأن لديه ميزة نسبية فيه أي يعتبر الأكثر تصديرا في المنطقة المرجعية .

ويكون للبلد نقيصة نسبية في الفرع إذا كان المؤشر محصورا بين الصفر والواحد.

3.5.5. على مستوى الدولة : ومن اهم هذه المؤشرات مايلي :

- **مؤشر التوافق التجاري** : يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعي لصادرات دولة معينة i مع الهيكل السلعي لوردات الدولة أو مجموعة من الدول j ، كما يوجد عدة مؤشرات ليقاسه منها المعادلة الأتية :

$$Cos_{ij} = \frac{\sum_K X_{iK} M_{jK}}{\sqrt{\left(\sum_K X_{iK}^2\right)\left(\sum_K M_{iK}^2\right)}} \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن : X_{iK} : صادرات القطر i من السلعة K ؛ M_{jK} : واردات القطر i من السلعة K

إذا كان $Cos=0 \Leftarrow$ يوجد عدم توافق ؛ $Cos=1 \Leftarrow$ يوجد توافق تام .

- **معدل التغطية النسبي** (TCC) : إقترح كل من MAZIER و RIVAUD و MATHIS تقدير التخصص الدولي من خلال معدل التغطية النسبي والذي يتم حسابه بالمعادلة الآتية :

$$TCC_{ij} = \frac{\frac{X_i^j}{\sum_j X_i^j} \Big/ \frac{\sum_i X_i^j}{\sum_i \sum_j X_i^j}}{\frac{M_i^j}{\sum_i M_i^j} \Big/ \frac{\sum_i M_i^j}{\sum_i \sum_j M_i^j}} \geq 0 \quad \text{.....} \quad (5)$$

- **نمو الدخل الحقيقي للفرد:** إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مرتبطان وليس متطابقان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية، الموهوبات من أرس المال، الموارد الطبيعية وحدود التجارة.[1]
- **النتائج التجارية للبلد:** تقترح الدارسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية للبلد هي فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة وتطور تركيب الصادارت نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة.

المطلب الثاني : الأطر المفاهيمية لاشكالية الأمن االغذائي

وسنحاول التطرق الى تقديم اهم المفاهيم لاشكالية الأمن الغذائي ، أنواعه ومؤشراته

1. مفهوم الأمن الغذائي :

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح قد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ **مؤتمر التغذية والزراعة** سنة 1943 ومنذ ذلك الوقت، تمت إعادة تعريف المفهوم، على أنه الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص" وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي إنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة[2]، وبحلول ستينيات القرن العشرين كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام 1963 ، إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة الغذاء، ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان

[1] عبد الحميد بوخاري، **تعزيز التنافسية الصناعية العربية في ظل اقتصاد المعرفة**، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المنعقد يومي: 27- 28 نوفمبر 2007، ص ص 5، 6.

[2] يوسف بن يزة ، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية الصادرة عن : جامعة باتنة 1، العدد :38، جوان 2018، ص ص :15،16.

الحصول على الإمدادات الغذائية، ما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة.[1]

وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في **مؤتمر الأغذية العالمي** في روما سنة 1974 على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار.

وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ "**الفقر والمجاعة**" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه " وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية". فقد تركز تعريفه على الديناميكيات الزمنية لإنعدام الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من قبل المنظمات الدولية والخبراء والباحثين ، وفيمايلي أهم التعارف الخاصة بالأمن الغذائي :

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO)** : " هو حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم وأذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة، ويتضمن هذا التعريف ثلاث أبعاد للأمن الغذائي هي توافر الإمدادات ، وإستقرارها وإمكانية الحصول عليها .[2]
- **تعريف البنك الدولي (WDI)** : إعتمدت أدبيات البنك الدولي تعريف أكثر شمولا إذ يقول أن الأمن الغذائي هو " إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم"[3]
- **تعريف منظمة الأمم المتحدة** : قدمت تعريف شامل للأمن الغذائي مفاده" أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع كل الناس وفي جميع الأوقات الوصول إلى مايكفي من الغذاء المأمون والمغذي للمحافظة على حياة صحية ونشطة "[4]

---

[1] منظة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي لشرق الأوسط ، تقرير حول : **التغذية** ، على الرابط :https://www.emro.who.int/ar/nutrition/food-security/ ، تاريخ الاطلاع : 2022/12/15 ، على الساعة :16:00 ، ص:01.

[2] أم الخير حمودة و أحمد بيرش ، مرجع سبق ذكره ، ص: 192.

[3] عبد الرزاق بولودان و ياسين بورويسة ،**الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات التسويق وإستمرار العجز الغذائي** ، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، الصادرة عن : مخبرالاتصال والأمن الغذائي ، كلية علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 03، المجلد الأول ، العدد الثاني ، جوان 2020، ص:11.

[4] عبد المجيد قدي ، **الاقتصاد البيئي** ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010، ص:86.

- **تعريف المنظمة العالمية للصحة(WHO)** :الأمن الغذائي والتغذية هو "مجال اهتمام رئيسي لبرنامج التغذية الإقليمي. يشمل الأمن الغذائي الوصول المادي والاقتصادي للغذاء.[1] تشمل المكونات الرئيسية

للأمن الغذائي الجوانب التالية: التوافر ، الإتاحة ، الإستخدام ، الثبات."

وكما يعرف الأمن الغذائي بأنه " وسيلة لتحقيق صحة جيدة وتغذية جيدة ، وينبغي توجيه التدخلات السياساتية ، بإتجاه الأمن التغذوي، و يجب إستكمال رصد الأمن الغذائي بمقاييس الجسم البشري "[2].

ويعرف أيضا الأمن الغذائي بأنه " مشكلة إقتصادية في المقام الأول مشكلة عرض المواد الغذائية والكافية ، وطلب تلبية الإحتياجات الغذائية لجميع الناس في جميع الأوقات وجعل العرض يلبي الطلب بالوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية وهو يستند إلى توفر الأغذية ، ويتعلق أساسا بصعوبة شراء الموارد الشحيحة وتوزيعها بين سكان العالم "[3].

وكما يمكن تقديم تعريف آخر بحسب louis Malassis* ، فيمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه" الوضعية التي يمكن من خلالها لكل فرد الحصول على غذاء كاف وبصفة دائمة يسمح له بممارسة حياة منتجة وصحية ، لامكان فيها لسوء التغذية أو نقص الغذاء "[4].

من العرض السابق للمفاهيم يمكن استخلاص مفهوم مشكلة الأمن الغذائي، عرف مشكلة الأمن الغذائي(المشكلة الغذائية) بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي، تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي** الذي يتمثل إما بنقص التغذية، أو توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان.

1

[2] Pinstrup-Andersen. **Food security: definition and measurement. Food Security**, 1(1),2009, on the link , https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-008-0002-y ; p: 06.

[3] Shepherd, B, **Thinking critically about food security**,Security Dialogue, 2012, on the link , https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0967010612443724

* تخرج من المدرسة الوطنية للزراعة في رين ، حيث أصبح أستاذًا للاقتصاد الريفي في عام 1945. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة الرنة. مستشار INRA في الاقتصاد ، وشغل منصب DGER في وزارة الزراعة ، أي المدير العام للتعليم والبحث، وكان أيضًا مستشارًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو والفاو، وأشهر مؤلفاته كتاب بعنوان Traité d'économie agro-alimentaire ذي الأجزاء الخمسة .

[4] محمد مصطفى سالت ،" **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح** " ، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية ، تخصص : إقتصاد زراعي ، قسم : العلوم الزراعية ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية :2017/2016) ، ص: 48.

** ويسمى ايضا بمصطلح " **الفجوة الغذائية** " وهي مقياس لمدى المشكلة الغذائية التي يواجهها البلد .

2. العناصر الأساسية للأمن الغذائي :

تشتمل هذه العناصر على الاكتفاء الذاتي والمخزون الاستراتيجي ، إضافة إلى أمان الغذاء والتبعية الغذائية :

1.2. الاكتفاء الذاتي الغذائي : يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي على أنه " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا " وتحسب درجة الاكتفاء الذاتي بالعلاقة التالية :

درجة الاكتفاء الذاتي = الانتاج المحلي / المتاح للاستهلاك * 100

تقيس درجة الاكتفاء الذاتي مستوى الاعتماد على الذات ، فعند مساواتها لـ 100% نقول أن هناك إكتفاء ذاتيا ، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك على الانتاج المحلي ، ويسمى أيضا بالفجوة الغذائية ، وهذا مايميز الاقتصاديات العربية عموما رغم الاصلاحات التي أجريت على القطاع الفلاحي ، والتي كانت تهدف إلى التقليل من حجم الفجوة الغذائية .[1]

2.2.التبعية الغذائية : تعني عدم قدرة الدولة ،على تلبية إحتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية لغذائهم اليومي ، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج ، لأن أي إختلاف أوندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي إنتشار الأمراض والمجاعة [2].

2.3. أمان الغذاء : إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي ، يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا ، وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي ، فأمان الغذاء يتعلق بكل المراحل ، من مرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير[3].

2.4. المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي :جعلت أزمات الغذاء في سبعينات القرن الماضي مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين إقتصاديين هما : المخزون الاستراتيجي الغذائي والاكتفاء الذاتي من الطعام ، فأما المخزون الاستراتيجي فيقصد به الطعام المخزن لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام ، بينما الاكتفاء الذاتي غالبا ما نعني به أن لدى الدولة أو تحت تصرفها مايكفي حاجتها من الطعام (إما بالانتاج أو الشراء)[4] .

---

[1] أسماء سلامي ، " **تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر** "،(أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد كمي ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية :2022/2021)، ص:08.

[2] فوزية غربي ، " **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** " ، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008) ، ص:54.

[3] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص:08.

[4] محمد ترقو ، مداخلة بعنوان : **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر –افاق 2020–**، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، المنعقد يومي 24/23 نوفمبر ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014، ص:03.

3. أبعاد الامن الغذائي :

بحسب الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لسنة 2009، يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس ، في كل الأوقات ، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية ،للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي إحتياجاتهم الغذائية ، وأذواقهم وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط [1].

ويرتكز الأمن الغذائي على أربعة أبعاد حددتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة، وهي توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، واستخدامه، واستقراره والمبينة في الشكل الموالي :;

الشكل رقم (1-1) : أبعاد الأمن الغذائي

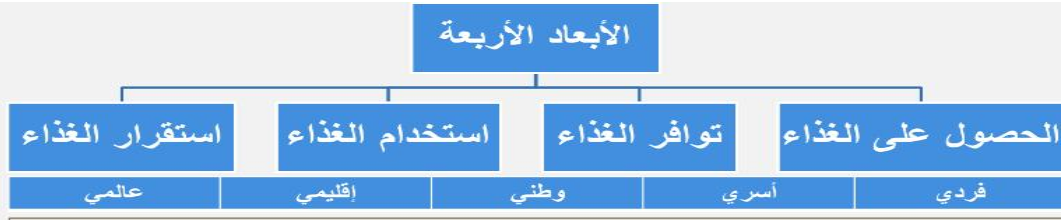

المصدر: الياس غضبان ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، تقرير حول : **سياسات الأمن الغذائي وترابطها مع العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية :حالة السودان** ، عى الرابط :https://www.unescwa.org/sites/default/files/ ، تاريخ الاطلاع : **2022/12/22، على الساعة :13:00 ، ص:02.**

1.3. الحصول على الأغذية: تستند القدرة على الوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما:[2]

- **الوصول الاقتصادي:** . ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه؛
- **الوصول المادي** : فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دور رئيسي في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

2.3. توافر الأغذية : يقصد بهذا البعد توافر الأغذية، في مستوى الأسرة، ويجب أن تكون كميات كافية من المواد الغذائية متوفرة من خلال الانتاج الخاصة بها أو في الأسواق المحلية لإطعام السكان. في حالات الطوارئ، وتوافر الغذاء في بعض المناطق يتم استكمالها عن طريق المعونات الغذائية. الأغذية البرية والهدايا قد يسهم أيضا في توافر الغذاء. على المستوى الوطني، وكمية الغذاء المتاح هو وظيفة من الإنتاج

[1] يوسف بن يزة ، مرجع سبق ذكره ، ص:16.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، **حالة إنعدام الامن الغذائي في العالم : الأمن الغذائي بابعاده المتعددة** ، روما ، ايطاليا ، 2013، ص:21.

الوطني بالإضافة إلى المخزون والواردات، بما في ذلك المساعدات الغذائية، ناقص كمية الصادرات والبذور والأعلاف وخسائر ما بعد الحصاد[1].

3.3. إستخدام الأغذية: يحتوي استخدام الأغذية على بعدين مختلفين؛ الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية والمتاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الخامسة، وهي تتضمن الهزال والتقزم والنقص في الوزن. وتعتبر قياسات الأطفال دون سن الخامسة دلائل تقريبية فعالة للوضع التغذوي لمجمل السكان. ويتم تسجيل البعد الثاني من خلال عدد من المحددات أو مؤشرات المدخلات التي تعكس نوعية الأغذية والتجهيز إلى جانب شروط الصحة والنظافة ما يحدد كيفية استخدام الأغذية المتاحة بشكل فعال[2].

4.3. الاستقرار : عادة ما يرتبط الاستقرار للسياق الضعف وعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على توفر الغذاء أو الحصول عليه. فإنه يتطلب أن يتوفر الغذاء للأفراد والأسر في جميع الأوقات، حتى يكون الوصول المستمر إلى الغذاء التي يحتاجون إليها. نتيجة لإختلاف الظروف الزراعية الايكولوجية في **ميانمار**، وتزرع أصناف مختلفة من الأطعمة في مختلف المناطق دون الوطنية. المناطق النائية مثل أجزاء من **شان تشين، كاتشين، وراخين**، التي يصعب الوصول إليها بسبب سوء الاتصالات والطرق، قد تواجه الإمدادات الغذائية غير مستقرة، ولا سيما في خارج المواسم وقد يكون الأسر صعوبات ضمان إمدادات مستقرة من المواد الغذائية المتنوعة الصحية والتغذوية لجميع أفراد في غير موسمها[3].

4. أنواع الأمن الغذائي : يمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي : أحداهما مطلق ، وآخر نسبي

1.4. الأمن الغذائي المطلق : يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ، أو مايعرف بالأمن الغذائي الذاتي وهو صعب التحقق ، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له إنتقادات كثيرة ، إضافة إلى أنه غير واقعي ، كما أنه يفوت على الدولة المعنية إمكانية من التجارة الدولية القائمة على التخصص ، وتقسيم العمل ، وإستغلال المزايا النسبية [4].

---

[1] نظام معلومات الامن الغذائي في السودان ، الامانة الفنية للامن الغذائي في السودان ، تقرير بعنوان : **أبعاد الامن الغذائي** ، على الرابط : http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars/ ، تاريخ الاطلاع : 2022/12/26، على الساعة : 11:00، ص:01.

[2] يوسف بن يزة ، مرجع سبق ذكره ، ص:18.

[3] نظام معلومات الامن الغذائي في السودان ، الامانة الفنية للامن الغذائي في السودان ، تقرير بعنوان : **أبعاد الامن الغذائي** ، على الرابط : http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars/، مرجع سبق ذكره ، ص:01.

[4] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص :06.

2.4. الأمن الغذائي النسبي : فيعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بالنظام ، بناء على هذا التعريف الجزئي الأخير ، فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لايعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية ، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات ، من خلال منتجات أخرى ، يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية ، تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى ، وبالتالي فإن الفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين [1].

5. مستويات ومرتكزات الأمن الغذائي :

1.5. مستويات الأمن الغذائي : تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف ، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات ، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ، ليساهموا في العملية الإنتاجية في أكمل وجه ، وتعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات .

1.1.5. مستوى الكفاف : وفقا للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء ، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر ، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية لغرض إستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة ، ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا .

2.1.5. المستويات الوسطى : ويتمثل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ، ولايصل إلى المستوى المحتمل ، ويعبر هذا المستوى عن القدرة على التخلص من سوء التغذية ، والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع .

3.1.5. المستوى المرتقب : يعبر هذا المستوى عن قدرة الدولة على رفع الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه ، وبكفاية عالية ، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة ، أي طاقات الإنتاج من جهة ، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى ، هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي ، وهما :

- **عرض الغذاء :** سواء تعلق الامر بالإنتاج أو التجارة الخارجية؛
- **طلب الغذاء :** فتوفير عرض الغذاء لايكفي وحده لتحقيق الطلب عليه ، لأنه كلما إرتفع الدخل الشخصي المتاح ، زاد المستوى المحتمل من الغذاء ، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة

[1] فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص:63.

في عملية الإنتاج ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة [1].

2.5. مرتكزات الأمن الغذائي : إن توفر الغذاء يعتبر أمرا ضروريا لضمان الأمن الغذائي ، ولكن يبقى شرطا ليس كافيا لتحقيق الوصول إليه ، كما أن توفر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة ، وكافية ، بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية ، ولذلك فإن الأمن الغذائي ينطوي على أربع مرتكزات أساسية وهي:[2]

1.2.5. مدى وفرة وكفاية الإمددات من السلع الغذائية food availability: هو إتاحة المعروض من المواد الغذائية ، بالكم والنوع، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي ، شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا .

تعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول ، فيما يتعلق بالانتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية ، حيث يعتمد الانتاج المحلي من السلع الغذائية على :

- مدى توفر الموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية والمالية ، وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة ؛
- توجهات السياسة الزراعية والغذائية ؛
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية ؛
- توجهات السياسة الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية .

أما الواردات الغذائية فيعتمد توفيرها على مايلي :

- الأسعار العالمية (العرض والطلب) ؛
- السياسات التجارية السائدة ومدى إنفتاحها ؛
- القيود الجمركية وغير الجمركية ؛
- السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم ؛
- الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة .

وبخصوص الكفاءة السوقية فهي تؤثر على مدى إتاحة الغذاء بالاعتماد على مايلي [3]:

- التركيب السوقي من حيث كونه إحتكاري أو تنافسي ؛
- المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به ؛

---

[1] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص:09.

[2] فاطمة بكدي ، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد الثالث عشر ، جوان 2013، ص:190.

[3] نفس المرجع ، ص:191.

- التشريعات والأنظمة التسويقية .

2.2.5. إستقرار المعروض food stability: أي إمكانية إستخدام السلع الغذائية ، في جميع الأوقات التي يريدها فيه الإنسان على مدار السنة ، لضمان إستقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون إستراتيجي مناسب يكفي لفترات لاتقل عن 3-6 شهور .

3.2.5. سهولة الحصول على الغذاء أو إتاحة الغذاء food accessibility: من خلال :

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي ؛

- توفير السلع في السوق بأسعار في متناول المواطنين كافة ؛

– أن تتناسب مع دخول المواطنين ، حيث بينت بعض الدراسات الحديثة أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة سوء الإنتاج وإنما مشكلة القدرة على الشراء .

4.2.5. سلامة الغذاء food safety : وهذا يعني أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة .

6. سياسات ومؤشرات الأمن الغذائي :

1.6 وضع سياسات الأمن الغذائي : سياسات الأمن الغذائي توضع وفق المناهج العلمية لتصميم سياسات الأمن الغذائي لدينا حاليا طريقتان لتطويرها:

–**دمج جوانب سياسة الأمن الغذائي** في جميع القطاعات الاقتصادية وفق استراتيجيات الدولة ، واستراتيجية الحد من الفقر ، وسياسات واستراتيجيات الدولة لتنمية القطاع الزراعي والاجتماعي؛

–**إعداد وثيقة محددة لسياسة الأمن الغذائي** تشمل جميع الجوانب ذات الصلة بتحسين الأمن الغذائي ومراعاة الروابط الموجودة بين البلد وسياسات واستراتيجيات التنمية القطاعية أثناء تطوير سياسات الأمن الغذائي ، يجب عليهم تحديد الأمن الغذائي القضايا التي لم يتم حلها في الوقت الحالي[1] .

وأهم تدابير لحل مشكلة الأمن الغذائي ، يمكن تمثيلها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-4): تدابير السياسية لحل مشكل الأمن الغذائي

المشكلة	سياسة الأمن الغذائي
نقص الإمدادات الغذائية	زيادة مستوى الإمداد بالموارد الغذائية عن طريق زيادة مستوى الواردات في الدولة
صعوبة الحصول على الطعام	تحسين وصول الناس إلى الغذاء من خلال تنمية ظروف الأسرة الفردية
استخدام غير مناسب إذا تم تحضير الطعام و تستهلك بطريقة لا يمكن استخدامها بشكل صحيح من قبل الجسم.	تحسين الاستخدام الأمثل في إعداد الطعام ، والحفاظ على جودتها الغذائية ، وبذلك يمتص الجسم العناصر الغذائية بالكامل
عدم استقرار الغذاء ، أي ما إذا كان هناك نقص في الغذاء أو نقص الغذاء الموسمي نتيجة الفشل أو الحصاد الكارثي	استقرار الإمدادات الغذائية ، كفاءة اقتصادية إدارة المخزون الحالي والاستراتيجي

Source: Maria Oleiniuc , **specific food security policies** , Journal of Social Sciences , Vol. II, no. 2 , 2019, p:80.

[1] Maria Oleiniuc , **specific food security policies** , Journal of Social Sciences , Vol. II, no. 2 , 2019, p:80.

وهناك مجموعة من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي ، يمكن تقسيمها على مستتويين ، المستوى الأول السياسات الوطنية والمستوى الثاني التوجهات أو السياسات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي.

1.1.6.السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي : ويمكن ذكر أهمها فيمايلي :

– **سياسة التنمية الاقتصادية** : ترتبط سياسة التنمية الاقتصادية بالمزايا النسبية المتاحة لدى الدول النامية ، بحيث إذا كان للدولة مزايا نسبية في إنتاج مواد غذائية معينة ، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يرتكز على التنمية الزراعية ، أما في حالة العكس أي عدم توافر نسبية ، فإن الدولة تعمل على توفير حصيلة كافية من النقد الأجنبي اللازمة لإستيراد الغذاء ، وذلك من خلال التنمية الصناعية .

– **سياسة تنمية الإنتاج الغذائي** : حسب سياسة تنمية الإنتاج الغذائي تهتم الدولة بالقطاع الزراعي من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي ، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، وتطبق هذه السياسة في حالة عدم إستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو عند وجود إحتكارات دولية للغذاء ، وبالتالي عدم إمكانية إستيراد الغذاء[1] .

– **سياسة دعم الأسعار** : يعتبر إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة إرتفاع تكاليفها ، وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وإنخفاض أسعارها ، من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية ، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان إستمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية ، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي ، ومن الدول التي إتبعت هذه الاستراتيجية اليابان ، فالبرغم من إرتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليا عن تكلفة إستيرادها ، إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز ، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم ، وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري ، لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج ، حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج وإستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب ، وهذا النظام تم إعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي[2].

– **سياسة الترشيد الغذائي** : تتمثل سياسة الترشيد الغذائي في ضبط مستويات الاستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية الملائمة لظروف المجتمع حسب المعايير الدولية* ، بهدف تحقيق الأمن الغذائي[3].

---

[1] ناصر مراد ، **سياسات الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر–**، مجلة جديد الاقتصاد ، الصادرة عن : الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، العدد : 05، الجزائر ، ديسمبر 2010، ص: 48،49.

[2] عائشة عميش ، مداخلة بعنوان : **واقع الامن الغذائي ، مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة الجزائر–** ، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، المنعقد يومي 24/23 نوفمبر ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014، ص:05.

* ومن هذه الاعتبارات لترشيد الغذائي : تعديل أنماط إستهلاك الغذاء ، ترشيد دعم السلع الغذائية ، ترشيد إستيراد السلع الغذائية ، تكثيف برامج التوعية الغذائية ، الحد من إسراف اصحاب الدخول المرتفعة .

[3] ناصر مراد ،مرجع سبق ذكره ، ص:51.

– **سياسة دعم الخوصصة** : الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة ، والتخلص من الاحتكارات العامة ، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف للربح وذلك على حساب زيادة نسبة البطالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام [1].

– **سياسة تطوير الاستثمار** : يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات المحلية أو الأجنبية ، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي ، وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر ، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن " كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بشكل مباشر أو في مباشر على القرارات الاستثمارية [2].

2.1.6.التوجهات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي : إن الدول المتقدمة وبمشاركة الجهود الدولية قد تساعد في تخفيف حدة مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية ، وبالتالي الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي المستهدف ، وذلك من خلال عدة توجهات :

- **تكوين مخزون عالمي إستراتيجي من الغذاء:** في سنة 1975 أقرت حكومات الدول الأعضاء في منظمة F.A.O على تكوين مخزون عالمي إستراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء على المستوى العالمي .
- **تأمين فاتورة واردات الغذاء** : يعتبر هذا التوجه شكل من التسهيلات الغذائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي الذي يدفع إلى الدول النامية المستوردة للغذاء نسبة من مقدار النقد الأجنبي والذي تزيد به فاتورة الواردات الغذائية عن قيمتها العادية ، غير أن معظم الدول النامية لاتستفيد من هذا التوجه الأولي.
- **المعونات الغذائية** : هذا التوجه تعمل الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية بمنح الدول النامية ذات العجز الغذائي معونات غذائية عادة في شكل حبوب ، إلا أن هذه المعونات تغطي نسبة ضئيلة من العجز الغذائي في الدول النامية، كما أنها عادة تخضع لاعتبارات سياسية .
- **التكامل الزراعي والغذائي** : يشكل التكامل الزراعي والغذائي بين الدول النامية التي تنسجم مصالحها الاقتصادية توجه دولي لعلاج مشكلة العجز الغذائي ، ويرتكز هذا التكامل على المحاور التالية :
  - التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء ؛
  - التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة خاصة بالمنتجات الزراعية للدول النامية؛

[1] زيدان عبد القادر أسوان و أمنة عبد الإله حمدون ، **سياسات الامن الغذائي في بلدان نامية مختارة** ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد :24، العراق ، ص: 07.

[2] عائشة عميش ، مرجع سبق ذكره ، ص:05.

- التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وتوفير مقومات التنمية الزراعية [1].

2.6. مؤشرات الأمن الغذائي : يتم التعرف على وضع الأمن الغذائي من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة لقياسه ، وبالاعتماد على البيانات التي يمكن توفيرها لهذا الغرض ، سنحاول تقسيم هذه المؤشرات النظرية والمؤشرات العملية الصادرة عن المنظمات :

1.2.6. المؤشرات النظرية : ونورد أهمها في التالي :

– **مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي :** وهو نسبة الانتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي ، ويمكن إستخراجه على أساس قسمة كميات الإنتاج الغذائي على كميات المتاح الاستهلاك البشري ، مضروبا في (100) أي :

نسبة الاكتفاء الذاتي = (الانتاج / الاستهلاك) *100

ويعتبر المؤشر من المؤشرات المهمة في توضيح مدى كفاية الانتاج المحلي ، لحاجة الاستهلاك للبلد المعين .

- **مؤشر الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء :** إن هذا المؤشر هو أحد مؤشرات التعرف على حجم الفجوة الغذائية ،من أجل وضع سبل مواجهتها، ويمكن قياس هذا المؤشر كونه يمثل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ،ويتم إستخراجه من قسمة الكميات المستوردة على الكميات المتاحة للاستهلاك البشري وضربها في في (100) ، ليعطينا نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء ، وهو يعطينا صورة عن الانكشاف الاقتصادي للبلد ومخاطر ذلك على مستقبل الأمن الغذائي .

نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء = (الكميات المستوردة / الكميات المتاحة للاستهلاك) *100

- **مؤشر المستوى الغذائي للفرد*** : وهي تمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية وفق المعادلة التالية:

نسبة المستوى الغذائي للفرد = (متوسط الاستهلاك الطاقي للفرد / متوسط المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة للفرد) * 100

مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مصادر الطاقة وفقا لتوصيات خبراء التغذية ، فإذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أكبر أو يساوي متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية ، فإن المجتمع لايعاني من وجود فجوة غذائية حقيقية ، فإن كانت أقل فمعناه أن هناك فجوة غذائية حقيقية .

---

[1] ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص :52-54.

* **المستوى الغذائي للفرد** = المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة كسعرات حرارية –الاستهلاك الطاقي الفعلي كسعرات حرارية .

- **مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية:** يفيد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة على دفع ثمن وارداته الغذائية من حصيلة صادراتها ، وبالتالي كلما زادت قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها ، كلما إنخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات ، كان موقفا أقل حرجا ، وبالعكس كلما زادت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات ، كلما كان موقف الدولة أكثر حرجا.
- **مؤشر مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية (المعونة الغذائية) في تمويل الواردات الغذائية للدولة :** يفيد هذا المؤشر في بيان مدى حاجة بلد ما إلى المعونة الغذائية الأجنبية ، في تلبية الحاجات الغذائية لسكانه ، ويتم إستخراجه من خلال قسمة كمية المعونة الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية ، ثم إجراء المقارنة بين سنة وأخرى ، أي :

المؤشر = (كمية المعونة الغذائية / جملة الحاجات الغذائية) *100

- **مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد :** ويوضح هذا المؤشر إتجاه إعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول ، في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية ، حيث تجري مقارنة نسبة الاستيراد بين المناطق المختلفة ، لإستيضاح إتجاهات إعتماد الدولة المعنية على تلك الدولة أو غيرها ،وهذا سيبين بالتأكيد على أوضاع الانكشاف الاقتصادي ، والتنوع المطلوب وفق مقتضيات سياسة الدولة.
- **مؤشر نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية التي تحصل عليها الدولة :** يفيد هذا **المؤشر** في بيان مدى حاجة بلد ما إلى المعونة الغذائية الأجنبية ، في تلبية الحاجات الغذائية لسكانه ، أو مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة .
- **مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي :** يستخدم هذا المؤشر ، لقياس فجوة الأمن الغذائي من الناحية المطلقة والنسبية ، وتقاس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة ، بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي)، فإذا كان الرصيد موجبا أو صفرا فهذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي ، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذاكان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا .

المؤشر =1- (الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية)

وتعتبر القيمة الموجبة لهذا المقدار عن وجود فجوة أمن غذائي فعلية ، أما القيمة السالبة أو الصفرية

- تدل على عدم وجود فجوة أمن غذائي فعلية .

2.2.6. المؤشرات العملية الصادرة عن المنظمات : ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى مؤشرات الأمن الغذائي العالمي (GFSI)* ، ومؤشرات الامن الغذائي الاقليمية (المنطقة العربية) .

– **مؤشرات الأمن الغذائي العالمي (GFSI):** يأخذ حاليا **(GFSI)** في الاعتبار الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والمتمثلة في :[1] القدرة على تحمل تكلفة الغذاء ؛ توافره ؛ جودته وسلامته ؛ والموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء ، عبر مجموعة من 113 دولة .

ويدمج مؤشر (GFSI) لسنة 2021 فئة " الموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء " في الفهرس الرئيسي ، حيث تقيم هذه الفئة تعرض الدولة لتأثيرات تغير المناخ ، قابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية ، وكيف يتأثر هذا البلد مع هذه المخاطر ، وكلها عوامل يمكنها أن تؤثر على حالة الأمن الغذائي في بلد ما ، وقد تم إدخال هذه الفئة لأول مرة في (GFSI) في سنة 2017 كعامل تعديل ، ونظرا لأهميتها المتزايدة ، فقد تم تعميمها لأول مرة في تقرير هذه السنة 2021، ويعد مؤشر(GFSI) نموذجا ديناميكيا كميا ونوعيا للمقارنة المعيارية ، تم إنشاؤه من 58 مؤشرا فريدا يقيس العوامل الدافعة للأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة [2]، ويهدف هذا المؤشر إل تقييم أي البلدان هي الأكثر تأثرا بانعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد الأربعة المذكورة سابقا.[3]

أما تقرير(GFSI) لسنة 2022 ، يسلط المؤشر الضوء على ضعف النظام الغذائي خلال هذه السنة ، مع صدمات في 2020–2022 ، بما في ذلك كوفيد –19 جائحة وارتفاع أسعار السلع و عرض هذه الهشاشة وهذه الصدمات أدى الى تفاقم القضايا التي تهدد الأمن الغذائي و إضعاف مرونة النظام الغذائي.[4]

- **مؤشرات الأمن الغذائي الاقليمية (المنطقة العربية):** بحسب تقارير الاسكوا لسنة2020 قيست مؤشرات الأمن الغذاء في المنطقة العربية الى ثلاث مؤشرات (الركائز الاساسية ، الاستقرار ، والحصول والاستفادة وتوافر الغذاء) .

– **المؤشر الأول : مؤشرات الركائز الأساسية** تكشف مؤشرات الركائز الأساسية وجود الامن الغذائي أو إنعدامه ، وهي تصور من خلال سوء التغذية ، ويترجم إنعدام الأمن الغذائي عادة إلى نقص تغذوي (عدم كفاية الطاقة التغذوية وإستهلاك المغذيات) أو الافراط في التغذية (الاستهلاك المفرط للطاقة الغذائية)[5]

---

*

[1] منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، **حالة إنعدام الامن الغذائي في العالم : الأمن الغذائي بابعاده المتعددة** ، مرجع سبق ذكره ، ص:22.

[2] Report 2021, on the link, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

[3] Report 2021, on the link , https://foodsustainability-cms.eiu.com/Home/Methodogy.

[4] economist impact,GFSI 2022 GLOBAL Report , **Global Food Security Index 2022** , on the link , https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Global_Report_Sep_2022.pdf , p:03.

[5] عمر بوعزيز ، **تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة :2015-2020** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، الصادرة عن : معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بافلو ، الجزائر ، المجلد :06، العدد:02 ، ديسمبر 2022، ص:77.

والجدول الموالي يبين مؤشرات الركائز الأساسية بحسب تقرير الاسكوا :

الجدول رقم (1-5): مؤشرات الركائز الأساسية

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشر الركائز الأساسية CO	CO1	تفشي النقص التغذوي (بالنسبة المئوية)	النقص التغذوي	1-1-2
	CO2	إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بمقياس المعاناة من إنعدام الأمن الغذائي (بالنسبة المئوية)	إنعدام الأمن الغذائي	2-1-2
	CO3	إنتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فمافوق)(بالنسبة المئوية)	السمنة	

المصدر: الاسكوا ، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020، ص:41.

-**المؤشر الثاني: مؤشرات الاستقرار** يهتم هذا البعد باستقرار النظام الغذائي أو ضمان توفر الأغذية وإمكانية عليها سنويا، ويعالج الاستقرار المسائل المتصلة بالتقلب في إنتاج الأغذية وإمداداتها بسبب تقلبات الأسعار والبيئة الاجتماعية والسياسية السائدة، وظواهر الطقس السائدة .[1]

والجدول الموالي يوضح مؤشرات الاستقرار

الجدول رقم (1-6): مؤشرات الاستقرار

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستقرار ST	ST1	قابلية التأثر بتغير المناخ (مؤشر)	تغير المناخ	
	ST2	مفارقات أسعار الاغذية (مؤشر)	أسعار الاغذية	2-ج-1
	ST3	الاستقرار السياسي وغياب العنف (بالترتيب)	الاستقرار السياسي	
	ST4	نصيب الفرد من تقلبات الانتاج الغذائي (1000دولار للفرد)	تقلبات الانتاج الغذائي	
	ST5	نصيب الفرد من الامداد الغذائي (كيلو سعرة حرارية للفرد /اليوم)	الامداد الغذائي	

المصدر: الاسكوا ، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020، ص:55

المؤشر الثالث : مؤشرات توافر ، الحصول على الغذاء والاستفادة من الغذاء

والجدول الموالي يوضح هذه المؤشرات :

[1] الاسكوا ، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020، ص:55

الجدول رقم (1-7):مؤشرات توافر ، الحصول على الغذاء والاستفادة من الغذاء

مؤشرات توافر الغذاء				
الرمز		**وصف المؤشر**	**الاسم المختصر**	**الصلة بأهداف التنمية المستدامة**
مؤشرات توفر الغذاء AV	**AV1**	محاصيل القمح الرئيسية نسبة إلى المحاصيل المحتمل إنتاجها	إنتاجية القمح	**1-3-2**
	AV2	التوجه الزراعي في الانفاق الحكومي (المؤشر)	الانفاق الزراعي	**1-1-2**
	AV3	الفاقد والمهدر من الاغذية كنسبة من الأغذية المتاحة (بالنسبة المئوية)	الخسائر الغذائية	**3-1-2**
	AV4	متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (%)	إمدادات الطاقة التغذوية	
	AV5	نسبة الاعتماد على واردات القمح (%)	الاعتماد على واردات القمح	
	AV6	نسبة الموارد المالية المستخدمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة (%)	المياه المستخدمة في الزراعة	**2-4-6**
مؤشر الحصول على الغذاء				
الرمز		**وصف المؤشر**	**الاسم المختصر**	**الصلة بأهداف التنمية المستدامة**
مؤشر الحصول على الغذاء	**AC1**	نسبة الفقر (%)	الفقر	**1-2-1** و **1-1-1**
	AC2	حصة الانفاق على إستهلاك الاغذية من مجموع الانفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعشية (%)	الانفاق الغذائي	**1-1-2**
	AC3	معدل البطالة(%)	البطالة	**2-5-8**
	AC4	الأداء اللوجيستي (مؤشر)	الأداء اللوجيستي	
	AC5	التضخم في أسعار الاستهلاك (%)	التضخم	

المصدر: الاسكوا، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020، ص ص:44،48.

- **مؤشر توفر الغذاء :** يعتبر توفير مايكفي من الغذاء شرطا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية ، ولكنه غير كاف ويحدد توفر الأغذية من خلال الانتاج الغذائي المحلي ، وتجاه الأغذية ، وكفاءة التوزيع ، وغيرها من العوامل .[1]
- **مؤشر الحصول على الغذاء:** هو يدرس مدى توفر الموارد (المادية ، الاجتماعية والمالية) لزراعة الأغذية أو الحصول عليها ، فقد يفضل الناس نوعا معينا من الأغذية دون غيره وتشكل قضايا مثل

[1] عمر بوعزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص:77.

الدخل المتاح ، وأسعار الأغذية والدعم الاجتماعي ، والبنية التحتية عوامل محددة رئيسية للحصول على الغذاء

- **مؤشرات الاستفادة من الغذاء :** ويتأثر بالحالة الصحية للفرد ، والقيمة الغذائية للأغذية وما إذا كانت آمنة ، وكذلك طريقة إعداد الأغذية وإستهلاكها وهو بالتالي معني بمقاييس الجسم البشري ولاسيما بين الأطفال ، فضلا عن سلامة الأغذية ونوعيتها وظروف الصحة والنظافة .

والجدول الموالي يبين هذه المؤشرات :

الجدول رقم (1-8): مؤشرات الاستفادة من الغذاء التي تم اختيارها

الرمز		وصف المؤشر	الاسم المختصر	الصلة بأهداف التنمية المستدامة
مؤشرات الاستفادة UT	UT1	السكان الذين يستفدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (%)	الحصول على مياه الشرب	1-4-1 1-1-6
	UT2	السكان الذين يستفدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (%)	الوصول الى الصرف الصحي	1-4-1 1-2-6
	UT3	الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم(%)	تقزم الاطفال	1-2-2
	UT4	الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (%)	هزال الأطفال	2-2-2
	UT5	النساء في الانجاب (15-49 سنة) اللواتي يعانون فقر الدم(%)	فقر الدم عند النساء	

المصدر: الاسكوا، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020، ص:51.

المطلب الثالث : الصناعات الغذائية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات الواعدة المنبثقة عن قطاع الصناعة، التي تنتظرها إمكانيات كبيرة للمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي ، ولتحقيق ذلك لابد من ركائز ومدى مساهمة هذا القطاع في اشكالية الأمن الغذائي التي أصبحت مسألة مهمة خاصة بعد جائحة كورونا .

1. الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي :

ظلت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات الرئيسية التي إحتلت الصدارة في أجندة الكثير من مسؤولي الدول أين حظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير من أجل التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة ، ويمكن التذكير ، على سبيل المثال ، لاالحصر أن بعض الدول كانت مرشحة لمجاعات بسبب حجم السكان " كالهند والصين" حيث أدركتا الخطر واتجهتا إلى زيادة الانتاج الغذائي أين نجحتا في تحقيق الاكتفاء الذاتي بل إنتقلتا من الاستيراد إل التصدير ، وهذا ليس عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي فحسب

بل عن طريق دعم الصناعات الغذائية ، والتي أصبحت ضمن الاستراتيجية الحديثة للتصنيع ، والمتمثلة في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والتي من ضمنها الصناعات الغذائية، وكذا القضاء على الاختلالات الموجودة على مستوى حاجيات السكان من السلع الغذائية ، وهو ماعملت به كل من اليابان والصين والهند في تطوير هذه المؤسسات وجعلها رائدة من خلال التحفيزات المقدمة ، وكذلك وضعها ضمن الخطط التنموية ، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية وتحويلها إلى سلع غذائية ، نظرا للأهمية التي تتميز بها ، حيث حددت لها أربعة أهداف يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الغذائية وهي :[1]

- المحافظة على فائض الانتاج الزراعي والحيواني؛
- إستقرار أسعار السلع الغذائية ؛
- تحقيق الأمن الغذائي للسكان ؛
- زيادة القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي .

كما أن مقومات الصناعات الغذائية يبدو أنها متوفرة في كثير من البلدان كوفرة المواد الخام الزراعية والحيوانية والمائية ، وهو مايؤهلها لتلعب دورا بارزا في تقليص الفجوة الغذائية.

2. ركائز وأسس قطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي :

تتمثل ركائز الصناعات الغذائية محاور أساسية في ضمان فعاليتها لتحقيق الأمن الغذائي والتي يمكن إعتبارها في : المواد الأولية ، التقنية والتكنولوجيا ، اليد العاملة ، تشجيع الاستثمار والسوق .

1.2. توفير المواد الأولية : تعد المادة الأولية من متطلبات قيام الصناعات الغذائية وضمان إستمراريتها عبر إمدادها بالمواد الأولية اللازمة ، وعليه يستوجب توفير المحاصيل الزراعية الموجهة للتحويل على المدى الطويل ، وهذا بدوره يستوجب تطوير القطاع الزراعي من خلال إستعمال التكنولوجيا ، العتاد الفلاحي ، الأسمدة ، والبذور الجيدة ....وفي حالة عدم توفير هذه الشروط فإن مستقبل هذه الصناعات سيبقى مرهونا بالإمدادات الخارجية عبر إستيراد المواد الأولية ، وبالتالي يؤثر على مسار تطورها.

2.2. إستعمال التكنولوجيا : يمثل إستعمال المؤهلات التقنية والتكنولوجيا في مجال الصناعات التحويلية أداة جد مهمة في تطور وبقاء المؤسسة الصناعية بالنظر لدور المنافسة في إقصاء وإفلاس العديد من المؤسسات التي لاتزال تعتمد على طرق إنتاج قديمة أو غير متطورة ، على إعتبار أن عامل الوقت أو السرعة في عملية الإنتاج ميزة أساسية تؤمن توفير السلع في الوقت اللازم وبالكمية اللازمة .[2]

3.2. توفير اليد العاملة المؤهلة : لايتوقف ضمان تطور الصناعات الغذائية على إستقرار التموين بالمواد الأولية فحسب ، وإنما لابد من جلب اليد العاملة من الكوادر والإطارات الكفأة التي تتحكم في التكنولوجيا

---

[1] فوزي عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص:70.

[2] يعقوب تواتي ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة السياسة العالمية ، الصادرة عن : مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة إمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، المجلد :06، العدد:01 ، السنة 2022، ص:655.

المتطورة وأيضا تساهم في تطوير عملية الإنتاج ، لذلك فعملية التكوين والرسكلة للمستخدمين مهمة لأي مؤسسة تسعى للمنافسة.

4.2. دعم الاستثمار : تتطلب الصناعة الغذائية لتحقيق من الكفاءة والعصرنة إلى رؤوس الأموال وإن المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لأي دولة هو الذي يسمح بالتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال بهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا مايحدد أهمية الاستثمارات المتاحة للصناعات الغذائية بالاضافة إلى نسبة المردودية التي تحققها الصناعات الغذائية ، وفي حالة نقص رؤوس الأموال يمكن إتباع سياسة تصدير المنتجات الزراعية الخام التي تؤدي إلى خلق القيمة المضافة ، أو توفير المناخ لجذب الشركات المتعددة الجنسيات مع مراعاة إنعكاساتها على السيادة الوطنية .[1]

5.2. البحث عن الأسواق الداخلية والخارجية : بعدما يتم الانتهاء من المراحل السابق ذكرها ووصول الانتاج إلى مرحلته الأخيرة يتم تسويقه في السوق التي تم تحديدها مسبق سواء كانت على المستوى المحلي (الداخلي) ، أو على المستوى الخارجي.[2]

– التحكيم الأولي يكون على المستوى الداخلي وذلك يكون برفع الحصة من الغذاء المحلي للمستهلكين وتوجيهه للتحويل ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك المباشر من الزراعة ، بعد تخطي هذه المسألة تأتي مسألة ماهي المواد المحولة التي تستجيب لعادات السوق المحلي مع الحفاظ على مستوى القيمة الغذائية والسلامة الصحية ؛

– إيجاد مكانة في السوق الخارجي في ظل المنافسة الدولية ، مع قياس الفرص والمخاطر ، حيث أن الدول المتقدمة المتواجدة في السوق لاتسهل الولوج إلى السوق مع تطبيقها لأشكال حمائية معلنة أو خفية تؤثر على المبادلات الغذائية تحت غطاء التنظيمات التقنية أو الصحية ، توفر البنية التجارية ضرورة حتمية لمصب الصناعات الغذائية وهي الحلقة الأكثر صعوبة للتطوير ، إن تمويل الصادرات يعد كذلك عبئا كبيرا ، فقط الشركات القوية التي تستطيع مقاومته ، وعلى المنظمات الرسمية أو شبه الحكومية أن تضع ذلك في الحسبان .[3]

وفي الأخير ننوه للدور الذي تلعبه السلطات الحكومية من خلال تدخلها في رقابة التركز والمنافسة كفرض ضريبة على بعض أسعار المواد الزراعية والغذائية ، فرض قانون ضد الاحتكار ، إنشاء دواوين التخزين ....، والتدخل لحماية البيئة وجعل الصناعات الغذائية أكثر ملائمة للبيئة : كإضافة تكاليف حماية البيئة لتكاليف الإنتاج في الصناعات الغذائية، وكذلك رقابة جودة المنتجات : كسن قوانين على مستوى إنتاج وتوزيع المواد الغذائية (ضبط المضافات الغذائية) في إطار حماية المستهلك .

---

[1] L. Malassis, G. Ghersi**, initiation à l'économie agroalimentaire**, HATIER AUPDELF,Paris,1992,p:287.

[2] يعقوب تواتي ، مرجع سبق ذكره ، ص:656.

[3] فائزة قش ، مرجع سبق ذكر ، ص:158.

3. مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الأمن الغذائي:

إن الصناعات الغذائية بامكانها بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي أو تحسينه من عدة مداخل أهمها :[1]

1.3. تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك : كثير من المنتجات الزراعية تعتبر أساسية في تغذية الإنسان ، تتطلب عمليات وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر كما هو الأمر بالنسبة للحبوب والبقول والبذور الزيتية ....إلخ ، وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية لم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمعات الحديثة بسبب إنخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مسايرة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية على الغذاء الجاهز من جهة أخرى ، فلم يعد من المتصور قيام كل الأسر بتحضير الخبز في المنزل ناهيك عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق لصناعة الخبز ، بحيث أصبحت خدمات المخابز من البلدان مدرجة ضمن الخدمات العامة التي يلزم القانون القائمين عليها على ضمان الحد الأدنى منها حتى في حالات الإضراب .

2.3.المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية : نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية ، فإن استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جدر الخلايا وحدوث تبدلات كيمياوية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها ، ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية ، أمكن إبطاء (وأحيانا وقف) النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية ، الأمر الذي سمح بإطالة مدة بقائها صالحة للاستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية .

3.3. ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية : إن إرتباط الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بوتائر النمو البيولوجية وتأثره الشديد بالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية ، ورغم أن التطور في مجال العلوم والتقنيات الزراعية مثل :

- زراعة الانسجة ؛
- زراعة التلقيح الصناعي ...الخ .

وقد قلل من ظاهرة موسمية الانتاج الزراعي ، إلاأنه لم يستطيع إلغائها ، ومن ثم التوفيق بين الانتاج الموسمي للسلع الغذائية .

[1] رابح زبيري ، مرجع سبق ذكره ، ص : 86-88.

4.3. تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية: يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزيادة قيمتها الاقتصادية والغذائية وذلك من خلال عمليات الحفظ والتعبئة والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها داخل البلد أو تصديرها إلى بلدان أخرى .

5.3. تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية : تقوم الصناعات الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة حضيرها للاستهلاك ، وهذا ما يتماشى مع ظروف إعداد متزايدة من الأسر الحضرية بسبب إنتقال المرأة إلى العمل خارج البيت ، حيث يسمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي حتى في الأوقات التي تكون فيها ربة البيت غائبة عن المنزل .

6.3. تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية: باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية ، لأن نمو هذه الأخيرة وإزدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية ، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها ، ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتحجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزراعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم ، فلايخشون كسادها خاصة في المواسم التي تتميز بوفرة الانتاج مما يشجعهم لى مواصلة الإنتاج.

7.3. صنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام : تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بطريقة مباشرة في توفيثر المواد الغذائية من أصل حيواني ، وذلك من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ ...إلى أعلاف وأغذية مركزة للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها (خاصة في مواسم الجفاف) ، ومن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض ....إلخ .

4. الإستراتجيات الحديثة للصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي :

مقترحة من طرف مجموعة البنك الدولي مع الشركاء لإنشاء أنظمة غذاء يمكنها توفير المواد الغذائية للجميع في كل مكان وفي كل يوم عن طريق تحسين وضع الأمن الغذائي، وتشجيع "**الزراعة التي تراعي إعتبارات التغذية**"، والارتقاء بمستوى سلامة الغذاء. والبنك الدولي هو أحد الممولين الرئيسيين لأنظمة الغذاء. في السنة المالية 2022، كانت هناك ارتباطات جديدة بقيمة 9.6 مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية من أجل قطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة بها.[1]

وتشمل الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

- تعزيز شبكات الأمان لضمان حصول الأسر غير القادرة على المواد الغذائية والمياه – مع توافر المال لديها لعمليات شراء المواد الضرورية؛

[1] البنك الدولي ، تقرير حول : **تحديث الأمن الغذائي** ، على الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security ، تاريخ الاطلاع : 2023/01/17، على الساعة : 12:00، ص: 02.

- تقديم دعم عاجل في حالات الطوارئ عن طريق تمويل سريع الصرف من خلال المشاريع القائمة بغية التصدي لحالات الأزمات؛
- العمل مع البلدان وشركاء التنمية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. وتشمل الأدوات الدراسات التشخيصية القطرية السريعة، وأدوات الرصد المستندة إلى البيانات، والشراكات على غرار آلية مكافحة المجاعة والمرصد الزراعي؛
- تعزيز أنظمة الزراعة التي تستخدم الأساليب المراعية لتغير المناخ وتنتج مزيجا أكثر تنوعاً من المواد الغذائية لتحسين قدرة أنظمة الغذاء على الصمود، وزيادة دخل المزارع، وتوفّر المزيد من المواد الغذائية الغنية بالمغذيات وميسورة التكلفة؛
- تحسين سلاسل الإمداد* لتقليل خسائر المواد الغذائية فيما بعد الحصاد، وزيادة النظافة الصحية في قنوات توزيع المواد الغذائية، وتحقيق ربط أفضل بين مراكز الإنتاج والاستهلاك؛
- تطبيق نهج "**الصحة الواحدة**" المتكامل لإدارة المخاطر المرتبطة بصحة الإنسان والحيوان والبيئة؛
- دعم الاستثمارات في مجال البحوث والتطوير التي تتيح زيادة محتوى المغذيات الدقيقة في الأغذية والمواد الخام؛
- الدعوة إلى إصلاح السياسات وعمل إصلاحات تنظيمية من أجل الارتقاء بكفاءة أسواق الغذاء المحلية وتكاملها وتقليل الحواجز القائمة أمام تجارة المواد الغذائية؛
- العمل مع القطاع الخاص والحكومات والعلماء وغيرهم لتعزيز القدرات على تقييم المخاطر المتصلة بسلامة الغذاء في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وإدارتها.

* أو **سلاسل التوريد** هي شبكة بين الشركة ومورديها لإنتاج وتوزيع منتج معين إلى المشتري النهائي، وتتضمن هذه الشبكة أنشطة وأشخاص وكيانات ومعلومات وموارد مختلفة.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

تم تسجيل مجموعة من الدراسات السابقة ، المتطرقة لموضوع الصناعات الغذائية واشكالية الأمن الغذائي واقتصاديات الدول النامية ، ويمكن حصر بعض هذه الدراسات في رسائل جامعية وأوراق بحثية ودراسات للمؤسسات متخصصة وغيرها ، ومن هذه الدراسات نجد :

المطلب الأول : الدراسات المتعلقة بتنافسية الصناعات الغذائية

في هذا المطلب سنحاول التطرق لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الصناعات الغذائية باللغتين العربية و الأجنبية في السنوات الأخيرة:

1. **الدراسات باللغة العربية :**

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الصناعات الغذائية باللغة العربية نجد:

- **دراسة عبد الرزاق فوزي (2007) : معنونة بـ" الأهميةالاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، حيث تناولت هذه الدراسة دور الصناعات الغذائية وما يكتسيه من أهمية في الاقتصاد الوطني ومساهتمه في الناتج المحلي الوطني وتشجيعه للقطاع الفلاحي من خلال التشابك القطاعي ، ونظرا للاتجاهات المتزايدة للمستثمرين الخواص نحو هذا الفرع في الآونة الأخيرة ، أراد الباحث أن يقوم بدراسة تقييمية لفرع الصناعات الغذائية وأثره على الناحية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة 1995-2004 في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي عاد من خلالها إلى نظام تلعب فيه آليات السوق دورا أكبر مما جعل النشاط الخاص يحظى باهتمام أكبر من طرف الدولة ، وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية، وهذا في ظل قوانين وبيئة إقتصادية تبسط نفوذها على كل الدول من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومالها من أثار على هذه الاستثمارات .

وأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن القطاع الصناعي العمومي بصفة عامة وفرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة يتأثر بضغوط الاصلاحات المتزايدة والتي إزدادت مع الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق في غياب إستراتيجية صناعية تتماشى والتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وهو مايستدعي السلطات العمومية الإسراع في إيجاد حلول كفيلة بحماية النشاط من جهة والمحافظة على مناصب الشغل من جهة ثانية ، وإلا سوف تتوقف الكثير من وحدات الانتاج لفرع الصناعات الغذائية بسبب المنافسة الحادة في ظل تحرير التجارة الخارجية وقرب إندماج الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، وهو مايستدعي تكثيف والإسراع في برامج تأهيل مؤسسات فرع الصناعات الغذائية قصد تحسين تنافسيتها في السوق الوطنية.

كما قدم بعض التوصيات والاقتراحات وهو الإسراع في إيجاد أليات وميكانيزمات لخوصصة المؤسسات العمومية لاسيما تلك التي تعرف مشاكل وصعوبات مالية كان لها أثرها على الإنتاج ، الذي تعرف تدهورا مقلقا يدعو إلى السلطات العمومية إلى الإسراع في تقويم معمق لوضعية القطاع العمومي لهذا الفرع .

إن تحسين التنسيق بين القطاع الزراعي والصناعي الغذائي سيساهم أكثر في البحث عن حلول ملائمة للمشاكل والضغوط التي تعيشها مؤسسات فرع الصناعات الغذائية لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الخام الفلاحية ونقصها من جهة وندرتها لبعض النشاطات من جهة ثانية .

مع توفير بيانات عن الصناعات الغذائية من خلال قواعد معلومات يتم ربطها مع وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة .

- **دراسة عبد الوهاب عبدات (2011) : والموسومة بـ : واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة :1997-2007** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ولقد طرح الباحث اشكالية جوهرية رئيسية والمحددة كالتالي: **ماهو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر وما هي آفاقها المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة ؟ .**

وأهم النتائج المتوصل اليها من طرف الباحث ، إعتبر أن الصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني ومتنوع، من دورها في تقليص الفجوة الغذائية، وكذا تحقيق استهلاك صحي متوازن، ومساهمتها في توفير فرص الشغل، وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وكذا القيمة المضافة، وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية، وكما تميز قطاع الصناعات الغذائية بكثافة علاقاته التشابكية مع القطاعات الأخرى (الفلاحي، الخدمات،...) بالاضافة إلى تميزه بتنوع منتجاته من نباتية، سمكية، اللحوم بأنواعه، وكذا المصبرات والروائح ،والنكهات....وغيرها ، كما أشارت الدراسة إهمال تطوير قطاع الصناعات الغذائية في السياسة التنموية منذ الاستقلال، إلا أنه حضي باهتمام في السنوات الأخرى، في ظل التوجهات الجديدة لإستراتيجية التنمية

بالرغم من الإصلاحات والمخططات التنموية لتطوير القطاع الفلاحي، وما نجم عنه من تحسن في إنتاجية بعض المنتجات الفلاحية،إلا أن الميزان التجاري الغذائي يعرف عجزا وفجوة كبيرة في معدل تغطية الواردات للصادرات ، مما يجعل البلد في حالة تبعية غذائية مستمرة ومتزايدة، بفعل تزايد عدد السكان من جهة، وكذا خضوع سوق المنتجات الغذائية العالمية للتقلبات وعدم الاستقرار في الأسعار.

وقدم قدم الباحث مجموعة من التوصيات والاقتراحات والتي تسهم في تفعيل أداء قطاع الصناعات الغذائية من جهة ، وتنمية القطاعات المرتبطة به من جهة ثانية ، نورد أهمها في :

- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة في القطاع الزراعي، والتي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية؛
- رسم سياسات وأطر للتعاون والتنسيق بين مؤسسات البحث والإرشاد الزراعي المحليين، وبين نظرائهم الأجانب للاستفادة من الخبرات التقنية في المجال الزراعي، بما ينعكس على رفع مردودية الإنتاج؛
- اللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، للاستثمار في المناطق الصحراوية بما يفتح آفاقا واسعة للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات؛
- تعزيز الجهود في زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرين وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف.

- **دراسة حياة بن حراث وأمال دردور(2012) : والمعنونة بـ التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (منظور نظري)** ، الصادرة عن : مجلة دفاتر بوادكس POIDEX ، جامعة مستغانم ، والتطرق الى أهمية موضوع التنافسية من خلال الاهتمام الدولي بهذا الموضوع كنتيجة للبحث المستمر عن آفاق ومنطلقات جديدة للتميز والتفوق من أجل القدرة على الوجود والبقاء، لذا أصبحت كل دولة مطالبة بالعمل على تحسين تنافسيتها بما يمكنها من اقتحام ميدان التصدير ذلك لأن النشاط التصديري يعد خيارا استراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية.

إن التنافسية تعتبر عاملاً هاما في تحديد مدى استمرارية و نجاح المؤسسة الاقتصادية ولا سيما منها الصناعية مما يستدعي اتخاذ القرارات والخطوات اللازمة للمحافظة على ميزتها واختيار السياسات الأفضل التي ترفع المستوى المعيشي والاقتصادي والاجتماعي و ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات تنافسية و انتهاج سياسات دعم القدرات التنافسية و التي تتماشى مع التطورات الحديثة.

كما أن بقاء المؤسسات واستمراريتها في السوق يتطلب منها العمل على التحسين و التجديد و التطوير لميزتها التنافسية، و من جهة أخرى خلقت التنافسية صراعات مهمة بين المؤسسات و الدول مما ولد مؤسسات تنافسية و أخرى غير تنافسية و عليه تجد هذه المؤسسات مجبرة على التطور والتحسين المستمر

- **دراسة عبد الحفيظ بوقرانة وأخرون (2013) : والموسومة بـ محددات القدرة التنافسية في قطاع الصناعات الغذائية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي الجزائري** ، الصادرة عن : مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، وسعى الباحثون إلى دراسة المحددات المتحكمة في القدرة التنافسية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في الجنوب الشرقي الجزائري وتبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات محل الدراسة لاتتأثر بالعوامل المؤثرة والمحددة في الدراسة ، وذلك لعدة أسباب منها : ضعف إستخدام التكنولوجيا الحديثة ، عدم الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج ، ضعف الاهتمام بإقامة تجمعات صناعية متكاملة زيادة على

ذلك فقد تبين من العينة المستجوبة وجود عدد هام من العراقيل، وتحول دون تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات العاملة في هذا القطاع بالجنوب الشرقي ، والسبب الأساسي لضعف القدرة التنافسية في هذا القطاع ويضاف لها عدم إتمام برامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **دراسة لمجد بوزيدي و نور الدين نجيب (2016)** : مقال بعنوان : مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات

حيث حاول الباحثين إثراء دراستهم هاته من خلال الارتكاز على الاشكالية الجوهرية التي تتجلى في معرفة كيفية إعطاء دفعة للمؤسسات قطاع الصناعات الغذائية ، من خلال تطوير تنافسيتها ، وتظهر من خلال التساؤل التالي : **ماهي أهم المفاتيح اللازمة لتطوير تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ؟.**

وإعتمدت هذه الدراسة على تبيان الدور الاقتصادي لفروع قطاع الصناعة من خلال الاهتمام الكبير من طرف الدولة ، في محاولة منها لإيجاد قاعدة صناعية صلبة قادرة على مجابهة الطلب المحلي المتزايد ، تساهم بشكل فعال في إنعاش التنافسية العامة للاقتصاد ، من بين هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية والذي أصبح يعقد عليه رهان كبير في الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات ، وتحقيق الوفرة في الغذاء للتحقيق الأمن الغذائي المأمول ، في ظل الارتفاع المستمر في فاتورة إستيراد السلع الاستهلاكية ، والتي أصبحت تشكل عبئ كبير على عاتق ميزانية الدولة ، هذا السبب زاد من أهمية تدعيم وتشجيع هذا القطاع للنهوض به وترقيته ، وخاصة أن الجزائر تمر بمنعطف تاريخي لتسريع وتيرة اللحاق بركب العولمة ، من خلال دخولها في إطار شركات الأورو متوسطية التي أبرمت مع الاتحاد الأوروبي وسعيها الحثيث للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كلها عوامل من شأنها أن تفرض تحديات كبيرة ، تستدعي الإعداد الجيد والرؤية الواضحة للمستقبل .

إلا أن النتائج تبقى دون المستوى المطلوب ، حيث نجد أن صناعتنا الغذائية لاتلبي إلا الجزء اليسير من الاحتياجات الاستهلاكية اليومية ، بالنظر إلى الامكانيات والمؤهلات الموجودة للنهوض والرقي بهذا القطاع ، فاسحة المجال أمام السلع الغذائية الأجنبية لاكتساح السوق المحلية والسيطرة عليها ، حيث أن الأمر مرشح أكثر للتعقد في ظل الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وما قد ينجر عنه من تبعات قد تعصف بالصناعة الغذائية بكل فروعها .

الأمر الذي أوجب حتمية تضافر الجهود بين الجهات المعنية والتعاون بينها لمحاولة رفع نسبة تغطية الانتاج الوطني لمعدلات الاستهلاك الغذائي المتزايدة في ظل الارتفاع المستمر لفاتورة الأمن الغذائي على الاقتصاد الوطني ، من خلال التركيز أكثر على المؤسسات فيه باعتبارها الحلقة المهمة في دفع عجلة تنافسيته ، بواسطة تهيئة بيئة للأعمال تكون مشجعة على الاستثمار في الفروع الغذائية المختلفة ، والاهتمام أكثر بالاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية للجودة ، والإدارة الجيدة للجانب الاجتماعي والإنساني للموارد البشرية باعتبارها أساس النجاح والتطور ، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات البيئة والمحيط .

- **دراسة فائزة قش (2019) : والموسومة بـ توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية**، مجلة دراسات إقتصادية ،الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 02 ، الجزائر، تبرز إشكالية الدراسة في جملة التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية التي أهمها تغذية سكان العالم بتوفير منتجات غذائية آمنة للمستهلكين، مع حفاظها على أهميتها الاستراتيجية ضمن الأنمطة الاقتصادية، ويتوجب ذلك التركيز على أهم محركات التطوير في ظل التوجهات الحالية للصناعات الغذائية، وحاولت هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي : **ما هي محركات تطوير الصناعات الغذائية في ظل توجهاتها الحالية؟**

وحددت الباحثة توجهات حالية للصناعات الغذائية نورد أهمها في التالي :

- تتميز على المستوى العالمي بالتركز والعولمة، ويسيطر عليها عدد قليل من كبار الشركات المتعددة الجنسيات، أما على المستوى المحلي وكما يوجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة وفي الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية .
- صعود قوي لظاهرة التوزيع الكبير الذي تسيطر عليه أكبر الشركات العالمية الأمريكية والاوروبية ، والتي غيرت من العلاقات بين الموزعين والصناعيين، وأثرت على الشعب الإنتاجية بقوتها الشرائية.
- إنتهجت غالبية الشركات الكبرى للصناعات الغذائية استراتيجية البحث عن مناطق جديدة للاستثمار

أو إعادة شراء المؤسسات المحلية، لمواجهة الصعود القوي لشركات الدول الناشئة التي تسيطر على أسواق جد ديناميكية.

- أهم الفاعلين الأساسيين في عملية تدويل الصناعات الغذائية هم الشركات المتعددة الجنسيات وإستراتيجيات، فهي إما تكون لها القدرة على الاستباق (في الأحسن)، أو التكيف (في الأسوأ) مع التغيرات والتطورات الصناعية وشروط العمل في القطاعات الانتاجية التي تزاول فيها وظيفتها.
- تغيرت السلوكيات الغذائية للمستهلكين نتيجة عدة عوامل أهمها إنتشار العمران وتطور نظم الاعلام والاتصال، وزيادة عدد النساء العاملات، إذ يعيش العالم اليوم ظاهرة "**الغذاء العصري**" التي يطلق عليها البعض بأمركة الممارسات الغذائية أي جعل تقييس عالمي واحد للممارسات الغذائية.

كما قدمت الباحثة مجموعة من المحركات لتطوير الصناعات الغذائية لمواكبة جملة التوجهات الحالية ، وأهم هذا المحركات هي كالتالي :

- الاعتماد على الابتكار والتغير التكنولوجي، أي الادخال الناجح لمنتوج جديد على مستوى السوق، أو ادخال تقنية جديدة للإنتاج أو صيغة جديدة للمؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عدم تجانس أنشطة الصناعات الغذائية.
- كفاءة اللوجستيك في الصناعات الغذائية أي التسيير الجيد للتدفقات المادية وتدفقات المعلومات ، ويكون ذلك بتشارك جميع الفاعلين على مستويات المنبع والإنتاج والمصب، وتحليل كل حلقات سلسلة اللوجستيك لحصر مشاكل تسيير التدفقات وحذفها.
- تختلف قيود تسيير التموين بالمواد الأولية الزراعية وتكلفة التموين من منتوج إلى آخر، لذلك فالتسيير الجيد للتموين يكون بدراسة طبيعة المنتجات الموجهة للتحويل، ومصادر التكاليف الإضافية، ويكون تنظيم التموين بالسوق والعقود والاندماج الرأسي.

- **دراسة محمد مطلب راضي الفاضلي وفلاح خلف علي الربيعي (2021) : الموسومة بـ دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الانتاجية والتنويع الاقتصادي في العراق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة الستنصرية ، العراق.

يسعى هذا البحث إلى تشخيص واقع وطبيعة الدور التنموي للصناعات الغذائية في العراق ، عن طريق التركيز ، على الدور التي تؤديه في تعزيز الترابطات الانتاجية بين القطاعات المختلفة وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ، الذي يسهم بدوره في رفع مستوى التنوع الاقتصادي ورفع مستوى التشابك بين القطاعات الإنتاجية ، من خلال قياس الترابطات الأمامية والخلفية للصناعات الغذائية لجميع القطاعات والفروع والأنشطة باستعمال جدول المستخدم (المنتج لسنة 2010) ، فضلا عن توضيح مستوى التنوع في فرع الصناعة الغذائية .

ومشكلة الدراسة التي حددها الباحث منبثقة من إعتماد الاقتصاد العراقي على إستيراد السلع الغذائية إلى إهمال الدور التنموي للصناعات الغذائية المتمثل في تنشيط القطاع الزراعي من خلال تعزيز الترابطات الإنتاجية بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ، مما يسهم في رفع مستوى التنوع الاقتصادي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات نوردها في :

- تعرضت الصناعة الغذائية في العراق قبل 2003 إلى جملة من التحديات والمشكلات التي أسهمت في هشاشة هذه الصناعة ، وقد تفاقمت هذه الهشاشة بعد عام 2003 ، نتيجة لتخلي الدولة عن دعم هذا القطاع تمهيدا لانسحاب القطاع العام من النشاط الانتاجي .

عند تحليل المساهمات النسبية لأنشطة الصناعة الغذائية في العراق للمدة 2005-2018 ، تبين أن النشاط الإنتاجي لهذا القطاع ينحصر في صناعة الطحين والمخابز التي هيمنت على المساهمة الرئيسية في هذا القطاع وبنسبة بلغت 47.63 % كمتوسط خلال المدة 2005-2018 ، وربما يعود سبب مقاومة هذه الصناعة للظروف التي منعت إستمرار الأنشطة الصناعية الأخرى لكونها

صناعة مرتبطة بالأمن الغذائي وبصناعة الخبز تحديدا التي هي قليلة المرونة وليس هناك مجال لعدم إنتاجها وعدم التركيز عليها .

- ضغف دور الصناعات الغذائية في العراق ويعود السبب في ضغف هذا الدور إلى أن هذه الصناعة تواجه مجموعة كبيرة من نقاط الضعف والتحديات والتهديدات ومن أبرز المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الغذائية في العراق.

وفي الختام توصي الدراسة بضرورة تطبيق أفضل الخطط والأساليب التنموية التي من شأنها زيادة مستوى الترابطات بين القطاعات الاقتصادية ولكافة الفروع والأنشطة ضمن قطاع الصناعة التحويلية ، فضلا عن ضرورة العمل على زيادة الإنتاج وتنويعه ، لتغطية طلب السوق المحلي من السلع الغذائية ، ومحاولة الحصول على مكانة في الأسواق المحلية ، يمكن أن نعمل للحد من إستيرادات السلع النهائية من هذه الصناعة ، والاقتصار على إستيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة والمكائن والآلات والمعدات ، وختاما تؤكد هذه الدراسة أن فكرة التنويع الاقتصادي تعتمد على فكرة التنويع الصناعي ، وهذا لايمكن أن يتحقق إلا في ظل وجود قطاع صناعي ديناميكي قادر على خلق الترابطات الأمامية والخلفية من بقية القطاعات ، وعليه سيتحول التنويع الصناعي في قطاع الصناعة التحويلية إلى تنويع إقتصادي حينما يمتد أثر التنويع من الصناعة إلى بقية القطاعات .

- **دراسة ممحمد إسماعيل و جمال قاسم محمود (2021) : والمعنونة بـ : أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، دراسة اقتصادية صادرة عن صندوق النقد العربي ، العدد:90 -2021

ومن النتائج المحققة في هذه الدراسة أن شمل النموذج المنوه بيانات الدول العربية المصدرة للنفط (الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت) ، وبيانات الدول العربية المستوردة للنفط (الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب واليمن) ، وجاءت أبرز نتائج النموذج:

❖ **إجمالي الدول العربية المشمولة في الدراسة:**

- أشارت النتائج إلى معنوية أثر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي ، حيث يساهم ارتفاع الانتاجية بنسبة واحد في المائة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.03 بالمئة.
- أما بالنسبة لمتغير حصة صادرات منتجات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات، فتشير النتائج إلى عدم معنوية المتغير من الناحية الإحصائية؛

- كما تبين أن متغيرات الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، والكتلة النقدية لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم ارتفاع هذه المتغيرات بنسبة واحد في المائة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو (0.16) و(0.25) في المائة على التوالي.

❖ **الدول العربية المصدرة للنفط:**

فقد أشارت النتائج إلى عدم معنوية أثر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، علماً أنه تم الإشارة سابقا أن الدول العربية المصدرة للنفط لديها تركز في هذا القطاع، يستحوذ قطاع صناعة تكرير النفط والصناعات الكيميائية على أعلى حصة ضمن الصناعات التحويلية، أما بالنسبة لمتغير حصة الصادرات السلعية من قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات في الدول العربية المصدرة للنفط، فتشير النتائج إلى عدم معنوية الإحصائية.

❖ **الدول العربية المستوردة للنفط:**

ولقد بينت النتائج كذلك معنوية أثر إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن ارتفاع إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 01 في المائة تمكن من إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.21 في المائة ، تشير النتائج إلى معنوية أثر حصة صادرات قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية على الناتج المحلي في الدول المستوردة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع حصة صادرات هذا القطاع من إجمالي الصادرات السلعية بنسبة واحد في المائة إلى إرتفاع الناتج المحلي بنحو 0.03 في المائة.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين إنتاجية العامل بقطاع الصناعات التحويلية وصادرات منتجات قطاع الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات السلعية ومعدلات النمو الاقتصاد في الدول العربية. إضافة إلى ذلك أشارت النتائج إلى أن معنوية الكتلة النقدية والائتمان المحلي للقطاع الخاص ، بناء عليه ، أكدت على أهمية تبني إستراتيجيات وطنية داعمة لهذه الصناعات على المدى الطويل،وجذب الاستثمارات الأجنبية، وضمان البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لنشاط قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الائتمان اللازم له ، بهدف زيادة مستويات انتاجيته وتنافسيته .

وكما قدم الباحثين توصيات وإقتراحات نورد أهمها في التالي :

- وضع استراتيجيات وطنية وبرامج عمل مستقبلية تركز على تطوير قطاع الصناعات التحويلية بما يساعد على رفع مساهمتها في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية وتعزيز مستويات التنويع الاقتصادي؛
- العمل على إصدار وتحديث القوانين ذات الصلة لتشجيع قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية؛

- تعزيز مستويات رأس المال البشري من خلال تحسين مخرجات وسياسة التعليم والتدريب باعتبار أن إنتاجية العامل المرتفعة في قطاع الصناعات التحويلية ترتبط بجملة من العوامل من بينها ارتفاع مستويات رأس المال البشري؛

زيادة الاستثمار والتسهيلات الائتمانية الموجهة إلى قطاع الصناعات التحويلية، بهدف دعم قدرة القطاع على تبني التقنيات الحديثة بما يمكن من زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية؛

تبني حزمة من الحوافز والتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية في ضوء المساهمة الإيجابية لهذه الاستثمارات والارتقاء بالمستوى التقني للإنتاج الصناعي وتدريب العمالة وتعزيز تنافسية الصادرات الصناعية.

2. الدراسات باللغة الأجنبية :

ومن أهم هذه الدراسات نوردها في :

- **دراسة John McKay M.A. (2007) ، والموسومة بـ Food industry & economic development in the Asia Pacific**

صناعة الأغذية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ضخمة في الحجم ، وبالتالي فهي عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية .آفاق التطوير للمنطقة .تشير التقديرات إلى أنه في عام 2000 ، على سبيل المثال ، إجمالي الإنفاق على الأغذية والمشروبات -الأعمار في الصين كانت تبلغ قيمتها 188.5 مليار دولار أمريكي ، في المرتبة الثانية بعد اليابان بقيمة 322 مليار دولار .ومع ذلك فمن الواضح أن معطى التوسع في كل من السكان والدخول في المنطقة سوف يتوسع هذا السوق بسرعة خلال السنوات القليلة المقبلة سنين .سيكون من المهم بشكل خاص النمو المستمر للمدن وحصة العمالة في الصناعة وأنشطة الخدمة . سيتم توفير الكثير من هذا النمو في مشتريات الأغذية من المصادر المحلية ، ولكن هذا سيؤدي إلى - فرض بعض التغييرات الأساسية في أنظمة إنتاج الغذاء المحلي .سيكون هناك أيضًا نمو كبير في تجارة المواد الغذائية ، بمستويات متزايدة من التخصص الوطني والإقليمي .ستضع هذه التطورات في -زيادة الضغوط على معايير الجودة على جميع المستويات ، مع التركيز المتزايد على سلامة الأغذية وسلامتها وجودتها و التأثيرات التغذوية والصحية .تستعرض هذه الورقة الوضع الحالي لصناعة المواد الغذائية وتجارة المواد الغذائية في المنطقة ، ويعرض بعض التوقعات للتطورات المستقبلية .يتم التركيز بشكل خاص على خيارات السياسة التي يجب أن يتم التأكد من أن النظام الغذائي في المنطقة يتطور بطرق مستدامة وأكثر فائدة للسكان ككل.

- **دراسة Abhir Anil Joshi (2015)، والمعنونة بـ Impacts of Leadership on TQM in Food Industry in India**

كان لتحسين الميزة التنافسية للمنظمات ، اعتمدت القيادة النهج التقليدي والمنظم المعروف باسم إدارة الجودة الشاملة لتحسين جودة منتجات وخدمات .يختلف تنفيذ إدارة الجودة الشاملة من منظمة إلى أخرى .حددت هذه

الدراسة التأثيرات المختلفة للقيادة على إدارة الجودة الشاملة في صناعة الأغذية في الهند .أدى التدهور المستمر لاقتصاد الهند إلى قيام المنظمات بتوظيف أشخاص غير مهرة يفتقرون إلى المعرفة الأساسية للعملية وبالتالي لا يعملون بكفاءة وبالتالي ضمان فشل إدارة الجودة الشاملة .مشكلة أخرى واجهت عدم وجود ملف إدارة صحية تضمن بيئة إيجابية وترفع الروح المعنوية لل الناس .أعطت هذه الدراسة فكرة عن الثقافة التنظيمية وخصائصها القضايا التي واجهتها أثناء تنفيذ إدارة الجودة الشاملة بسبب الافتقار إلى قيادة فعالة ، فإن الربط بين القيادة وسياسات إدارة الجودة الشاملة .

- **دراسة Jonathan Lewis (2020) : مقال بعنوان : The Impact of Sustainability in The Food Industry on Consumer Behaviour, Bachelor's Thesis Degree Programme in International Business**

كان الهدف من هذه الأطروحة هو توفير معلومات عن سلوك المستهلك المتعلق بالقرارات المتعلقة بخيارات الغذاء المستدامة .تضمنت مجموعة التركيز المستهلكين الفنلنديين فوق سن الثامنة عشرة .ثم تمت مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من هذه المجموعة مع نتائج، أجري البحث بطريقة التعددية في الجزء الكمي من تكونت الدراسة من استبيان تلقى ردوداً من 127 مستجيباً.، تم استخدام أخذ العينات من خلال توزيع الاستبيان عبر قنوات التواصل الاجتماعي، و يتكون الجزء النوعي من الدراسة من مقابلات عبر البريد الإلكتروني مع ممثلي دول الشمال الشركات التي تلعب دورًا رئيسيًا في صناعة المواد الغذائية في فنلندا .

المطلب الثاني : الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي

1. الدراسات باللغة العربية :

من بين الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي باللغة العربية نجد:

- **دراسة ناصر مراد (2010) :** والمعنونة بـ **سياسات الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر–** ، مجلة جديد الاقتصاد ، الصادرة عن : الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر

وكان هدف هذه الدراسة هو تحليل سياسات والاجراءات المتبعة سواء على المستوى الوطني أو الدولي لتحقيق الأمن الغذائي والمبرمجة من طرف المؤسسات الدولية ، وهذا الوضع يحتم على الدول النامية على إيجاد حلول وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ، في هذا الاطار قدم الباحث الاشكالية التالية : **ماهي السياسات الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية ؟**

وفي هذه توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها ، ضعف الانتاج الفلاحي وذلك نظرا لوجود فرق معتبر بين الانتاج والاستهلاك من المنتوجات الفلاحية والغذائية ، بالاضافة الى تدهور الوضع في معظم المنظومات البيئية الفلاحية (غابات ، سهوب ، واحات الصحراء) ، وتناقص الموارد الأساسية الفلاحية البيئية(سوء إستغلال الموارد المائية ، تدهور حالة التربة ، تلوث الموارد المائية) ، وأيضا ضغف وسائل الانتاج ومستوى تكوين اليد العاملة الفلاحية .

وفي هذا المجال إقترح الباحث مجموعة من التوصيات نذكر أهمها في :

- ضرورة الربط العضوي بين الأمن الغذائي والأمن المائي باعتبارهما الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات والإستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية والتوسع في إستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة ؛
- ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي في إطار التعاون العربي ؛
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي ، وخلق مناخ إستثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة ؛
- تحسين الانتاجية والفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومواكبة التنافس الدولي .

- **دراسة فاطمة بكدي(2013) :** معنونة بـ : **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، الصادرة عن : مجلة أبحاث إدارية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة التي تربط بين التنمية الريفية والتنمية المستدامة والأمن الغذائي ، كما تهدف إلى لفت إنتباه أصحاب القرار إلى أخطار التدهور البيئي الذي يفرض أعباء على البشرية ، وتبيان أهم الخيارات البديلة الممكن إتباعها ، آخذين بعين الاعتبار أن التنمية لن تكون مستدامة ما لم تكن شاملة ومتكاملة ، وما حاولت الباحثة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : **إلى أي مدى يمكن إعتبار التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي ؟**، وكما تطرقت الباحثة إلى التحديات الى تواجه الجزائر في إنجاز التنمية الريفية المستدامة ، أهم هذه التحديات :

– عائق الجمود الإداري ، بما يجعل التنظيمات الريفية وبعض الأعوان الذين لهم مواقع ومصالح ، ضعيفة التمثيل للعالم الفلاحي ؛

– تباين التوزيع الجغرافي وتباين الأهمية الاقتصادية لمختلف بلديات الوطن ، حيث نجد على مستوى كل ولاية ، بلديات مهمة تتميز بتوفر كل المرافق الضرورية ، بحكم قربها من المراكز التجارية والطرق الرئيسية ، وبلديات متوسطة الأهمية ، وأخرى في طور الترقية ؛

– الرشوة والفساد على مختلف المستويات الادارية المحلية ؛
– الجفاف والتصحر ونقص الموارد المائية في أغلب ولايات الوطن ؛
– الهجرة من الريف إلى المدينة وتفاقم الضغوط على الأنظمة البيئية .

وكما تناولت مجموعة من التوصيات والاقتراحات باعتبار أن التنمية الريفية كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الزراعية (الأمن الغذائي)، فاقترحت التالي :

- تنمية المجتمع الريفي المحلي ، وفك العزلة عنه من خلال : توفير الغذاء ، الاهتمام بصحة الأمهات ، تخفيض نسب الفقر ، نشر الوعي في الوسط الرفي وتشكيل أندية ريفية ، أي جعل بيئة الريف بيئة جاذبة ؛
- تشجيع التنمية المستدامة الزراعية الريفية ؛
- توفير التمويل اللازم من خلال صيغتي المزارعة والمسافات للزراعة ، وتمويلها من خلال أموال الزكاة ؛
- إنشاء حاضنات ريفية وإتاحة الفرصة لظهور المميزين في أعمالهم ؛

- **دراسة مصطفى سالت (2017) : والموسومة بـ : التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح** ، أطروحة دكتوراه، تخصص : الاقتصاد الزراعي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2017 ، وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الاقتصاد الزراعي في الجزائر ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية، وتستنزف مواردنا المالية.

أما التصور الاجمالي لاشكالية هذه الدراسة تنطلق من منطلق مدى إسهام السياسة الزراعية المنتهجة حديثا على إعتبار أخذت بمضامين الاستدامة في الرفع من كفاءة شعبة القمح ، وكسب رهان لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، ومن هنا فالاشكالية الرئيسية للدراسة مصاغة على النحو التالي :

مامدى إسهام السياسة الزراعية المنتهجة في الجزائر في كسب رهان الأمن الغذائي من خلال منتج القمح؟.

وبالرغم من تتالي الاصلاحات التي كانت الزراعة الجزائرية حقلا لها (التسيير العمومي للقطاع ، الثورة الزراعية ، الخوصصة ، التعديل الهيكلي ،....) ، بغية زيادة الكميات المنتجة وتحسين المردوديات وبالتالي إلى درجة متقدمة من الأمن الغذائي ، والمساهمة مستقبلا في التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن ذلك ظل دون نتائج مهمة ، بل إزداد الوضع تعقيدا ، فلم تتحسن نسبة المستحقة المزروعة المخصصة لكل فرد ولم تعرف الكميات المنتجة زيادات مطردة ، ولم تحقق الصادرات الزراعية نتائج بينة ، وظلت إنتاجية الهكتار الواحد من المساحة المخصصة لزراعة القمح من أضعف المردويات إذا

ماقورنت بالنسب المسجلة في الدول المجاورة ، إلا أنها لم تستطع السياسات التنموية الزراعية التي طبقتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى مطلع الألفية الثالثة من الحد من درجة التبعية وظلت مؤشرات الأمن الغذائي دون المستوى المرجو.

- لقد أمكن التوصل في إطار هذه الدراسة إلى التأكيدعلى ضرورة النهوض بالقدرات البشرية والإنتاجية للقطاع الزراعي حتى يسهم في التنمية الاقتصادية، وضرورة إعطاء الأولوية لسياسة زراعية بطابع مستدام يأخذ بعين الاعتبار الحفاظَ على الموارد والاستغلال العقلاني لها على غرار تطوير وتعميم نظم السقي الحديثة، وتمكين المزارعين من استعمال البذور المحسنة، وتطبيق التقنيات المتعلقة بخدمة التربة، والتأهيل المستمر للمزارعين، والحاجة الملحة للقطاع لمزيد من الدعم المالي باعتبار أن المبالغ المخصصة لم تتجاوز حدود 5 % من تكاليف المنتج مما يعد إسهاماً غير كاف للرفع من القدرات الإنتاجية، كما أن تحسين درجة الأمن الغذائي ، سعي النسبة صريحة من درجة الاكتفاء الذاتي تتطلب الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تتجاوز الأساليب الإنتاجية التي تمنع التدهور الحاصل في الموارد، أو مواجهة حاجيات الأفراد كماً ونوعاً بل تتعداها لتحقيق عائد اقتصادي ينهض بالشعبة ويجعلها على درجة مهمة من التنظيم و التنافسية والتأثير. كما يتطلب الجهد التنموي المستدام للزراعة في الجزائر .
- **دراسة يوسف بن يزة (2018) : مقال بعنوان : ، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، الصادر عن : مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية الصادرة عن : جامعة باتنة 1، العدد :38، جوان 2018 ، حاولت هذه الدراسة البحث في أسباب تحول المنطقة العربية إلى واحدة من أكبر النقاط السوداء على خريطة إنعدام الأمن الغذائي العالمي، وتبحث في أسباب خطورة هذه الوضعية على اعتبار أن أغلب السعرات الحرارية المستهلكة في هذه البلدان تأتي من خارجها،وهناك أساسيتين هما التحليل المعمق للسياسات العمومية في مجال الأمن الغذائي والتعاون الاستراتيجي بين الدول العربية في هذا المجال، وتوصي بضرورة أن ينطوي تحقيق الأمن الغذائي العربي على ديناميكية أساسية وهي إعادة تنشيط التضامن التكاملي بين الدول العربية.

وقد طرح الباحث اشكالية رئيسية والتي هي مصاغة وفق التالي : أي مستقبل للأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل التهديدات التي تطال حاضره؟.

وأهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة أن التخفيف من حدة مهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية يتطلب الاعتماد فضلا عما سبق ذكره على ركيزتين متزامنتين، يمكنهما القضاء على هشاشة الأمن الغذائي في المستقبل وتتمثلان في ما يلي:

– تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتوسيع خيارات الوصول إلى خدمات التخطيط الأسري من جهة ورفع المستوى الثقافي للسكان ولربَات البيوت خاصة، لاسيما ما يتعلق بالثقافة الاستهلاكية والثقافة الغذائية؛

– تحسين ظروف العيش في الأرياف من خلال التخلص من رواسب التخلف في البنى التحتية وتشجيع الزراعات المعاشية بمنح المزارعين قروضا صغيرة ومتوسطة الأجل لحفر الآبار واقتناء الآلات الزراعية.

وتوصلت إلى أن تعزيز الأمن الغذائي في هذه الدول يستند في المقام الأول على التعليم باعتباره الركيزة الأولى، كما يمكن للدول العربية أن تتخذ تدابير لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية على الرغم من القيود التي تفرضها الوفرة المحدودة من الموارد المائية والأراضي الخصبة.

- **دراسة أسماء سلامي (2022) : أطروحة موسومة بـ " تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر "،(** أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد كمي ، جامعة ورقلة.

وهدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أوضاع الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2019 ، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، فضلا عن صياغة نموذج قياسي لأهم محددات الفجوة الغذائية للحبوب ومدى إنعكاسها على الأمن الغذائي ، معبرا عنه بمعدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر ، إلى جانب تقديم رؤية إستشرافية باتجاهاتها في الفترة (2020-2025) ، وذلك باستخدام منهجية " **بوكس –جينكز** " للتنبؤ قصير المدى ، علاوة على أسلوب الشبكات العصبية الاصطناعية ، ومن ثم المفاضلة بين الأسلوبين بالاعتماد على معايير دقة التنبؤ .

فضلا عن ذلك ، فإن دراسة مستقبل الفجوة الغذائية للحبوب يعد من الجوانب المهمة في تقييم حالة الأمن الغذائي للدولة ، وبالتالي برمجة الإنتاج وفقا للحاجة الاستهلاكية ومقدار نمو الطلب ، ومقدار الكمية الواجب إستيرادها أو زراعتها ، في هذا السياق تتبلور الاشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال السؤال الرئيسي التالي : **ماهي أهم المحددات المسؤولة عن تقلبات الفجوة الغذائية للحبوب ، وما إنعاكاتها على الأمن الغذائي في الجزائر ، وكيف تتجه مستقبلا في أفاق 2025؟** .

وكما توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي كالتالي :

– عرفت مستويات الانتاج الوطني للحبوب حالات تذبذب وتقلبات عنيفة تراوحت بين الزيادة والنقصان خلال مراحل تاريخية مختلفة ، بحيث أنه لم يتطور بطريقة عادية ، وإن كان الانخفاض هو السائد ، بحيث لايكفي للطلب المحلي المتزايد ، فقد أبانت نتائج التحليل الاحصائي على أن درجة التقلب في متغيرة إنتاج الحبوب خلال الفترة (1970-2019) بلغت نحو 49.82% ، والتي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغيرة ؛

– تعد الجزائر مستهلكا ورئيسيا للحبوب عالميا ، باعتبارها الأكثر إهتماما لدى المستهلك الجزائري ، حيث تشكل مكونا هاما لسلة الغذاء في الجزائر على صعيدي الاستهلاك البشري المباشر ، وفي شكل غير مباشر كمدخلات في الانتاج الغذائي ، وعنصر رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي ؛

– إن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر سوف تتحول في السنوات القادمة ربما إلى أزمة ، إذا ما تواصل نمو الانتاج على نفس المنوال الذي يتبعه حاليا ، فإذا ما صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات

الأجنبية للاستيراد ، ما يتبع ذلك من أعباء إقتصادية وسياسية ومالية خاصة

وأن أسعار النفط تعرف تقلبات حادة وعدم إستقرار ، فإنه يمكن تصور المشكلة الغذائية التي ستحدث ، وما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي ، رغم ماعرفه المؤشر من تطور إيجابي نسبي في الآونة الأخيرة 2021 ، جعل من الجزائر تتصدر الدول الافريقية وتحتل المرتبة الثامنة عربيا ؛

- إن غياب الاكتفاء الذاتي من الحبوب يضع تحديات إستراتيجية أمام الجزائر تتعلق بأمنها الغذائي ، لاسيما مع أزمات إرتفاع الغذاء التي تضرب العالم ، فالجزائر عموما لم تحقق تقدما يعتمد به في السنوات العديدة الماضية باتجاه سياساتها المرغوبة المتعلقة بتحسين الأمن الغذائي إستنادا إلى الغذاء المنتج محليا ، خصوصا على صعيد الحبوب ، هذه الأخيرة التي لها أهمية خاصة للأمن الغذائي في الجزائر ، ذلك أنها الغذاء الأساسي والعلف الرئيسي للثروة الحيوانية ؛
- كما أشارت الدراسة إلى التأثيرات الهامة على المديين القصير والطويل للفجوة الغذائية للحبوب على الاكتفاء الذاتي ، كما أبانت عن تفاقم في الفجوة الغذائية للحبوب مع تهاوي معدلات الاكتفاء الذاتي منها، حيث أن كل إتساع في حجم الفجوة الغذائية بنسبة 10% وسوف يعقبه هبوط في معدل الاكتفاء الذاتي بواقع 4.69% ، مع إرتباط سالب وشديد بينهما بنحو (71%) ، مايجيز بالقول أن الأمن الغذائي للجزائر مازال حلما لم يتحقق حتى الآن ، ويتطلب تحقيقه إتخاذ جملة من الإجراءات لإزالة العوائق التي تكبح مسار التنمية الزراعية ؛

وأهم التوصيات والاقتراحات التي تطرقت اليها الباحثة ممثلة في :

- إعطاء مسألة الأمن الغذائي الوطني طابع السيادة الغذائية ، ما يجعلها هدفا إستراتيجيا للدولة ؛
- توجيه السياسات الزراعية لتخدم أهداف زيادة الإنتاجية الزراعية للأرض من خلال تكثيف الإنتاج وحماية الأراضي الفلاحية وتحديث زراعة الحبوب التي توصف بالتقليدية عبر إستخدام التكنولوجيا الزراعية المتطورة بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء ؛
- العمل على ترشيد الاستهلاك ، وذلك بإعداد مقترح لتعديل النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري بما يكفل القضاء على التبذير (خاصة ظاهرة تبذير الخبز التي بلغت مستويات خطيرة قدرت بنحو 10 مليون رغيف خبز يوميا ، بما يعادل خمس الإنتاج اليومي) بحيث يكون مقبول من الناحية الصحية ومن ناحية الامكانات المتوفرة في الجزائر ، ومدروس وفق الحاجة الفعلية للفرد ؛
- تخصيص قناة خاصة بعالم الريف وعلاض المعرفة التقليدية به التي تحتاج إلى تطوير .

- **دراسة عمر بوعزيز(2022) :** تحت عنوان : الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي بإستخدام التحليل العنقودي الهرمي للفترة :2015-2020 ، الصادرة عن : معهد العلوم الاقتصادية ، المركز

الجامعي بأفلو ، الجزائر ، وحاولت الدراسة تشخيص الأمن الغذائي في الدول العربية ، وكم هدفت إلى رصد وتحليل وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية ، بالاضافة إلى تصنيف هذه الدول حسب مؤر الأمن الغذائي خلال الفترة 2015-2020 باستخدام إحدى طرق التحليل الاحصائي المتقدم المتمثلة في التحليل العنقودي الهرمي ، وحاول بذلك تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي وكذلك حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي فيما يخص المنتجات الغذائية ، وذلك من خلال معالجة الاشكالية التالية : **كيف يمكن تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي؟.**

وتوصلت الى نتائج نورد أهمها في التالي :

- لايزال الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق للكثير من الدول العربية ، حيث لاتزال الانتاجية المادية والاقتصادية للموارد الطبيعية منخفضة نسبيا ، وتتأثر على حد كبير بتقلبات أسواق الأغذية العالمية ؛
- لاتزال الدول العربية تعتمد في تلبية إحتياجاتها إعتمادا كبيرا على واردات الأغذية ، ماقد يثير تحديات متزايدة للبلدان التي تشهد توترات ونزاهات نتج عنها الكثير من النازحين مما أثر على إستقرار الأمن الغذائي في هذه الدول ؛
- في الوقت الحالي تستورد المنطقة العربية أكثر من نصف الأغذية التي تستهلكها ولاتزال الحبوب من منظور الأمن الغذائي أهم مجموعة من السلع الغذائية التي تستوردها الدول الغذائية؛
- تتباين حالة توافر الأغذية في الدول العربية حيث تسجل مخزونات الحبوب مستويات مقبولة في بعض الدول وغير مقبولة في أخرى وبالتالي تكون عرضة للاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية .

وقدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المقترحات ممثلة في :

- العمل على تخفيض تكلفة الواردات الغذائية من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتخزين الأغذية ونقلها ، وتحسين إدارة إمدادات الواردات ؛
- البدء والاسراع في تمويل الأبحاث والمشاريع الزراعية التي تعتمد على التكنولوجيا والرامية إلى تحسين الكفاءة الزراعية والقدرة على الصمود ؛
- على البلدان العربية أن تسجيب للتحديات المشتركة من خلال توسيع التجارة البينية ، تنسيق زيادة تنويع معلومات السوق ، تنسيق المخزونات المادية وصناديق التمويل المتعلقة بالأغذية ؛
- الشركاء التجاريين والموردين ؛
- إنشاء مخزونات وطنية وإقليمية للسلع الأساسية .

2. الدراسات باللغة الاجنبية :

ومن أهم الدراسات باللغة الاجنبية نعرضها في :

- **دراسة O.A. Olaoye (2014) ، مقال بعنوان : Potentials of the Agro Industry towards Achieving Food Security in Nigeria and Other Sub-Saharan African Countries**

وأكت هذه الدراسة لا يمكن المبالغة في التأكيد على إمكانات الصناعة الزراعية تجاه تنمية الأمة بلد ، وخاصة البلدان النامية مثل نيجيريا .نيجيريا هي من بين أعلى منتجي العديد من المحاصيل ، والتي يمكن معالجتها في منتجات ذات قيمة مضافة (VAPs) لتعزيز الأرباح الأجنبية .عندما تكثر مزايا كثيرة أن يتم سن وتنفيذ سياسات فعالة في قطاع الزراعة نحو تحقيق الإمكانات .لكن، ظلت صياغة السياسات وتنفيذها مشكلة رئيسية في تطوير الأغذية الزراعية الصناعة في دول إفريقيا جنوب الصحراء ، بما في ذلك نيجيريا .تقنيات المعالجة المطلوبة للتحويل عادة ما يتم إعاقة المحاصيل والدرنات في VAPs بسبب عدم توفر مرافق المعالجة اللازمة ، و عند توفر الطاقة المطلوبة لتشغيلها غير متوفرة أو غير كافية بشكل صارخ .العديد من التحديات الأخرى في معظم البلدان النامية في أفريقيا ، والتي تم تحديد بعضها في التقرير الحالي .باختصار ، يمكن لنيجيريا ، بل ودول إفريقيا جنوب الصحراء ، الاستفادة بشكل كبير من الإمكانات المتأصلة في صناعة الأغذية الزراعية نحو تحقيق الأمن الغذائي ، إذا كانت التحديات التي تواجهها حاليًا.

- **دراسة Poudel, D., Gopinath, M. (2021) :** مقال بعنوان :

Exploring the disparity in global food security indicators

بحيث اعتبرت هذه الدراسة أنه أصبح الكثير من المعلومات عن حالة الأمن الغذائي للبلدان متاحة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة .ومع ذلك ، يمكن للتدابير البديلة ، خاصة مع وجود تباين كبير ، أن تؤثر على تصميم السياسات وتسليمها للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي .تستكشف هذه الدراسة التباين داخل وفيما بين مؤشرات الأمن الغذائي العالمية – من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ووزارة الزراعة الأمريكية – خلال الفترة 1991-2018 .يتم تفسير التباين بشكل كبير من خلال النمو الاقتصادي ومحو الأمية والتحضر والوصول إلى الإنترنت ، في حين أشار تحليل الانحدار التلوي إلى دراسة التباين كمصادر محتملة للاختلاف بين هذه المؤشرات . النتائج لها آثار على تجميع وتحليل البيانات في المستقبل للحصول على صورة أكثر دقة لانتشار نقص التغذية وتأثيرات الجائحة الجارية على الأمن الغذائي.

- **دراسة Edward A. Frongillo; Jef L. Leroy; Marie Ruel (2015) : مقال بعنوان : Measuring the Food Access : Dimension of Food Security A Critical Review and Mapping of Indicators**

أصبح الأمن الغذائي الآن أولوية قصوى للعديد من الحكومات والعالم المجتمع التنموي ، هناك وعي متزايد بالحاجة إلى تحسين فهمنا وقياس الأمن الغذائي.

الهدف: تحقيق الوضوح في تقييم بُعد الوصول إلى الغذاء في الأمن الغذائي في الأسرة والمستوى الفردي .الطرق: بالنسبة للمؤشرات الأكثر استخدامًا ، قمنا بمراجعة الغرض الأصلي منها وقام –على أي مستويات (منزلية أو فردية) تم تصميمها لاستخدامها ، وما هي المكونات)الجودة والكمية والأمان والقبول الثقافي) كان من المفترض أن تعكسها أم لا تم اختبار صحتها وقابليتها للمقارنة عبر السياقات.

النتائج: حددنا تسعة مؤشرات وقمنا بتجميعها في ثلاث فئات عريضة: القائمة على الخبرة ، استراتيجيات المواجهة والتنوع الغذائي .لا تلتقط المؤشرات سوى التركيب الكمي والنوعي –خيام الوصول إلى الغذاء ؛ لا يلتقط أي من المؤشرات معلومات عن السلامة أو المقبول الثقافي الوصول إلى الطعام . غالبًا ما يكون التنوع الغذائي للأسرة (HDDS) ونقاط استهلاك الغذاء (FCS) تعتبر مؤشرات من حيث الكمية والنوعية ، ولكن لم يتم التحقق من صحتها بالنسبة للأخيرة.

الاستنتاجات: أوصى باستخدام المؤشرات القائمة على الخبرة ، HDDS، أو FCS للتقييم وصول الأسرة إلى الطاقة ؛ مؤشرات قائمة على الخبرة لتقييم وصول الأسرة إلى جودة النظام الغذائي) ، ويُعرّف نوعياً بأنه عدم الاضطرار إلى تبني ممارسات تفضل الحصول على أرخص وأقل جاذبية و أغذية أقل كثافة بالمغذيات الدقيقة) ؛ ودرجات التنوع الغذائي الفردية للنساء أو الأطفال تقييم الوصول الفردي إلى جودة النظام الغذائي ، والتي تُعرّف بأنها كفاية المغذيات الدقيقة.

المطلب الثالث : الدراسات المتعلقة تنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي

وهنا سنحاول تقديم دراسات تتناول العلاقة بين تنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي واء باللغة العربية أو الاجنبية ، وممثلة في :

1. الدراسات باللغة العربية :

ومن بين هذه الدراسات نوردها في التالي :

- **دراسة رابح زبيري (2010) : والموسومة بـ " دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي،** الصادرة عن مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، 2010، وحاولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على دور الصناعات الغذائية ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، بحيث هناك عجز في الانتاج الوطني عن مسايرة الطلب الذي يزداد يوما بعد يوم ، ويزداد معه إعتماد الجزائر على الأسواق الخارجية لتوفير إحتياجات شعبها من الغذاء حيث وصلت قيمة فاتورتها الغذائية 4.8 مليار في سنة 2007 ، وهذا مؤشر على أن أمنها الغذائي أصبح في خطر حقيقي يجب التصدي له بسرعة وبجميع الوسائل .

وأعتقد الباحث أن من أهم أسباب الطلب الوطني بالقدر المنشود ترجع الى عدة أسباب :

- تذبذب الانتاج الزراعي ؛
- قدم جهاز الانتاج في وحدات القطاع العام؛
- نقص وأحيانا إنقطاع التموين بالماء ؛
- الاعتماد الكلي على الاستيراد في التموين بالمادة الأولية بالنسبة للمواد الأساسية ؛
- منافسة الانتاج المستورد خاصة منذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق (سبتمبر 2005).

واحتوت الدراسة لى مجموعة من التوصيات والاقتراحات نوردها في :

- الاسراع بتأهيل مؤسسات القطاع العام في فرع الصناعات الغذائية بتحديث جهازها لرفع قدرتها التنافسية ، قبل إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ؛
- توفير العقار الصناعي لمشروعات الصناعات الغذائية في المناطق الريفية لتكون قريبة من مراكز الإنتاج الزراعي ؛
- المرافقة المالية والتقنية من قبل البنوك والوزارة المعنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في فرع الصناعات الغذائية ؛
- إنشاء هيئة مشتركة بين وزارات الفلاحة ، التجارة ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسهر على التنسيق بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعات الغذائية وقطاع التجارة الخارجية ، مع الاهتمام بصورة متوازنة بجميع المداخل التي يمكن للصناعات الغذائية من خلالها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي .

- **دراسة عبد الحفيظ كينة (2013) : معنونة بـــ مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للأمن الغذائي في الجزائر، وتحديد الدور الذي تلعبه الصناعات الغذائية في التقليل من حجم الفجوة الغذائية الجزائرية ، وإبراز أبعاد قطاع الصناعات الغذائية للمشاركة في حل مشاكل القطاعات الأخرى، وخاصة أنه أحد القطاعات الواعدة خارج قطاع المحروقات وفيما يخص هذه الدراسة فإنه على الرغم من نمو الصناعات الغذائية في الدولة وإحلالها لكثير من المنتجات التي كانت تستورد سابقا إلا أنه مازال هناك مستوردات غذائية كبيرة تشكل عبء ثقيل على موازنة الدولة ، **إلى أي مدى استطاعت الصناعات الغذائية وبالأخص ذات الاستهلاك الواسع أن تحقق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

ولقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نبرز أهمها في :

- تتعدد سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، إذ لا يمكن وصف سياسة موحدة وصالحة لأي دولة، ذلك لأن هذه السياسات يجب أن تتلاءم مع أوضاع وظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها؛

- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع والبلوغ إلى أمن غذائي عالمي، بقيت المعادلة الغذائية العالمية مختلة، بل وزادت حدتها خلال الأزمة العالمية الغذائية الأخيرة والارتفاع الغير متوقع لمستويات أسعار السلع الغذائية، وبالتالي تغيرت نظرة العالم للغذاء والجوع وخاصة بعد الأزمة الغذائية الأخيرة وقمة روما2008 ؛
- للصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني: من تنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات، ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية؛ وكذا تحقيق إستهلاك صحي متوازن ، ومساهمتها في توفير فرص الشغل؛ وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي؛ وكذا القيمة المضافة؛ وقدرتها على فتح الأسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية؛
- أن هناك بعض الخلط حاصل في استعمال بعض المفاهيم حول الأمن الغذائي وخاصة في الدول النامية، والذي هو أحد الأسباب المسؤولة عن تردي الوضعية الغذائية في الجزائر.

وبهذا اقترح الباحث بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تقليص الفجوة الغذائية من جهة، وتفعيل أداء قطاع الصناعات الغذائية من جهة ثانية نوردها في التالي :

- إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية؛

تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك من خلال الإدارة الجيدة للعائدات النفطية وبالتحديد شركة سوناطراك كونها تمتلك غلاف مالي يسمح لها بالاستثمار في هذا الفرع؛

- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية، و تعزيز الجهود في زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرين وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف؛
- تخصيص مراكز ومعاهد متخصصة في فرع الصناعات الغذائية وفتح اختصاص الاقتصاد الزراعي بالجامعات الجزائرية بما يسمح بتوفير اليد العاملة الكفأة في سوق العمل الزراعي.

- **دراسة بشير بن موسى (2018) : والموسومة بـ التكامل الاقتصادي الإقليمي كآلية لدعم القدرة التنافسية للصناعة التحويلية (دراسة حالة دول المغرب العربي)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر3، الجزائر ، 2018 ، وتهدف هذه الدراسة من تحقيق التنمية المستدامة عن طريق العائد المتحصل عليه من تحقيق القدرة التنافسية للصناعة التحويلية أي إستمرارية المنافسة : من خلال تشخيص تنافسية الصناعة الغذائية كمدخل للصناعة التحويلية لدول المغرب العربي والتعرف على أهم المشاكل والعقبات التي تجابهها والعمل على إيجاد حلول لها.

وجاءت اشكالية الدراسة من منطلق من الرهانات والتحديات لتطوير قدراتها التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية حتى تستطيع سلعهاالوصول الى أسواق الدول المتقدمة من ناحية، وتعمل على تطوير قدراتها التنافسية في هذا المجال الذي يتطلب استخدام تكنولوجياعالية، وخبرات مهنية متكونة من ناحية أخرى، الأمر الذي يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والحصول على سبل التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الاقليمي كأداة لتعزيز متطلبات القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في دول المغرب العربي؟**

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها :

- توصلت الدراسة الى وجود سوق مغاربي للمنتجات الغذائية يمكن ان يستغل في تنمية القدرة التنافسية للصناعة الغذائية لهذه الدول وذلك إذا ما تم تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي وتحقق شروط الاتحاد الجمركي، وبالتالي فان التكامل الاقتصادي المغربي آثاره ايجابية على القدرة التنافسية للصناعة الغذائية لهذه الدول؛
- من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة لقياس القدرة التنافسية للصناعة توصلت الدراسة الى ضعف القدرة التنافسية للصناعة الغذائية بالدول المغاربية في السوق العالمية وسوق الاتحاد الاوروبي والسوق المغاربية ذاتها وذلك بالمقارنة مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدةالامريكية، وقد كانت القدرة التنافسية للصناعة الغذائية المغاربية والتونسية أكبر منها للصناعة الغذائية بالجزائر وأن هذه الأخيرة موجهة الى الاستهلاك المحلي؛
- الدول المغاربية تمتلك مقومات مهمة تؤهلها لإقامة صناعة غذائية ناجحة. وتتلخص هذه المقومات في وفرة المواد الاولية والمصادر الزراعية المتمثلة في منتجاتها من هذا القطاع وتتركز هذه المقومات في الدرجة الاولى في المغرب والجزائر وتونس اضافة إلى وفرة رؤوس الاموال بالجزائر؛
- إن صناعة الغذائية بالدول المغاربية تتصف بمجموعة من الخصائص هي التمركز الجغرافي وعدم التنوع في الهيكل الانتاجي والتوجه للتصدير عند بعض الدول اضافة الى ضعف الارتباط بينها وبين قطاع الصناعة التحويلية وانخفاض التكلفة المتغيرة وقلة الاستثمارات وعدم التنوع في المواد الأولية.

ولقد توصل البحث الى جملة من التوصيات يمكن إيجازها في التالي :

- على الدول المغاربية ضرورة العمل على تنمية تجارتها البينية من المنتجات الغذائية بصفة خاصة والتحويلية بصفة عامة وذلك بإعادة توجيه تجارتها الخارجية الى السوق المغاربية كلما أمكن ذلك خاصة في ظل وجود طلب على المنتجات الغذائية اللامتناهية في هذه السوق؛
- على الدول المغاربية بضرورة العمل على تنويع المنتجات الزراعية المستخدمة في الصناعة الغذائية وكذا التطور التكنولوجي وذلك لاكتساب هذه الصناعة نوعا من المرونة في عملية الانتقال بين منتوجو آخر وذلك حينما ترتفع أسعار هذ المنتجات أو ذلك؛

- ضرورة تنويع الهيكل الإنتاجي للصناعة الغذائية والارتقاء بمستوى هذه الصناعة الى مرحلة الصناعات الوسيطة والنهائية والمتخصصة وذلك نظرا لما يؤدي اليه هذا الارتقاء من زيادة مضطردة في القيمة المضافة التي تعكس مدى استفادة هذه الدول من ثرواتها الاقتصادية؛
- ضرورة العمل على إيجاد نوع من التكامل بين الصناعة الغذائيةو الصناعة التحويلية بحيث تساهم كلا منهما في تنمية الاخرى عن طريق الارتباطات الخلفية و الأمامية.

- **دراسة أم الخير حمودة و أحمد بيرش (2019) : تحت عنوان : الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي** ، مجلة دفاتر إقتصادية الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلفة ، الجزائر، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ودورها في التوظيف ومساهمتها في الناتج المحلي وخلق قيمة مضافة، كما تهدف إلى إبراز مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وماهي المعوقات التي تؤثر على قدرته في تحقيق الأمن الغذائي.

وبناء على ماسبق تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الاشكالية الآتية : **مامدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر ؟**

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي؛ غير أن مساهمة هذا الفرع بالجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائية تبقى جد محدودة، ومن أهمها :

- تعاني الجزائر من إنكشاف غذائي خطير ، إذا تعتمد على الاستيراد من الأسواق الخارجية في تلبية حاجاتها من المنتجات الصناعية الغذائية ؛
- تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم للمستهلك الجزائري ؛
- تعتبر نسبة نمو إنتاج قطاع الصناعات الغذائية ضئيلة ، كما لايتعدى إنتاج هذا القطاع لايمثل سوى 37.8% من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي ؛

وتوصلت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من التوصيات والاقتراحات نوردها في :

- إستغلال الموارد الزراعية الوطنية وتحسين بكفاءة وهذا لرفع الانتاج الوطني من المنتجات الغذائية ؛
- تشجيع مؤسسات الصناعة الغذائية على الالتزام بالمعايير ومواصفات الانتاج العالمية مثل:(IS22000وأنظمة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP) ، لتحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها ؛

- استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعبئة وتغليف المنتجات الغذائية وذلك من أجل ضمان سلامتها من جهة ، ولتحقيق فرض تحسين عرض هذه المنتجات في السوق الوطنية والدولية مما يزيد من تنافسيتها من جهة أخرى .

2. الدراسات باللغة الاجنبية :

ومن أهم الدراسات مايلي:

- **دراسة James K. Nyoro (2002) : دراسة بعنوان :**

Kenya's competitiveness in domestic maize production: implications for food security

ارتبط نمو الإنتاجية الزراعية عبر التاريخ ارتباطًا وثيقًا بالإنتاجية النمو في أنظمة التسويق (شمال 1985 .(وقد أظهرت أدلة وفيرة في جميع أنحاء العالم أن حوافز المزارعين وقدرتهم على الاستثمار في المدخلات المعززة للإنتاجية و تعتمد أساليب الإنتاج على تقليل تكاليف المعاملات ومخاطر التبادل عبر أسواق المدخلات والائتمان والمخرجات .في جميع أنحاء العالم ، فإن النصيب الأكبر من تكاليف المواد الغذائية الأساسية.

يتمثل التحدي الرئيسي في كينيا اليوم في زيادة الأمن الغذائي لنسبة كبيرة من سكان كينيا السكان دون المساس بسبل عيش العديد من المنتجين الحاليين مهددة بالاعتماد المفرط على الواردات مما يخلق معضلة تتعلق بالسياسة الغذائية .الاستراتيجيات يمكن أن يحسن إنتاجية الذرة ويخفض أسعار الإنتاج المحلي المماثلة لها أسعار الاستيراد من المرجح أن تجعل المزارعين المحليين للمنافسة في الأسواق الدولية و لذلك تسمح للبلدان بالمساومة من وجهة نظر القوة في التجارة الدولية الاتفاقات.

- **دراسة N.Saidova Dildora (2019) : مقال بعنوان :**

Improving the competitiveness of the agricultural sector as a factor of food security in the region.

دور التنافسية في ضمان الأمن الغذائي للبلاد كبير .يناقش المقال القدرة المختلفة للشركات والصناعات والمناطق والدول والمناطق فوق الوطنية على التوليد ، بينما تظل وتظل عرضة للمنافسة الدولية .يركز المقال على العوامل والقدرة التنافسية لقطاعي الزراعة والأغذية الزراعية كتحسين الأمن الغذائي في أوزبكستان . ستكون القدرة التنافسية عندئذ هي القدرة على بيع المنتجات التي تلبي متطلبات الطلب (السعر والجودة والكمية) وفي نفس الوقت ، تضمن الأرباح بمرور الوقت التي تمكن الشركة من الازدهار .الأكثر فائدة للمؤسسة هي تلك الفرص السوقية التي توفر للمؤسسة أقصى نمو للأرباح ، أي حيث تكتسب المؤسسة مزايا تنافسية ، بالإضافة إلى تلك المقبولة ماليًا للمؤسسة .وفقًا لخبراء دوليين ، تتمتع أوزبكستان بميزة تنافسية في تصدير الفواكه مثل المشمش والكرز والخوخ والرمان والخضروات مثل الطماطم والبصل وما إلى ذلك ، وأحد

الاتجاهات الرئيسية لضمان القدرة التنافسية وتطوير الفاكهة والخضروات يجب أن يكون الإنتاج هو حل المشكلات المرتبطة بتخلف شبكة التخزين والثلاجات والخدمات اللوجستية وتكاليف الطرق .للمعالجة العميقة للمواد الخام الزراعية وإضافة القيمة ، لدى أوزبكستان فرصة لجذب استثمارات بمبلغ 7-14 مليار دولار .في نفس الوقت ، كما تظهر التجربة العالمية ، هناك احتياطي كبير في تطوير البستنة في المنطقة ، وهو منع خسائر كبيرة في المحاصيل الغذائية ، وخاصة الخضار والفواكه والعنب ، في الطريق من الحقل إلى المستهلك .

- **دراسة Yonas T. Bahta ; Salomo Mbai (2023)** : مقال بعنوان :

Competitiveness of Namibia's Agri-Food Commodities: Implications for Food Security

تستخدم الأدبيات العالمية على نطاق واسع الميزة المقارنة المكشوفة (RCA) ، ومؤشر لافاي (LFI)، وتنويع الصادرات (EDI) ، وهيرشمان (HI) ، وفئة التصدير الرئيسية (MEC) لتحليل تدفقات التجارة الدولية ، من خلال التجارة الزراعية ، وخاصة الأغذية الزراعية السلع المكونة من السلع الغذائية والأعلاف ، مهملة في الأعمال التجريبية .علاوة على ذلك ، لم تحظ محددات المزايا المقارنة المكشوفة ومؤشر Lafay باهتمام كبير ، مع القليل من التركيز على العلاقات بين انعدام الأمن الغذائي كما تم قياسه من خلال مقياس الوصول إلى الأمن الغذائي الأسري (HFIAS) والعوامل المذكورة أعلاه ، بما في ذلك مؤشرات RCA و LFI مثل المتغيرات التفسيرية مع متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى .كان الغرض من هذه الدراسة هو التأكد من القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية في ناميبيا ، والعوامل التي تؤثر عليها ، وتأثيرها على الأمن الغذائي .تحاول هذه الدراسة الإجابة عن العوامل التي تؤثر على الميزة النسبية للأغذية الزراعية ، وما هي السلع الغذائية الزراعية التي لها ميزة ومساوئ نسبية .

❖ **مناقشة الدراسات السابقة ومايميز الدراسة الحالية .**

- **مناقشة الدراسات السابقة :**

- أن معظم الدراسات تهدف إلى التعرف على مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
- تنوعت طرق هذه الدراسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، فمعظمهم استخدم أحد أدوات التحليل الاقتصادي
- أما بالنسبة لحجم عينة الدراسات لتحليل متغيرات الدراسة (تنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي) ، معظم الدراسات الأجنبية كان حجم عينتها كبيرا مقارنة بالدراسات العربية التي كانت عينتها صغيرة، يرجع ذلك إلى صعوبة عدم التطرق وتناول اشكالية الامن الغذائي من جهة ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على البيانات.

بالنسبة للنتائج فنلاحظ تباينها بين الدراسات ، حيث كانت أهم النتائج ان فرع الصناعات الغذائية عامل مساهم في حل اشكالية الأمن الغذائي من خلال الأدوات الكمية وايجاد الاليات والاستراتجيات الحديثة

لانعاش وتطور الصناعات الغذائية، حيث حددت لها أربعة أهداف يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الغذائية وهي ، المحافظة على فائض الانتاج الزراعي والحيواني؛ إستقرار أسعار السلع الغذائية ؛ تحقيق الأمن الغذائي للسكان ؛ زيادة القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي .

كما أن مقومات الصناعات الغذائية يبدو أنها متوفرة في كثير من البلدان كوفرة المواد الخام الزراعية والحيوانية والمائية ، وهو مايؤهلها لتلعب دورا بارزا في تقليص الفجوة الغذائية.

- **مميزات الدراسة الحالية :**

ومن أهم مايميز دراستنا مايلي :

- تشابه دراستنا مع جميع الدراسات من حيث الهدف، بحيث نسعى لمعرف تنافسية الصناعات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر .
- كما اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة من ناحية الزمن ومكان إجراء الدراسة (دراسة تقييمية تحليلية في الجزائر).

– تحليل تجربة تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر تحليل تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العربية ، وتبيان مدى تنافسية هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي ، مع تناول أهم مؤشرات التنافسية للقياس ، كما يتم التطرق الى تحليل مصفوفة swot والغاية توضيح نقاط القوة و الضعف لقطاع الصناعات الغذائية .

– قياس القدرة التنافسية في الجزائر في مجال الصادرات الغذائية ومقارنتها بالسوق العربية بشكل خاص وتحليل مدى تنافسية قطاع الصادرات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية وبعض دول العالم : بالاضافى الى مؤشر حصة السوق ، ومؤشر **MS** الذي يقيس صادرات بلد معين في سوق ما.

الخلاصة :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة الصناعة والصناعات التحويلية ، الصناعات الغذائية مبرراتها وخصائصها، والتعرف على التنافسية وانواعها وأهم مؤشراتها ، كما تطرقنا الى إستراتيجية الأمن الغذائي وتصنيفاتها ، مع التعرف على مؤشرات الامن الغذائي خاصة فيما يتعلق المؤشرات الحديثة الصادرة من الأسكوا، تقرير حول : رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية لسنة 2020 .

مع التعرف على العلاقة بين تنافسية الصناعات الغذائية والامن الغذائي بحيث أن هذا القطاع يمثل خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والزراعة، التي توفر المواد الأولية، وتضمن التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، من جهة، وضبط الإنتاج الزراعي من جهة أخرى ، كما يعتبر عنصرا محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي.

كما إستعرضنا بعض الدراسات السابقة سواء باللغة العربية والأجنبية كل على حدى ، تنافسية الصناعات الغذائية ، الأمن الغذائي ، والعلاقة بين تنافسية الصناعات الغذائية والأمن الغذائي، وتقديم نتائج وتوصيات لكل دراسة .

وفي الفصل الثاني سنحاول التطرق الى تحليل تنافسية الصناعات الغذائية الجزائرية وفعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي.

"

الفصل الثاني :

تحليل تنافسية الصناعات الغذائيةالجزائرية وفعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري ، وتأتي كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني والقيمة المضافة ، والحد من ظاهرة البطالة ، كما أنه حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي ، ويساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان .

ولهذا فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها المختلفة ، تلقى إهتماما واسعا على كافة المستويات ، وفي ظل المستجدات الإقليمية والعالمية ، تصدرت هذه القضية إهتمامات الجهات المعنية وتساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساهمتها في الانتاج الغذائي ، مما يعمل على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال التقليل من إستيراد المنتجات الغذائية، وبالتالي توفير جزء مهم من العملة الصعبة اللازمة للتنمية خاصة مع الارتفاع لأسعار السلع الغذائية .

وأصبح تحقيق الأمن الغذائي من خلال قطاع الصناعات الغذائية أحد أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر وهدفا استراتيجيا وتنافسيا تسعى لبلوغه خاصة مع الاعتماد الكبير لقطاع الصناعات الغذائية على المواد الاولية من الخارج مما يجعله بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ويجعل الأمن الغذائي رهينة للريع البترولي ، وبالتالي تبقى مساهمة هذا القطاع في تغطية الاحتياجات الغذائية المحلية جد محدودة خاصة مع التزايد المستمر والسنوي لفاتورة الواردات الذي جعل الجزائر أولى الدول في إستيراد بعض المواد الأساسية كالحبوب والحليب ، وهذا ماتوضحه بعض مؤشرات التنافسية (الميزة الظاهرة ، نسبة الصادرات الى الناتج ، حصة السوق) مع مقارنة مع بعض الدول .

وقد حاولنا تقسيم هذا الفصل الى المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول: تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر : واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ؛**
- **المبحث الثاني : قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.**

المبحث الأول: تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر : واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

في العنصر سنحاول التطرق الى اعطاء نظرة حول تطور الصناعات الغذائية ، واقعها ، وممدى مساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال أهم المتغيرات الاقتصادية .

المطلب الأول : مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر واستراتجياتها الجديدة

شهدت الجزائر منذ استقلالها في القرن الماضي تغيرات من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي،هذا التحول مس مختلف القطاعات والمؤسسات، وأهم هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية، وهنا سنحاول التطرق إلى مراحل تطور هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

1. مراحل تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 1962-1999 :

1.1.**مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1979:** عملت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على محاولة بسط نفوذها على الإقتصاد التابع تبعية شبه مطلقة لفرنسا، وسعت بذلك السلطة الحاكمة آنذاك بفك الارتباط مع الإقتصاد الفرنسي، ورسم سياسة تنموية طويلة المدى ممتدة من سنة 1965 إلى غاية سنة 1980 تركز أساساً **على الصناعة الثقيلة** للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي.

أما النموذج الذي إعتمدته بقية دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر فيعتمد على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي حيث يؤكد على إعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية، والتي تتميز أيضاً أن لها أثارا فاعلة ومحرضة[1]، ويمثل الجدول التالي توزيع الاستثمارات الحكومية على أهم القطاعات خلال الفترة1967-1977:

الجدول(2-1): يمثل توزيع الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات خلال الفترة 1967-1977

	1969-1967		1973-1970		1977-1974	
	مليارد.جزائري	%	مليارد. جزائري	%	مليارد .جزائري	%
الزراعة	90.1	7.2	35.4	12	9.8	3.7
الصناعة	90.4	4.53	80.2	3.57	1.74	1.61
قطاعات اخرى	37.2	8.25	15.11	7.3	2.38	6.31
المجموع	17.9	100	30.36	100	2.121	100

source: Achene Ammarouche,**liberalization économique et problèmes de la transition en Algerie**,thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France,2004,p:137.

يوضح لنا هذا الجدول توجه السلطات الحكومية في تنفيذ برامج التصنيع، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي نسبة 50% *من حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، حيث وصلت إلى3.57% خلال الفترة 1970-*

[1] وليد عبد الحميد عايب ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010 ، ص:208.

1973، وتجاوزت 1.61% خلال الفترة 1974-1977، وفي نفس الوقت نلاحظ أن القطاع الزراعي هو الذي دفع ثمن التغيرات، حيث انخفضت حصته من 7.2% خلال الفترة 1967-1969 إلى 3.7% خلال الفترة 1974-1977، ولقد هدفت إستراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية، ولقد أبقت الجزائر على إنفتاحها نحو الخارج فيما يتعلق بإستيراد التكنولوجيا والتخصص في تصدير المحروقات[1]، ولقد عرفت إستراتيجية التصنيع عدة صعوبات تمثلت أساساً في أن الجهاز الإنتاجي لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، ومن جهة ثانية نقص الإطارات والكفاءات التي يمكنها إدارة العملية الإنتاجية بكل فعالية مما إضطر بالحكومة إلى الإستعانة بالخبرات الأجنبية، ولعل السمة المميزة خلال هذه الفترة هي إتباع مخططات تنموية طويلة الأجل.[2]

وغداة الاستقلال عدة وحدات إنتاجية في مجال **الصناعات الغذائية** كان يديرها المجمع الفرنسي " **لوسيور** " قامت بتأميمها وإسناد تسييرها إلى شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية التي تأسست لهذا الغرض إلى جانب بعض الدواوين المتخصصة كالديوان الوطني للحليب .[3]

وكان يمكن لهذه الوحدات أن تكون نواة لبناء قاعدة صناعات غذائية متطورة ، ولكن نموذج التصنيع الذي إعتمدته الجزائر خلال العشرية للتنمية المخططة (1967-1977) القائم على **الصناعات المصنعة** لم يول الكثير من الاهتمام لفرع الصناعات الغذائية ولم يخصص لهذا الفرع سوى 8.6% من الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات ، ولم يحض سوى بنسبة 4.2% فقط من الاستثمارات التي أنجزت في القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات فالبرغم من النسبة الضعيفة للاستثمارات في هذا القطاع إلا أنها لم تجد طريقها إلى التجديد بالكامل .[4]

2.1. مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989: وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال الفترة 1980-1989 تركيزاً على التحولات الجيدة التي يعرفها الإقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى إتخاذ عدة إصلاحات تماشياً مع الوضع الإقتصادي العالمي والوضع الإقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الاختلالات الإقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات، ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى مخططين :

1.2.1.المخطط الخماسي الأول 1980-1984: وضعت الجزائر مخططاً خماسيا*، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير

---

[1] Ahmed Benbitour,**lexperience algérienne du développement(1962-1991)**,ISGP,Algerie,1992,p:17.

[2] Achene Ammarouche**,liberalization économique et problèmes de la transition en Algérie**, thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France,2004,p:137.

[3] رابح زبيري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 89-91.

[4] أحلام بن عمارة ،" **تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص : تجارة دولية وتسويق دولي ، 2020) ، ص:169.

* عرف هذا المخطط بشعار" **من أجل حياة أفضل**"، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المد، بهدف تخزين إستقرار البرنامج على المدى المتوسط وتفادي إعادة برمجة إستثمارات في المخطط السابق في المخطط اللاحق.

الوطني في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي إتبعتها الجزائر في الفترة السابقة من جهة، وآفاق عشرية التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1989[1]، من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كماأنه يركز كثيراً على الإقتصاد في إدارة الموارد النادرة، خصوصاً رأس المال، كما يركز أيضا على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق **التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة** والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الإجتماعية من جهة ثانية .

من هنا نستخلص أن هذه الخطة كانت تهدف إلى الحد من الإختلالات التي طبعت الاستثمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على إعتمادات مالية لتمويل إستثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية، وهذا إضافة لعدم الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أنتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1980 إلى أن تصل تقريباً منعدمة في سنتي 1983و1985[2].

الجدول رقم (2-2) : إستثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

البرامج	برامج الإستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	1980-1984	مابعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
القطاع شبه المنتج	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
القطاع الغير المنتج	26.6	50.5	87.1	54.2	22.9

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً على:

- التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر،ص:50.

إن درس التجربة السابقة يفرض على الجزائر أن تراعي طاقاتها في الإنجاز والتحكم في الموارد الخارجية المعبئة ونمو أكبر للمشاريع، فالبرنامج الذي تضمنه المخطط الخماسي الأول(1980-1984) هو البرنامج الجديد، أي الاستثمارات المخصصة لفترة(1980-1984)، و قد بلغت حصة قطاع الصناعة 32.21 ملياردج من إجمالي الاستثمارات الجديدة[3]، وهو مايدل على أن السياسة التنموية الجديدة أخذت في توجيه

---

[1] أحمد نصير ، " **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة :1990-2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014) ، ص: 241.

[2] فارس فضيل،"**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، والمملكة العربية السعودية**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004)ص:04.

[3] التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر،ص:50.

الاستثمار نحو الصناعات الأخرى، عوضاً عن الفترة السابقة، التي أخذت فيها المحروقات حصة الأسد من البرنامج المسطر، والملاحظ أيضاً من خلال المخطط أن الدولة أعطت إهتماما بقطاع الفلاحة والقطاع الغير المنتج والقطاع شبه المنتج حيث استحوذت على41.6 و13.4و50.5 مليار دج على التوالي.

إلا أن قطاع الصناعات الغذائية لم ينال حظه من إهتمامات حكومة الجزائر المستقلة منذ قرابة العقدين من الزمن ، وكان ذلك في إطار التحول الذي طرأ على إستراتيجية التنمية منذ سنة 1980 والمتمثل في إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان وخاصة الغذائية منها ، حيث رصدت الحكومة المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مبلغ 11.2 مليار دج لفرع الصناعات الغذائية أي مايعادل 12.2 % من الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، إلا أن هذه الأهمية النسبية لاتلبث أن تتراجع كثيرا إذا علمنا أن هذا المبلغ لا يتضمن سوى 2.5 مليار دج مخصصة للاستثمارات الجديدة و 8.7 مليار دج المتبقية للإنجازات المتأخرة عن المخططات السابقة .[1]

1.2.1.المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:* في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، وقد شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل .

وقد خص هذا المخطط بإعتماد يقدر بـ828.38 مليار دج، كما خصصت مانسبته 55% من النفقات خصصت لإنهاء البرنامج الجاري إنجازا إلى غاية 1984[2]، ولهذا سنحاول التعرف على نسب هياكل المصاريف المتراكمة للبرنامج الخماسي الثاني لكل قطاع على حدى وهذا حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): يمثل *نسب المصاريف المتراكمة للبرنامج الوطني للاستثمارات 1985-1989*

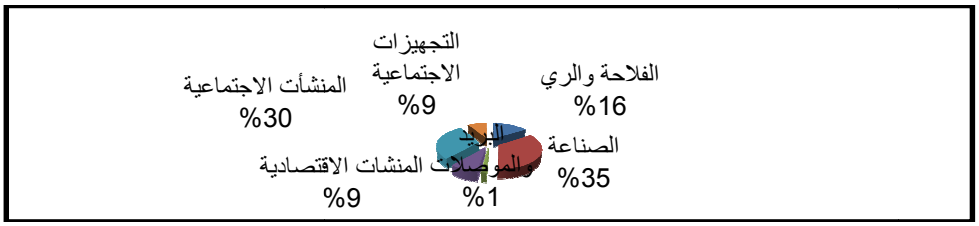

المصدر: من إعداد الطلبة إستناداً على:

- التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني *(1984-1989)*،** جانفي 1985، الجزائر، ص:173.

[1] أحلام بن عمارة ،مرجع سبق ذكره ، ص:169.

* غير أن هذه الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الثاني عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الإنفجار الإجتماعي سنة *1988*، ومن أبرز هذه التعقيدات أيضاً إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل أسعارها إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986 بعدما كانت 29.1 دولار للبرميل سنة 1985

[2] صالح تومي وعيسى شقبقب، **محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:2 2005،1، الجزائر ،ص ص:15.

فمجموع المصاريف المتراكمة للفترة 1985-1989 قدرت بـ550 مليار دج، ومن خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الصناعة أخذ حصة الأسد بنسبة *35%* من إجمالي المصاريف المتراكمة بمصاريف قدرت بـ174.2 ملياردج ، في حين أن ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيراً سواء بالنسبة للتقديرات أوالإنجاز، أما فيما يخص قطاع المنشأت الإجتماعية فقد خصص له 30% من إجمالي المصاريف، يليه قطاع الفلاحة والري فحصتها 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 16% تقريباً من النفقات الإجمالية[1]، وهذا تعبير على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة والري.

أما باقي القطاعات(المنشآت الاقتصادية، المنشآت الإجتماعية، البريد والموصلات)، وحسب تقرير برنامج المخطط فقد تحصل على النسب التالية من مجموع المصاريف المتراكمة للفترة الحالية والفترات السابقة 9%،30%،9% على الترتيب.[2]

حافظت حصة **الصناعات الغذائية** من الاستثمارات المخصصة عند مستوى منخفض في هذه المرحلة من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ، إذ لم تتجاوز نسبتها 6.5% من إجمالي الاستثمارات المرصودة لقطاع الصناعة خارج المحروقات .

3.1. مرحلة الاصلاحات الاقتصادية للفترة 1990- 1999 :

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين دخلت الجزائر مرحلة التنمية من خلال المخططات السنوية التي إعتبرت كأداة كفيلة بالتطهير وتحقيق الفعالية .

وقد ركزت هذه المخططات في الميدان الصناعي على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد الإسراع بتلبية الحاجات المحلية وكذا الاستهلاك الغذائي ، وفي إطار هذا التوجه الجديد عرفت الصناعات الغذائية إهتماما أكبر ، تجسد في إرتفاع حصتها من الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات والتي بلغت 8.9% خلال الفترة (1990-1995) ، وقد تعزز هذا التوجه وبشكل خاص منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، وفتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع .[3]

2. الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2001-2015 :

عرفت هذه الفترة مختلف الاصلاحات على كافة المجالات بما فيها مجال الصناعة الغذائية وهذا كآليات لدخول إقتصاد السوق ففي سنة 2001 صدر قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإصدار مجموعة نصوص قانونية متعلقة بالخوصصة وإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار ANDI.

---

[1] التقرير السنوي 1985، **وازرة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1984–1989)**، جانفي1985، الجزائر،ص:168.

[2] أحمد نصير ، مرجع سبق ذكره ، ص243.

[3] أحلام بن عمارة ،مرجع سبق ذكره ، ص:169.

وبدأت الحكومة في خصخصة المؤسسات العامة منذ 21 عاما ، لأنه بالرغم من خطط التعافي والتحديث ، فإن معظمها لم ينجح أبدا في المنافسة وتلبية إحتياجات السوق ، بموجب الأمر رقم 01-04 الصادر في 20 أوت 2001.

وهذه الفترة إعتمدت السلطات برامج إقتصادية لإنعاش الاقتصاد الوطني ودعمه وخلاله ركزت الحكومة على القطاع الفلاحي والذي يعتبر ركيزة الصناعات الغذائية .[1]

ففي الفترة 2000-2009 تميزت بفتح المجال أما الخوصصة وذلك من خلال برنامجي (الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، حيث ركز برنامج الإنعاش الاقتصادي في الميدان الفلاحي على مخطط وطني للتنمية الفلاحية PNDA ومن بين أهدافه تكثيف الانتاج الفلاحي في المناطق الخصبة ، تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في تحويل الإنتاج الفلاحي وتحسين عمليات تجميع المواد الفلاحية ، وكما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) جاء إستكمالا للمشاريع التنموية المقرر إنهاؤها في البرنامج السابق .[2]

واعطت الحكومة الجزائرية في هذه االبرامج التنموية اهتمام كبير للقطاع الصناعي من خلال الاستراتيجية الجديدة سنة 2007 بصفة عامة وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة .

1.2.الاستراتيجية الجديدة في قطاع الصناعة : إن تواصل ركود لقطاع الصناعي الجزائري خلال هذه الفترة دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في حل المعضلة ، وتحريك عجلة نمو القطاع ، فبعد تجريب العديد من الاستراتجيات في ظل نظام التخطيط ، وفي مرحلة الاصلاحات الاقتصادية ، إلا أن أداء القطاع الصناعي ظل دون المستويات المأمولة *، مما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير في **نموذج تنمية جديد** ، وهو ماخلصت إليه أعمال الندوة الوطنية الخاصة بإستراتيجية تنمية الصناعة الوطنية المنعقدة أيام 26 الى غاية 28 فيفري 2007 بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية بالموضوع ، وسمحت بتحديد التوجيهات الأربعة الهامة :[3]

- تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الاستراتيجية و تشكيل السياسات الصناعية؛

---

[1] جهاد رحماني وكمال ديب ، **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر** ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، الصادرة عن : المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر ، المجلد :10، العدد:1، 2022، ص ص :124،123.

[2] نفس المرجع ، ص:124.

* نظرا لاعتماد على المقاربات الكينزية في تحفيز النمو داخل القطاع الصناعي التي لم تجد نفعا، وظلت معدلات النمو للقطاع الصناعي تراوح مكانها في حين كان الهدف من وراء ضخ كل هاته الاعتمادات الضخمة هو الوصول إلى معدل نمو برقمين .

[3] ساسية خضراوي و سعاد دوبة ، مداخلة بعنوان : **إستراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، ص:07.

- سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي و مواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات ، وبالخصوص الإصلاح البنكي ،بروز سوق رؤوس الأموال ، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي ، تعزيز و تقوية الشفافية على مستوى سوق السلع و الخدمات و قواعد المنافسة لصالح المستهلك.

لذا تندرج سياسة إنعاش الصناعة و تطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد و نظرة جديدة للاقتصاد . و ترتكز هذه الاستراتيجية على حرية المبادرة و على ترشيد الاقتصاد و تعزيز منظومة التضامن و التكافل الاجتماعي ، و تهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم و الازدهار .

ترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور الكبرى التالية والممثلة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-02): المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

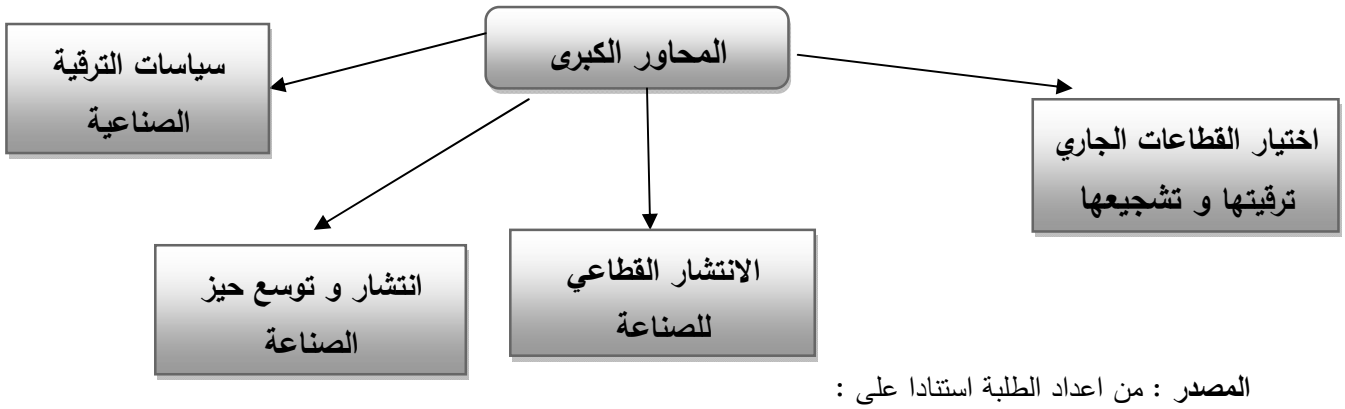

المصدر : من اعداد الطلبة استنادا على :

- ساسية خضراوي و سعاد دوبة ، مداخلة بعنوان : **إستراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 06/07 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، ص:08.

ويمكن توضيح هذه المحاور الكبرى من خلال :[1]

- **اختيار القطاعات الجاري ترقيتها و تشجيعها** : تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع و الدعم ، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور و هي في متناول الأسواق الدولية ، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة و تقييم نقاط القوة و نقاط الضعف للقطاعات المستهدفة و كذلك الأخطار و الفرص المتوفرة في السوق الدولي و من ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة و المحيطة بعوامل تطبيقها؛

[1] رتيبة عروب و بوسبعين تسعديت ، مقال بعنوان : **أهمية وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وأفاق** ، على الموقع : www.univ-bouira.dz، تاريخ الاطلاع : 19 فيفيري 2023، على الساعة : 17:00، ص: 07.

- **الانتشار القطاعي للصناعة :** و سيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديده في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة ،و يقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة : تثمين الموارد الطبيعية ، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة؛
- **إنتشار و توسع حيز الصناعة :** يتمثل في توسيع حيز الصناعة بإنشاء مؤسسات و شركات صناعية مؤهلة للإنتاج الصناعي ، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة ، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة ؛
- **سياسات الترقية الصناعية:** وتغطي أربع مجالات كبيرة :

– وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي ؛

– الإبداع و الصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور؛

- تطوير الموارد البشرية و المؤهلات؛[1]

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، أن يكون تدخل الدولة من خلال جذبهم توجيههم نحو تمويل الأنشطة عالية التأثير كثافة رأس المال وسيتعين نشر آثارها الخارجية من حيث الإدارة والتكنولوجيا إلخ.

في سنة 2007 ، تم وضع هذه الاستراتيجية صناعية تهدف إلى تحقيق ذلك **"النمو الداخلي"** ، أي الذي يستمد ديناميكيته من داخل النظام الصناعي الوطني .من الضروري بعد ذلك اختيار الأنشطة التي تناسب ذلك هي أنشطة ذات قيمة مضافة عالية .ستهدف الصناعة الجزائرية إلى الحصول على حصة سوقية في إنتاج السلع والخدمات عالية القيمة المضافة، وبالتالي سيخلق "**مزايا مقارنة مبنية على الابتكار و المعرفة لخلق قدرات تنافسية مستدامة ."** هذا النهج يتطلب موارد بشرية خبيرة ونظام اقتصادي فعال خمسة أبعاد للاستراتيجية:

- **البعد الأول :** استعادة السوق المحلية والأسواق الإقليمية المستهدفة ؛
- **البعد الثاني :** إعادة تأهيل وإعادة انتشار المنطقة الصناعية لإنتاج السلع الوسيطة ؛
- **البعد الثالث :**إستغلال الغاز الطبيعي من خلال إنشاء سلاسل إنتاج كاملة مثبتة على التراب الوطني ؛
- **البعد الرابع :** شروط ظهور الصناعات ذات القيمة المضافة العالية ؛
- **البعد الخامس :** تأسيس مناطق التنمية المتكاملة وحدائق تقنية متخصصة.[2]

2.2. الاستراتيجية لجديدة في قطاع الصناعات الغذائية : أعطت الدولة الجزائرية في برامجها التنموية إهتماما كبيرا بقطاع الصناعات الغذائية ، التي عرفت تطورا ملحوظا منذ 15 سنة ، وتوقعات نموها مستقبلا

[1] ساسية خضراوي و سعاد دوبة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 08،09.

[2] OUAHIBA BOUKHDOUNI ; **La Nouvelle stratégie industrielle (NSI) en Algérie : réalités et perspectives** ; Recherches économiques et managériales ; N°16 décembre 2014 ; Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider- Biskra ; Algérie ; P:07.

تبقى مرتفعة نظرا لحجم الطلب الجزائري وإمكانيات الاستغلال في مختلف القطاعات ، لهذا الغرض وضع برنامج وطني من أجل النهوض به ذلك أنه القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاد الوطني ، وتهدف السلطات لإعطائه دور أكبر للدفع بوتيرة التنمية من خلال الاستراتيجية الصناعية الجديدة ، التي بدأ تنفيذها بداية 2008 وتدوم لمدة 15 سنة .[1]

وتتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه وتأهيله الجيد لزيادة العدد وإعادة التأهيل ، والهدف هو تخفيض الاعتماد على الخارج بضمان متطلبات السوق الداخلية بكفاية وبأسعار مقبولة ، وذلك عن طريق :

1.2.2.الاطار المؤسساتي التنظيمي : بغية توحيد تسيير القطاعات الاقتصادية والتي من بينها الصناعة الغذائية تم ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهمة وترقية الاستثمارات ، وقد أوكلت مهام تنفيذ الاستراتيجية لوزارة الصناعة ، التي زودت بكافة الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذ الاستراتجية ، من خلال :[2]

- إعادة تنظيم وتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة من خلال فعيل بعض الإجراءات الخاصة التي تمس كل من شركات تسيير المساهمة ، وإعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي؛
- تقليص وتخفيض عدد شركات تسيير المساهمات إلى 12 شركة ، كل واحدة منها ستكون تحت إدارة مدير عام وذلك لتكون دور وكالات حقيقية للخصخصة ؛
- إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى ، وهذه المجموعات تتشكل من الشركات العمومية التي لم تفقد الملاءة المالية وهذا وفق الفروع الصناعية ؛
- إنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات وتسيير فعال للملفات الخاصة بالصناعة.

2.2.2. سياسة تأهيل أداء القطاع الصناعي والقدرة التصديرية : إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل ، في إطار البرنامجيين ، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [3]وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والذي خصص له غلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو وتتشارك في اللجنة الأوروبية والحكومة الجزائرية على التوالي بـ57 مليون أورو و34 مليون أورو[4] ، وتبرز أن عملية إعادة التأهيل لم تتقدم بشكل

---

[1] أسماء حاجي وناصر بوعزيز ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة : 2009-2015**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد :20، الجزائر ، ص ص: 426،427.

[2] نصيرة قوريش ، **أبعاد وإستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد: 05 ، جامعة الشلف ،الجزائر ، 2008، ص: 98.

[3] أسماء حاجي وناصر بوعزيز ، رجع سبق ذكره ، ص: 430.

[4] علي سماي و عمر قاضي ، مداخلة بعنوان : **أهمية الصناعات التحويلية في إرساء معالم النمو الاقتصادي للدول النامية** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، ص:04.

قوي ولم تعطي النتائج المنتظر منها وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج .

- **مكانة مؤسسات الصناعات الغذائية من برنامج التأهيل :** تعتبر الصناعات الغذائية أحد المحركات الأساسية لعملية النمو ، خاصة في فرع الحبوب ، منتوجات الحليب والمصبرات ، المواد الدسمة ، المياه ، تحويل السكر ، الطماطم المصبرة ، التي تسجل ضعفا إنتاجيا كباقي الصناعات الأخرىّ ، والاستثمار فيها أصبح ضرورة ملحة ، خاصة وأن سوق الصناعات الغذائية في الجزائر تقدر بـ 8.4 مليار دولار وتخصص لها العائلات 65 % من الميزانية .

والجدول الموالي يبين التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل :

الجدول رقم (2-3) : التوزيع القطاعي للمؤسسات الخاضعة للتأهيل

القطاع	عدد المؤسسات
الصناعات الغذائية	**54**
الميكانيك	**32**
البناء	**30**
الصناعات البيتروكيماوية والصيدلانية والاوراق	**20**
البلاستيك	**15**
الكهرباء والالكترونيك	**15**
خدمات الدعم الصناعي	**13**
الجلود والقماش	**09**

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتضح من الجدول أن قطاع الصناعات الغذائية يتقدم من حيث عدد الملفات المقبولة من إجمالي القطاعات الصناعية ، وهذا بـ 54 مؤسسة ، كما يتضح رغبة مؤسسات الصناعة الغذائية في عملية التأهيل رغبة في مواجهة التحديات التي ستواجهها جراء الانفتاح الاقتصادي الذي تسير الدولة بإتجاهه ، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ، التي سوف تسمح بدخول المنتجات الأوروبية وهذا مايؤدي إلى صعوبة المنافسة .[1]

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية وصناعة المواد البلاستيكية[2]، وهو ما يوضحه تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمؤهلة عى حسب قطاع نشاطها ، وهو مايوضحه الشكل الموالي :

[1] أسماء حاجي وناصر بوعزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 431.

[2] علي سماي و عمر قاضي ، كرجع سبق ذكره ، ص: 05.

الشكل رقم (2-3) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة على حسب قطاع نشاطها

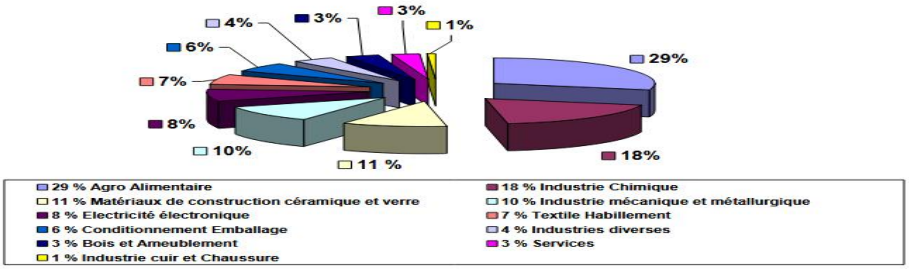

Source: Euro- Développement PME , Rapport Final du **Programme D'Appui aux PME/ PMI, Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Décembre, 2000 , p:29.

الشكل اعلاه يوضح أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط على النحو التالي :[1]

- **الصناعات الغذائية** : 129 مؤسسة بنسبة 29 % - **الصناعات الكيميائية** : 49 مؤسسة بنسبة 18%
- **مواد البناء وصناعة الزجاج** : 49 مؤسسة بنسبة 11% - **صناعة ميكانيكية** : 44 مؤسسة بنسبة 10%
- **الالكترونيك والكهرباء**: 36 مؤسسة بنسبة 08% - **النسيج وصناعة الالبسة** : 31 مؤسسة بنسبة 07 %
- **التعبئة والتغليف**: 27 مؤسسة بنسبة 06 - **صناعات متنوعة** : 18 مؤسسة بنسبة 04%
- **الخشب وصناعة الأثاث** : 13 مؤسسة بنسبة 03% – **خدمات لها علاقة بالصناعة** 13 مؤسسة 03%
- **صناعة الجلود والأحذية** : 05 مؤسسات بنسبة 01%

ويتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر إستفادة من عملية التأهيل هي المؤسسات الناشطة في الصناعات الغذائية بنسبة 29 % والكيميائية بنسبة 18 % ، أما المؤسسات الأقل حظا ، فهي التي تنشط في الصناعات الميكانيكية التعدين بنسبة 01 % ، ويرجع ذلك لديناميكية قطاع الصناعات الغذائية والكيميائية وتزايد الطلب عليها ، نتيجة توفر أسواقها على فرص وحصص ، كماأن الطلب عليها متزايد ، نتيجة النمو الديموغرافي وإحتياجات المستهلكين .[2]

- **زيادة القدرة التصديرية** : إن زيادة القدرة التصديرية هدف تسعى إليه جميع الدول ، لزيادة نموها الاقتصادي وتحقيق فوائض مالية ، ولقد شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة لوارداتها وصلت أرقاما ضخمة ، مايضر بالاقتصاد الوطني .

3.2.2.ترقية الاستثمار : إضافة إلى البرنامج الوطني لترقية الاستثمار في الصناعات الغذائية PNDIAA دخل حيز التنفيذ منذ 2010 وإمتد إلى غاية 2014 بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات.

ولتحسين الصناعة الغذائية ، تم وضع استراتيجية بناءة خاصة بالصناعة الغذائية والتي ترمي لتطوير القطاع الفلاحي تمخض عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ومقره بومرداس، فبموجب المرسوم

[1] Euro- Développement PME , Rapport Final du **Programme D'Appui aux PME/ PMI, Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Décembre, 2000 , p:29.

[2] Idem; p:30.

التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في 01 مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء "مركز تقني للصناعات الغذائية "**CTIAA**"والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني.[1]

3. الاستراتجيات الموجهة للفترة 2015-2020 : شرعت السلطات الجزائرية في عملية خصخصة 290 مؤسسة عمومية من إجمالي 942 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة غذائية[2] أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف صادقت الحكومة الجزائرية في 2016 على نموذج النموالاقتصادي الجديد في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا.

من بين أهم أهداف الحكومة من خلال هذا النموذج نجد تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادارات ، ولتحقيقه أولت الحكومة أهمية للصناعات الغذائية منتجات غذائية أهمية من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد، وذلك من الإجراءات التالية:[3]

- تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- الإسراع في تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله واختلالاته؛
- الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل؛
- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية؛
- تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- تمويل الإستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

المطلب الثاني : واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

تعتبر الصناعة الغذائية حلقة مهمة ضمن سلسلة الصناعة التحويلية ، تتميز بمجموعة من الخصائص منها التنوع الكبير لفروع إنتاجها وإعتمادها في تأمينها للمادة الأولية على قطاعات أخرى كقطاع الفلاحة بعد أن كان المؤمن الأول للغذاء إتجه العالم إلى الصناعة الغذائية باعتبار تغير سلوك المستهلك، ولهذا سنحاول في هذا المطلب تناول تصنيفات هذا القطاع ضمن الصناعات التحويلية ، وفروعها في الجزائر ، وواقعها :

---

[1] المركز التقني للصناعات الغذائية ، س بوبكر ، تقرير بعنوان : **أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية** ، على الرابط : **https://ctiaa.dz/index.php/media/articles-de-presse/147-ctiaa** تاريخ الاطلاع: 2023/01/18 ،على الساعة : 10:00 ، تاريخ النشر :27 /2018/12، ص :01.

[2] E ,Cherif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**. le magasine Agroline(97), p. 7.

[3] جهاد رحماني وكمال ديب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :124، 125.

1. تصنيف الصناعات الغذائية ضمن فروع الصناعات التحويلية :

فنحن نتحدث عن القسم الرئيسي (3) طبقا للتصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية أو ما يعرف اختصارا ب(ISIC)*، المراجعة الثانية (ISIC, Revision,2) أو القسم الرئيسي D طبقا للمراجعة الثالثة من هذا التصنيف (ISIC, Revision,3).ج طبقا لتقسيم المراجعة الرابعة (ISIC, Revision,4)، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية هو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية .

الجدول (2-4): فروع الصناعات التحويلية ورقم تصنيف الصناعات الغذائية

فرع الصناعة التحويلية	رقم التصنيف الدولي	فرع الصناعة التحويلية	رقم التصنيف الدولي
صنع المنتجات الغذائية	10	صنع منتجات المطاط واللدائن	22
صنع المشروبات	11	صنع منتجات المعادن اللافلزية	23
صنع منتجات التبغ	12	صنع الفلزات القاعدية	24
صنع المنسوجات	13	صنع منتجات المعادن المشكلة	25
صنع الملبوسات	14	صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية البصرية	26
صنع المنتجات الجلدية ذات الصلة	15	صنع المعدات الكهربائية	27
صنع الخشب	16	صنع المعدات والآلات غير مصنفة في موضع آخر	28
صنع الورق ومنتجات الورق	17	صنع المركبات ذات المحركات	29
الطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	18	صنع معدات نقل أخرى	30
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	19	صنع الأثاث	31
صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	20	الصناعات التحويلية الأخرى	32
صنع المنتجات الصيدلانية	21	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	33

المصدر : من اعداد الطلبة إستنادا :

التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة الاحصاءات، السلسلة ميم العدد 4/التنقيح 4، الامم المتحدة، نيويورك، 2009.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن دليل النشاط الاقتصادي (ISIC Rev.4) يقسم الانشطة الاقتصادية الى 34 باب، من بينها باب الصناعات التحويلية التي تقع تحت الباب (ج) وبدورها تضم أنواعا كثيرة من الصناعات في شكل أقسام وفروع تتباين فيما بينها من حيث حاجتها إلى المواد الأولية أو طرائق انتاجها أو طبيعة واستخدامات منتجاتها كما أنها تختلف من حيث حجومها وطاقاتها وفي تقنيتها وحاجتها الى نوع أو آخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تمويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهارتهم الى جانب تباينها في متطلباتها الموقعية.[1]

* InternationalStandard IndustrialClassifcation

[1] بشير بن موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص:123.

والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتبليغ الإحصاءات حسب هذه الأنشطة[1]، حيث يتكون قطاع الصناعة التحويلية من خلاله الى عدة أقسام رئيسية وفرعية وصناعات أخرى وذلك طبقا للتصنيف القياسي الدولي المشار اليه، كذلك يمكن تصنيف الصناعات التحويلية، على أنها صناعات خفيفة أو صناعات ثقيلة، فالمعيار الحاكم هنا هو ما إذا كانت الصناعة كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، حسب الأسلوب الفني المتبع في الانتاج الصناعي.

فالصناعات الخفيفة تتكون من الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والجلود والاحذية والورق ومنتجاته، أما الصناعات الوسيطية والرأسمالية فتتكون من صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية مثل صناعة الأدوية والصابون، أما الصناعات الثقيلة فهي صناعات كثيفة رأس المال مثل صناعة السيارات بالإضافة الى صناعة الآلات المنتجة للصناعات الاستهلاكية.[2]

2. تصنيفات وفروع قطاع الصناعات الغذائية :

النظر إلى الأهمية البالغة لقطاع الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي الوطني و المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية، فإنه لا بد من الإطلاع على واقع كل فرع من فروع هذه الصناعة بهدف تحليل وضعية نشاطاته، استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف، تبني إستراتيجية واضحة من أجل النهوض بالقطاع، مما يمكننا من بناء قاعدة صناعية وطنية متينة تؤهل الاقتصاد الوطني إلى تحقيق معدلات نمو معتبرة.

1.2. تصنيفات قطاع الصناعات الغذائية :

تعرف الصناعة الغذائية في الجزائر على أنها مجموعة النشاطات الصناعية المنظمة في مجموعة من الفروع والتي ينظمها المشرع الجزائري ويحددها فقد كانت القائمة السابقة المحددة لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر، تعاني من نقص في تحديد القائمة التي تصنف مختلف المنتجات، ومجموعات المنتجاتى المتضمنة في الإحصائيات الرسمية والمنتمية للصناعات الغذائية، هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة في سنة 1973 .

[1] التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة الاحصاءات، السلسلة ميم العدد 4/التنقيح 4، الامم المتحدة، نيويورك، 2009، ص :04.

[2]

والجدول التالي يبين التصنيفات وفروع الصناعات الغذائية وفق المشرع الجزائري.

الجدول (2-5): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

رمز النشاط	**401**	**403**	**411**	**414**	**421**
فروع النشاط	**المطاحن**	**العجائن الغذائية والكسكس**	**مخبزة وحلويات**	**حلويات ومنتجات النظام (الرجيم)**	**سكريات وتكريرها**
رمز النشاط	**422**	**425**	**429**	**431**	**432**
فروع النشاط	صناعة الخمائر	صناعة الجعة	المياه المعدنية والمشروبات الغير الكحولية	ملبنة	مزبدة
رمز النشاط	**433**	**441**	**444**	**445**	**451**
فروع النشاط	مجبنة	تصبير الخضر والفواكه	تصبير الأسماك	تقطيع اللحوم	صناعة الحلويات
رمز النشاط	**452**	**453**	**454**	**456**	**461**
فروع النشاط	صناعة الشكولاته	صناعة التوابل	تحميص وطحن	تصنيع الغذاء من أجل الحيوان	صناعة المثلجات

Source :nomenclature des activités de production ;p :80

هذه التصنيفات في الجدول أعلاه كات في القائمة السابقة المحددة لفروع قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر ، تعاني من نقص في تحديد القائمة التي تصنف مختلف المنتجات ، ومجموعات المنتجات المتضمنة في الاحصائيات الرسمية والمنتمية للصناعات الغذائية ، هي قديمة جدا لكونها مستمدة من القائمة الفرنسية للنشاطات والمنتجات المؤرخة سنة 1973.[1]

هذا التصنيفات كان لابد أقلمتها مع تطور عادات الاستهلاك ومؤسسات الإنتاج في الجزائر ، ولكي تتطابق مع المقاييس الدولية الموضوعة لأجل تسهيل المقارنات ، علما أن القائمة القديمة كانت تتضمن منتجات غير غذائية (التبغ والكبريت) ، في حين منتجات غذائية رائجة حاليا ومصنفة كمنتجات زراعية (زيت الزيتون والخمور) ، لذلك جاءت قائمة جديدة بالنشاطات لكي يتأقلم الاقتصاد الجزائري مع التحولات التي يعرفها العالم الخارجي ، وهي القائمة الجزائرية للنشاطات من طرف مصالح الديوان الوطني

[1] عبد الوهاب عبدات ، " **واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر** " ، (دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : التخطيط ، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2011/2010) ، ص ص: 119، 120.

للإحصائيات [1]، ومستمدة من تلك المعمول بها في البلدان المغاربية وفي دول الإتحاد الأوروبي ، ميزتها هي القضاء على النقائص المتعلقة بالصناعات الغذائية .

2.2.النشاطات المكونة لفروع الصناعات الغذائية :تضم الصناعات الغذائية مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، وقد شهد تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج، وهذا من خلال الصعوبات التي يواجهها وبالخصوص القطاع العام، وعدم قدرته على التكييف مع المحيط الجديد، أين فسح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات المتوسطة ليبرز أكثر و يتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني[2]، كما يمكن الوقوف على أهم النشاطات المكونة للصناعة الغذائية في الجزائر حسب المشرع الجزائري كما يبينها الجدول التالي :

الجدول (2-6): النشاطات المكونة لفروع الصناعة الغذائية في الجزائر

الفروع	الحليب ومشتقاته	المشروبات	المصبرات	الطحين	المواد الغذائية	السكريات	الزيوت والدهون
النشاطات	الجبن	شراب الليمون	الطماطم	الدقيق	العجائن الغذائية	الشكولاطة	الزيوت
	الياغورت	شراب غازي	الهريسة	الدقيق الاصطناعي	عطور غذائية	السكريات	لب زيتون
	مواد حليبية	الصودا	السمك	القهوة	خضر وفواكه	حلويات	زيت الزيتون
		العصير	الخضر	علف خليط	تمور	حلويات جافة (بسكويت ...)	الخل
		شراب غير كحولي	الزيتون				
		مياه معدنية	المصبرات				
		كوكتال					
		مشروبات أخرى					

المصدر : وزارة الصناعة، تقرير خاص بالثلاثي الأول ، الجزائر ، 2001

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى أهم فروع الممثلة للصناعات الغذائية وهي كالتالي :

[1] ج ج د ش ، مرسوم تنفيذي رقه –02 282 المؤرخ25 جمادي الثانية عام هـ الموافق 1423 ، 09 سبتمبر 2002 ، يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص :68.

الفرع الأول : صناعة الحليب و مشتقاته :

إن شعبة الحليب هي إحدى فروع الصناعات الغذائية التي تقوم على شراء الحليب الطبيعي لدى المربين من أجل تحويله إلى منتجات مختلفة من الحليب ، تقوم شعبة الحليب على سلسلة عمليات إنتاج وجمع الحليب الطبيعي (مزارع تربية البقر الحلوب ، إنتاج أعلاف وأغذية الأنعام ...) ، تحويل الحليب من قبل الملبنات (بسترة ، تعقيم) ّ، وتوزيعه للاستهلاك في أشكال متعددة .

تتكون شعبة الحليب في الجزائر من ثلاث أقسام أساسية:[1]

- في المنبع نجد مربي ومستوردي الأبقار ومستوردي أغذية الأنعام (OASI، ONAB....) ؛
- مستوردو مسحوق الحليب (ONIL ، المستوردين الخواص ،...) ؛
- أما في المصب فنجد المؤسسات التحويلية العامة والخاصة (الملبنات الخاصة ووحدات GIPLAIT التابعة للدولة ونظام التوزيع للمستهلكين (موزعزن وبائعو التجزئة).

تعتبر الجزائر أول مستهلك للحليب في المغرب العربي بمعدل سنوي يقدر ب : 115 لتر للمواطن في سنة 2016، كما يقدر سوق الحليب ب 5 مليار لتر/سنة[2]، وقدر حجم الاستهلاك الوطني السنوي بخمسة ملايير لتر في سنة ، منها ثلاثة ملايير و500 مليون لتر عبارة عن إنتاج وطني، والفارق عبارة عن بودرة يتم استيرادها من الخارج مع اغتنام فرصة انخفاض الأسعار في السوق الدولية.[3]

الفرع الثاني : صناعة المشروبات

لقد عرف سوق المشروبات نموا في الحجم بمعدل 21% بالنسبة للمشروبات الغير كحولية، ومعدل 34% بالنسبة للمشروبات الكحولية. كما تتجمع هذه الصناعة بين جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB) و التي تسيطر على 85 % من حصة السوق و بين المنتجين الصغار.[4]

كما تتقسم صناعة المشروبات إلى:

- **المشروبات والمبردات بدون كحول**:* بحجم 110 لتر للمواطن / سنة ، حيث سوق المشروبات والمبردات بدون كحول من :

---

[1] وليد زقاي، **أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد :13 ، العدد:01، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2020، ص: 25.

[2] محمد شويح وأسماء بشوتي ، مداخلة بعنوان : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2 ، الجزائر ، ص:07.

[3] حبيبة محمودي ، **تصريح مدير عام الديوان الوطني للحليب " أونيل "** ، على الرابط : https://www.ennaharonline.com ، تاريخ الاطلاعّ : 2023/02/23، على الساعة :18:00، تاريخ النشر : 04 /2018/12، ص:01.

[4] محمد شويح وأسماء بشوتي ، مرجع سبق ذكره ، ص :09.

* حسب دراسة أعدها الديوان الوطني للاحصائيات الجزائري ، توجد 300 علامة للمشروبات المسوقة في الجزائر أغلبها محلية، وتتصدر علامة حمود بوعلام وتاليها كوكا كولا من ناحية لاستهلاك.

- الماء المعدني (بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.9% من حيث الحجم و 3.7% من حيث القيمة لغاية 2021) ؛
- المشروبات الغازية (حيث بلغ رقم أعمال المشروبات الغازية 818 مليون أورو في سنة 2016،
- و حجم استهلاك يقدر ب 1014 مليون لتر) ؛
- العصائر) بنمو مستدام بلغ 576 مليون أورو، و حجم إستهلاك يقدر بـ 877 مليون لتر لسنة 2016) ؛
- المشروبات الطاقوية .

- **المشروبات الكحولية** : و التي تتضمن:

- إنتاج الخمور (5 لتر للمواطن/سنة، كما بدأ في السنوات الأخيرة ظهور إنتاج الخمور بدون كحول) ؛
- إنتاج الخل (5.1 لتر/ للمواطن/سنة، كما يتميز إنتاج الخل في كونه أساسا عبارة عن إنتاج محلي 500"هيكتولتر/سنة"

الفرع الثالث : صناعة المصبرات :

هذا الفرع يتطور بصورة سريعة : تعليب الفواكه والخضر خاصة الطماطم المركزة والتي طالما إعتمدت على الاستيراد منذ بضعة سنوات وأيضا صناعة المربى [1]، وأيضا صيد السردين الذي يمثل مايقارب 80% من الإنتاج الصيدي الوطني لهذا تميزت صناعة الصيد البحري بهيمنة صناعة التعليب السردين ، إذا تتوزع الطاقات الوطنية لتحويل المنتجات الصيدية بين الخواص والعموميين .

الفرع الرابع : صناعة الطحين

ضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة (Minoterie , Semoulerie)، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي وذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد والفرينة، واستمرت سيطرة القطاع العام على فرع المطاحن حتى سنة 1993، عن طريق خمسة مؤسسات جهوية وهي كالتالي:[2]

- الرياض سطيف ؛ - الرياض الجزائر ؛ - الرياض قسنطينة ؛ الرياض تيارت ؛
- الرياض سيدي بلعباس .

و في الألفية هناك العشرات من المطاحن الخاصة وبضعة منتجين كبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعات الغذائية Moula,La Belle;Sopi ,Harbour,Metidji,Amour Benamour,SIM Somsi.....

[1] أسماء حاجي وناصر بوعزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 414.

[2] عبد ال

الفرع الخامس : المواد الغذائية

ويمكن تقسيمه الى ، العجائن الغذائية و التمور

- **العجائن الغذائية :** يتصدر القطاع مجموعة " عمر بن عمر " ومجموعة سيم SIM التي تراجعت مؤخرا ، حيث أهم إستراتيجيات هذه الصناعة هي إستراتيجية التنويع المرتبط ، ويتم تصنيع السميد ، الكسكس ، المعجنات كالمقرون والسباقيتي يوجد ثلاث أنواع وهو كسكس خشن ، كسكس متوسط وكسكس رقيق كذلك بالنسبة للمنتجات الأخرى ، تتبع سياسة الاعلان من طرف أغلب المنافسين في الصناعة ، أما بالنسبة للتسعير فهي تختلف من منتج إلى آخر والعلامات المتصدرة أسعارها أغلى من العلامات الأخرى كونها تتميز بجودة أعلى والمستهلك يثق في منتجاتها أكثر .
- **التمور :** بالنسبة للتمور فتتجه نحو العناقيد الصناعية مثل : cluster datte biskra وعناقيد صومام لمشتقات الحليب ، خاصة من خلال إستراتيجيات التكامل والمقاولة من الباطن بالاضافة إلى مختلف الاستراتيجيات التعاونية ، وتعتمد على إستراتيجية تصدير منتجات التمر ، وإستراتيجية التنويع من خلال مختلف أنواع التمور بالإضافة إلى تصنيع معجون التمر وسكر التمر ، وقهوة التمر ، أيضا حشو التمر بالمكسرات والحلوى .[1]

الفرع السادس : السكريات

تعد مادة السكر من المواد الغذائية التي لايمكن الاستغناء عنها ، وتحتل صناعتها أهمية كبيرة ومتنامية في الاقتصاد الوطني ، حيث يضم جهاز إنتاج السكر مؤسسات من القطاعين العام والخاص ، فمؤسسات القطاع العام تمثلها المؤسسة العمومية للسكر ENASUCRE *، وتشمل 3 وحدات للتصفية والتكرير [2]، وتستحوذ شركة سيفيتال على 80% من صناعة السكر، كما بلغ الاستهلاك الإجمالي لمادة السكر حاليا حوالي 2 مليون طن/سنة. و بفضل إنشاء المصفاة الكبيرة لتكرير السكر بوهران فإن الحاجات الوطنية من السكر المكرر سوف تصل إلى حوالي 5.2 مليون طن/سنة [3]، مع منافسة مجموعة La belle.

الفرع السابع : الزيوت والدهون

تنقسم صناعة الزيت النباتية إلى قسمين أساسيين:

---

[1] نورهان قرون ، **قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر–دراسة تحليلية (هيكل – سلوك)** ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، المجلد : 08، جامعة الجزائر3، 2017، ص :172.

[*] وخضعت هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات العمومية في 1988 إلى قانون إستقلالية المؤسسات ، لكنها بقيت تواجه صعوبات مالية وإقتصادية بسبب التبعية المفرطة في التموين والتكنولوجيا وضعف إستعمال طاقات الانتاج وعجز كبير في مجال التنظيم وقدرات الادارة ، إضافة إللى ضعف قدرتها على المنافسة في ظل الانفتاح التجاري لعدم قدرتها على التكيف مع المعايير الدولية .

[2] مريم بن الشيخ وجعفر حمزة ، **تحديات قطاع الصناعات الغذائية وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا** ، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ، جامعة الأغواط ، المجلد :05، العدد: 01، 2022 ، ص : 435.

[3] محمد شويح وأسماء بشوتي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 09.

- **الأول** يعتمد على الزيتون لإنتاج زيت الزيتون حيث التكنولوجيات المستعملة متعددة وتتضمن المعاصر اليدوية البسيطة إلى جانب المعامل المتطورة للاستخلاص والتعبئة، إلا أن أهم مشكلة تواجه هذه الصناعة تذبذب الإنتاج الزراعي ومواسمه بين عام جيد وعام سيء.
- **الثاني** يتمحور حول إنتاج الزيوت النباتية الأخرى والمستخرجة من عباد الشمس و الصويا والنخيل،وقد كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العام، هي المؤسسة الوحيدة التي كانت تقوم بإنتاج مادة الزيت عن طريق 09 وحدات، وبعد سنة 1998 قامت مجموعة (CEVITAL) التابعة للقطاع الخاص بإنشاء وحدات للتكرير وعددها 03 تعتمد على تكنولوجيا حديثة [1]، يحتكر مجمع سيفيتال أكبر نسبة مستورد للبذور الزيتية والمواد الخام حيث قدرت حصته سنة 2010 بـ52 % في سنة 2011 ، وذلك بهدف تغطية الطلب المحلي على الزيت المقدر بالمتوسط 435 ألف طن سنويا .[2]

3. وضعية سوق الصناعات الغذائية :

إن الزيادة الكبيرة في مختلف الطلبات والمنتجات الغذائية بشتى أنواعها ، وعمل المؤسسات على تلبية رغبات الزبائن أدى إلى بروز عدة علامات تجارية كل منها متخصص في فرع معين من الصناعات الغذائية ، والجدول التالي من هذه الفروع وعدد مؤسساتهاو العلامات التجارية

الجدول (2-7): العلامات التجارية الرائدة في السوق الجزائري

الفروع	عدد المؤسسات	العلامة المهيمنة في السوق
المشروبات	700 مؤسسة (30 مؤسسة كبيرة ، و670 مؤسسة صغيرة ومتوسطة)(*)	ABC Pepsi , Castel, Fruital ,Hamoud Boualem , Ifri….
الحبوب	المطاحن العامة ERIAD(**)	Benamour ,la belle ,Harbour,Metidji,Moula,Sim,Sopi, Sosemie…
الحليب	100 مؤسسة تابعة للمجمع GIPLAIT(***)	Soummam(40%) , Danoune (25%) , Hodna ,Trefle,…
الجبن	تهيمن Bellat على سوق الأجبان أمام بعض المؤسسات الجزائرية(****)	Algerie creme ,Falait,Prilait….

المصدر: أحلام بن عمارة ،" **تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص : تجارة دولية وتسويق دولي ، 2020) ، ص:169.

(*): مؤسسات فرع المشروبات تقريبا كلها عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر .

(**): مطاحن الرياض مجمع صناعي عمومي مهيمن في السوق الجزائرية على إنتاج الحبوب ومشتقاتها كالدقيق والفرينة ، كل فروعها تقريبا عبارة عن شركات مساهمة خاصة مؤسسات صناعة العجائن.

(***): مجمع لانتاج الحليب وشتقاته ، يضم 14 فرعا ينتج الحليب ، الجبن ، الزبدة ، الياغورت ، السمن ، المثلجات...إلخ .

(****): مجمع غذائي مهتم بانتاج وتسويق منتجات اللحوم له عدة فروع كما له تشكيلة متنوعة من المنتجات كالزبدة ، الجبن ، البقول الجافة ، السكر ...معروف هذا المجمع بالجودة والنوعية في منتجاته .

[1] عبد الوهاب عبدات ، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

[2] مريم بن الشيخ وجعفر **حمزة** ، مرجع سبق ذكره ، ص :437.

من ناحية ينبغي الإشارة إلى أنه في بعض الفروع الحديثة لايوجد سوى عدد قليل من المنتجين فيها مثل : Alitech et Inalca , Bellat , Mag Delices , Primaviandes, Simpex Afric/koft للوجبات الجاهزة ،...إلخ ، ومن ناحية أخرى ، يضم هذا القطاع فروع الصناعات التقليدية مثل إنتاج زيت الزيتون إذ تضم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإستثناء مجمع Bellat الذي يسيطر على نصف الانتاج في هذا الفرع .

والجدير بالذكر أن المجمعات لها مستوى جودة يتماشى مع المعايير الدولية إذ بإمكانها التسويق دوليا إلا أننا ننوه إلا أن الأسعار المحلية لمنتجاتها تكون في الغالب أكثر ربحية من أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية ، وعلى غرار ذلك تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجودة منتجاتها المتغيرة .[1]

4. البرامج ومشاريع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

نظرا لأهمية الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية لتنميتها ، إلتزمت الجزائر بمشاريع إستثمارية في قطاع الصناعات الغذائية ، سنحاول عرض لهذه المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها في الوقت الحالي .

1.4. برنامج دعم تنويع الاقتصاد الوطني لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية : الذي تم إطلاقه في سنة 2009 لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة، بفضل المساعدة التقنية من الاتحاد الأوروبي و*diveco

كما أنشأت الجزائر مؤخرا مركزا فنيا مخصصا للصناعة الغذائية الزراعية (CITA تقع في بومرداس) ، تتمثل مهمة هذا المركز في مراقبة المعدات والمنتجات ، بحيث يتوافق كل إنتاج الأغذية الزراعية في الجزائر مع المعايير الأوروبية ، وبالتالي يمكن تصديرها ، سيكون لدى المركز قاعدة بيانات ونظام معلومات يسمح التقيد لما يجري في صناعة الأغذية الزراعية حتى يمكن القطاع من الاستجابة السريعة لمستجدات البيئة خاصة التكنولوجيا، يتمثل التحدي الذي يواجه برنامج Diveco لهذا القطاع في تحسين التكامل مع الإنتاج الزراعي الوطني والحد من القيود التي تحد من تطوره .[2]

1.1.4. مضمون برنامج دعم تنويع الاقتصاد الوطني (Diveco) : تضمن برنامج تطوير الصناعات الزراعية الغذائية أربع محاور نذكرها فيمايلي :

- **المحور الأول :** قامت PMPMEPI بالعمل من خلال هذا البرنامج على بناء قدرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين نظام الرصد والتقييم للمشاريع الغذائية والزراعية (الاستراتيجية الصناعية ، إدارة الموارد البشرية ، التدريب على مراقبة الجودة ووضع العلامات وإصدار الشهادات ...) ؛
- **المحور الثاني :** مراقبة ودعم التنفيذ التشغيلي لـ CTIA بتسليم معدات المخابر ، دراسة الجدوى لإنشاء مركز تقني مخصص للتعبئة والتغليف ؛

[1] أحلام بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 204،205.

* Programme d'appui à la diversification de l'économie nationale

[2] نورهان قرون ، مرجع سبق لاذكره ، ص:173.

- **المحور الثالث** : تعزيز المنظمات الغذائية والزراعية من خلال تعزيز القدرات الإدارية والاستشارية وعلى إنشاء صناعة الأغذية ؛
- **المحور الرابع** : تنفيذ إجراءات مشتركة ما بين وزارة الصناعة ووزارة الزراعة من خلال وضع إطار للتشاور والتعاون والتنسيق والدعم من خلال برنامج Diveco ومركز CITA.[1]

2.1.4. الاجراءات المتخذة لتطوير فرع الصناعات الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي :إنطلاقا من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الاعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات فان هذه العملية تتطلب تنفيذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل.[2]

هذه التدابير المتخذة لعصرنة القطاع الفلاحي من جهة ، قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات ومن جهة أخرى توسيع القطاع الصناعي وعصرنته في إطار تنمية النشاطات المنتجة ، وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الانتاجية العامة أهم النقاط التالية : [3]

- إنجاز مناطق صناعية جديدة ، وتطوير وإنشاء مناطق للنشاط وإعادة تأهيل المواقع الاقتصادية ؛
- إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص والقيام بإعادة توزيعه الاستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة؛
- تطوير صناعة الزراعة الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما بالنسبة لبعض المنتجات الاستراتيجية التي عرفت هذه السنوات؛
- تطوير المقاولاتية ومرافقة الشباب المقاولين في انشاء المؤسسات المصغرة Start up " وتسييرها؛
- تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي كإجراء كفيل بتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة تموقع المؤسسة في التصنيع.

2.4. برنامج الأمن الغذائي العربي :

تم إعتماد هذا البرنامج من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث أعدت الادارة العامة للمنظمة خطة تنفيذية لبرمجة المرحلة الثانية **الأمن الغذائي العربي** إعتمادا على القرار رقم 34/6 ج ع /2016 ، وقد

---

[1] Rapport autour : **L'ESSENTIEL DE L AGROALIMENTAIRE ET AGRICULTURE**; sur le site ; https://agroligne.com. ; Afficher la date : 24/02/2023; à l'heure : 11:00 ; p:01.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، ص :202

[3] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ، ص ص 15 ،16 بتصرف.

تضمن المرحلة خطة تنفيذية مقترحة في إطار زمني معين وتم تحديد نطاق عمل الخطة والأهداف المرجوة منها ، كما تم تحديد أنشطتها والنتائج المتوقعة من تنفيذها إضافة إلى آليات للمتابعة والتقييم .[1]

تم تجهيز مسودة للمرحلة الثانية وقد كانت الجزائر من الدول التي وزعت عليهم هذه المسودة*، وقد تلقت الإدارة العامة للمنظمة ردا من الجزائر بموقف التنفيذ لهذا البرنامج وفيمايلي عرض لأهم النقاط التي إلتزمت الجزائر بتنفيذها : [2]

1.2.4. تحسين الانتاجية في الزراعات القائمة : هنا لابد من بيان أن عدد المشاريع قد بلغت 15 مشروعا ، وقد بلغت التكاليف الاستثمارية نحو 844.09 مليون دولار لخمسة مشاريع منها فقط تهدف الى لتحقيق جملة من المطالب .

2.2.4. إستثمار أعلى للموارد الأرضية : العمل على زيادة الاستثمار في الموارد الأرضية يتم عن طريق الحصول على عوائد مالية مقابل تقليل إستخدام مياه الري ومنابع المياه الغير تقليدية ، ويتم تنفيذ ذلك من خلال ثلاثة مشاريع في هذا المجال وهي الري التكميلي للحبوب ، تطوير تقنيات الري المقتصدة وإستعمال المياه المعالجة .

3.2.4. المشاريع الاستثمارية المرتبطة بأنشطة البرنامج : وفي سياق الحديث ينبغي أن نشير إلى أن البرنامج يضم مشروعين** تقدر تكلفة أحدهما بـ 4.2 مليون دولار ، حيث أن :

- **المشروع الأول :** في مجال إنشاء قطب صناعي –غذائي مندمج للتنسيق بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم ولاية سطيف ؛
- **المشروع الثاني :** عبارة عن مشروع لبرامج الاستثمار في منشآت الضبط .

3.4. البرنامج الخماسي لاستراتيجيات التصدير 2019-2023

هي خارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية للصادرات التي ستدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة 2019 الى غاية سنة

2023 و يتعلق الأمر باستراتيجية خماسية قطاعية منسجمة تهدف إلى تشجيع و تنويع الصادرات خارج المحروقات ، و تعتمد هذه الاستراتيجية التي ستسمح للجزائر بالتزود برؤية على المدى الطويل على أربعة قطاعات نموذجية تتمثل في صناعة السيارات و الصناعة الصيدلانية و المنتوجات الفلاحية و **الصناعة الغذائية** و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الجديدة.

---

[1] أحلام بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص :209.

* الدول التي وزعت عليهم هذه المسودة من المنظمة لعربية للتنمية للتنمية الزراعية بتاريخ : 26 صفر 1438 الموافق لـ 26 نوفمبر 2016 هي : الأردن ، الجزائر ، تونس ، السعودية ، السودان ، العراق ، سلطنة عمان ، ليبيا ، مصر المغرب ، موريتانيا واليمن ، وقد تم توزيع المسودة لمراجعة وإبداء ملاحظات حولها .

[2] نفس المرجع ، ص: 209-211.

** ننوه ان المشروعان متكاملان يهدفان إلى تفعيل طريقة جديدة لتنظيم وتنسيق بين المتعاملين والمنتج المحلي للحليب ومشتقاته وكذا تحسين تخزين الحبوب

وتشمل هذه الاستراتيجية تنظيم الصادرات على المستويات الاقتصادية و القانونية و الجبائية و الجمركية و اللوجستيكية.[1]

كما لانغفل على أن البرنامج يهدف إلى الدخول إلى الأسواق الأوروبية عن طريق تحسين الجودة ، كما تضمن بشكل أساسي توسيع تواجد هذه القطاعات في إفريقيا بعد إبرام اتفاق مع منطقة التجارة الافريقية (AfCFTA)* ، وباعتبار قطاع الصناعات الغذائية والزراعية أحد الفروع المعنية باستراتيجيات التصدير.

وفي ضوء برنامج إستراتجيات التصدير ، تم تقديم مشروع النهضة والذي يعتبر كمشروع إستثماري فلاحي واعد في الجنوب على مساحة تفوق الـ 30 ألف هكتار ويهدف إلى رفع تحدي التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية وجعلها مساهمة في الانتاج الوطني .

المطلب الثالث : مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني وتحدياتها

تعد الصناعات الغذائية من بين القطاعات الإستراتيجية الحساسة والأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الغذاء الذي أصبح يتميز بفاتورة باهظة الثمن، ومن أبرز ما يتأثر به الاقتصاد الوطني [2].

وعرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الانتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولايمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة ، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الاصلاحات التي باشرتها الدولة.

وهنا سنحاول التطرق الى مساهمة قطاع الصناعات الغذئية في الاقتصاد الوطني :

- أهمية الصناعات الغذائية ومساهمتها في قطاع الصناعات التحويلية؛
- الناتج المحلي الاجمالي؛
- القيمة المضافة؛
- نسبة القيمة المضافة للصناعات الغذائية التحويلية حسب القطاع القانوني؛
- مساهمة قطاع الصناعة الغذائية في التجارة الخارجية.

1. أهمية الصناعات الغذائية ومساهمتها في قطاع الصناعات التحويلية:

الصناعات الغذائية من الصناعات التي تتميز باحتياجها للأيدي العاملة وقلة رأس المال وخفيفة التكنولوجية

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية ، تقرير بعنوان : **التصدير الزراعي : وضع تدابير تأطيرية جديدة** ، على الرابط : https://www.aps.dz/ar/economie/58178-2018-06-27-10-02-34 ، تاريخ الاطلاع : 2023/02/25، على الساعو : 13:00، ص:01.

* منطقة تجارة حرة، موضحة في اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا القارية بين 42 من دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص:98.

عرض هيكل الصناعة التحويلية ومساهمة فروعها في هذا القطاع، على الرغم من تنوعه واعتماد الكثير من الدول في اقتصاداتها على هذا القطاع الذي يعبر على مستوى تقدمها، الا أنه في الجزائر يتميز بافتقاره لهذا القطاع من حيث التنوع والذي يعتمد على عدد محدود من الفروع التحويلية.

مقارنة بالصناعات التحويلية الأخرى في المجمل وتتمثل نسبة مساهمتها في الصناعة التحويلية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل(2-4): هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج الحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للجزائر للسنوات (2000، 2005، 2010-2017).

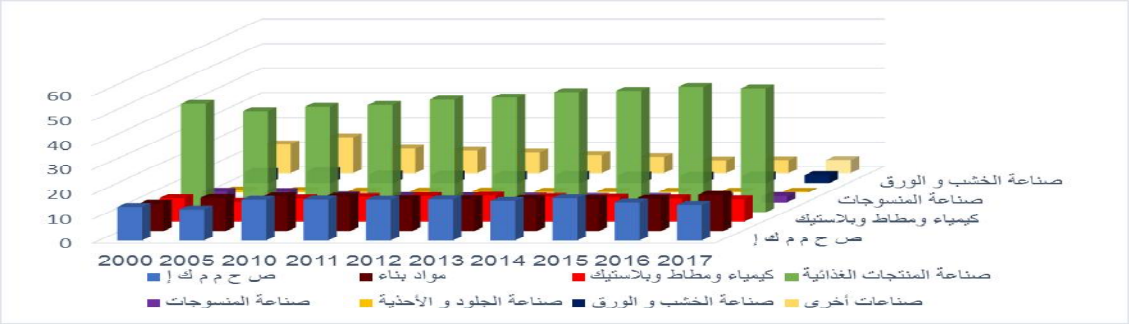

المصدر: من اعداد الطلبة إستنادا على معطيات أعداد متفرقة للحسابات القومية للمعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، على الموقع الالكتروني: www.ons.dz.

من الشكل اعلاه يتضح لنا ضعف مساهمة القيمة المضافة لمجموع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك راجع الى عدة أسباب تتشارك فيها جميع فروع هذا القطاع ولعلى من أهمها:[1]

- ✓ توفر المواد الأولوية أو الوسيطية التي تعتم عليها في الإنتاج وكيفية استغلالها
- ✓ الانفاق الاستثماري الموجه لهذا القطاع.
- ✓ ضعف التكوين الرأسمالي لهذا القطاع الذي يعمل على توسعه وبالتالي تطوره.

أما في الربع الأول من عام 2021، يتحرك الاقتصاد الجزائري مرة أخرى على مسار النمو بعد الانخفاضات في النشاط التي ميزت عام 2020 والتي تفسر بشكل أساسي بالآثار المباشرة وغير المباشرة للوباء المرتبط بكوفيد -19. وبالتالي تشير التقييمات ربع السنوية إلى حدوث تطور في حجم الناتج المحلي الإجمالي كما في الجدول التالي رقم (2-8) يبين مجموع مساهمات هيكل الصناعة التحويلية.

وتختلف نسبة مساهمه هذه الفروع باختلاف اعتمادها على وفورات الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من جهة بالإضافة الى قدم مزاولتها لبعض الأنشطة، الا أنها لازالت تتسم بالضعف الكمي التي يميزها، حيث أنها لم تستطع أن تعمل على صناعة سلع استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في

[1] بشير بن موسى وأحمد نصير ، مداخلة بعنوان : **مخرجات المنتجات الزراعية الصحراوية كآلية لتعزيز الصناعات الغذائية في الجزائر : للفترة 2000-2021** ، مقدمة للملتقى الدولي : اقتصاديات الزراعة الصحراوية في الجزائر المعوقات ..الفرص والأفاق ، المنعقد يومي : 13/12 ديسمبر 2022 ، جامعة الوادي ، ص:14.

السوق الدولية، كما أن تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة كالمواد الغذائية، و (ص.ح.م.م.ك)، والكيماويات والبلاستيك والمطاط لم تستطع التخصص فيها منذ بداية انطلاق العملية التنموية وانتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة عالية، بل انحصر تطورها بحسب الاستهلاك السائد في السوق المحلية والتوجه الى الداخل.

الجدول رقم(2-8): مجموع مساهمات الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حسب سلسة الثلاثي للفترة (2018-2021)

الوحدة: مليار دينار

الفرع	2018		2019		2020		2021
فروع الصناعة التحويلية	**الثلاثي الأول**	**السنة**	**الثلاثي الأول**	**السنة**	**الثلاثي الأول**	**السنة**	**الثلاثي الأول**
ص.ح.م.م.ك.إ*	28,9	**115,2**	32,6	**140,9**	30,3	**125,5**	34,4
مواد البناء	31,4	**126,2**	29,7	**117,0**	29,6	**116,4**	32,8
كمياء والمطاط والبلاستيك	21,4	**90,4**	23,0	**91,4**	22,4	**93,3**	23,1
صناعة المنتجات الغذائية	106,3	**433,4**	107,3	**444,7**	111,8	**461,5**	128,7
صناعة المنسوجات	5,2	**21,2**	5,8	**24,6**	6,0	**23,9**	6,2
صناعة الجلود والأحذية	0,8	**3,1**	0,8	**3,3**	0,8	**3,2**	0,8
صناعة الخشب والورق	6,8	**28,0**	7,3	**29,4**	6,6	**27,5**	6,6
صناعات أخرى	12,1	**49,5**	12,6	**52,9**	13,4	**52,8**	14,7
مجموعة المساهمات	212.9	**867**	219.1	**904.2**	220.9	**904.1**	247.3
الناتج المحلي الإجمالي	**4268.9**	**17449.5**	**4354.8**	**17375.5**	**4067.2**	**15556.8**	**4408.9**
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي %	**5**	**5**	**5.03**	**5.20**	**5.43**	**5.81**	**5.61**

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على:

- LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1er trimester 2021, N° 932 ،P:12.

(*) **ص.ح.م.م.ك.إ** : الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية.

أدت القيمة المضافة الإجمالية التي تحققت في الربع الأول من سنة 2021 إلى نمو بنسبة 3.3٪ بدلاً من انخفاض بنسبة 0.2٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. هذا النمو مدفوع بشكل أساسي بالقيمة المضافة للصناعات الغذائية الزراعية،ISMMEs ومواد البناء.

وتحتل الصناعة الغذائية المرتبة الأولى في مساهمتها لإجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية التي تلحظ تطور ونمو مستمر خلال الفترة (2000-2017) لتسجل نسبة مساهمة بحوالي 51% من اجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية سنة 2016 أين بلغت 381647.1 مليون دينار جزائري من الإجمالي

المقدر 767398.8 مليون دينار جزائري، كما يتميز هذا الفرع في معظمه لإدارة القطاع الخاص، في حين انخفضت حصة القطاع العام في هذه الصناعات بشكل كبير خلال الفترة كما هو موضح في الجدول أعلاه.

الشكل (2-5): هيكل نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي (2018-2021)

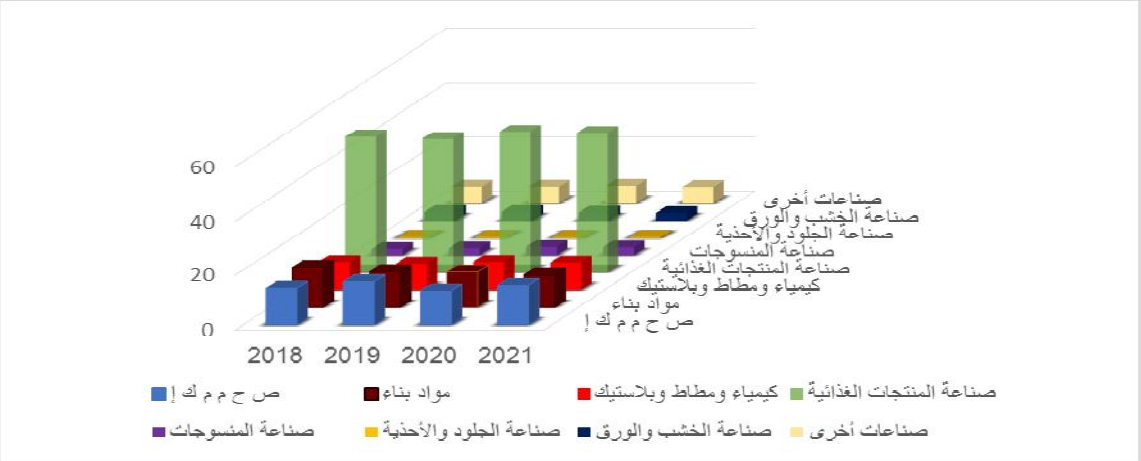

المصدر: من اعداد الطلبة أستنادا على معطيات أعداد متفرقة للحسابات القومية للمعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، على الموقع الالكتروني: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصناعات الغذائية تمثل حصة الأسد في مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية والتي تمثل النصف رغم ضعفها مقارنة بالمقومات التي تزخر بها البلاد لهذا المجال والنهوض به من ناحية، ومن ناحية أخرى اذا ما قورنت بالدول الجوار رغم قلة مساحتها وضعف الرأس مال لديها، ولهذا أصبح التفكير جاد بالنهوض لهذا القطاع لما يمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية وأمنية.

2. مساهمة قطاع الصناعات الغذائية للمؤسسات الاقتصادية في الانتاج الخام :

هنا سنحاول التطرق إلى مساهمة هذا القطاع للمؤسسات القطاع العام والخاص في الانتاج الخام ، والجدول الموالي يوضح هذه المساهمة للفترة 2000-2020 ، والملاحظ تذبذب مساهمة مؤسسات القطاع العام خلال الفترة 2001-2006 بحيث بلغت سنة 2001 بـ 170137 مليون دينار جزائري إلا أنها عرفت تناقصا مستمر إلى غاية سنة 2007 حيث بلغت مساهمتها قيمة 99978.7 مليون دينار جزائري أي بنسبة 17.5% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية، ونلاحظ أن مساهمة مؤسسات القطاع العام من سنة 2008 تزايدت بصورة مستمرة طوال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة مساهمتها229642.6 مليون دينار جزائري سنة 2019، الاأنها في السنة الموالية أي سنة 2020 لتصل المساهمة 221235.6 مليون دينار جزائري هذا الانخفاض راجع الى الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) .

الجدول (2-9): مساهمة قطاع الصناعات الغذائية للمؤسسات الاقتصادية (العام والخاص) في الانتاج الخام للفترة : 2001 -2020

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع عام	170137	151131.1	128694	11483.5	101494.3
قطاع خاص	280299.9	313774.9	339196	370841.1	4011919.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010
قطاع عام	96496.3	99978.7	108203.5	112510	118948
قطاع خاص	429110	471215.6	499556.9	574201.3	627478
السنة	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع عام	143147.2	150014.2	160169.1	172843	186007.1
قطاع خاص	680999.5	749304.6	826981.1	889557.7	964758.2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020
قطاع عام	198091.3	208528.9	220734.7	229642.6	221235.6
قطاع خاص	1063924.4	1131098.6	1196827.5	1234358	1172565

المصدر: من اعداد الطلبة إستنادا : - ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur

أما فيما يخص مؤسسات القطاع الخاص تبين أنها تساهم في الانتاج الخام بصفة مستمرة خلال الفترة 2001-2019 باستثناء سنة 2020 بحيث بلغت سنة 2001 بـ 280299.9 مليون دينار جزائري إلى أن وصلت سنة 2019 بـ .1234358 مليون دينار جزائري و انخفضت سنة 2020 لتقدر بـ1172565 مليون دينار جزائري ، إلا أن القطاع الخاص له زيادة أكبر من مساهمة القطاع العام ، حيث مؤسسات القطاع الخاص 84% من اجمالي مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الانتاج الخام مقارنة بالانتاج بمساهمة مؤسسات القطاع العام فبلغت نسبته 16.5% فقط بعدما كانت نسبة مساهمته سنة 2001 حوالي 37.77% من اجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الخام ، وهذا مايدل على مكانة قطاع المؤسسات الاقتصادية في الصناعات الغذائية وخاصة في القطاع الخاص بالجزائر خلال الفترة 2001-

3.مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعات الغذائية ذات أهمية اقتصادية لتنوع منتوجاتها وضرورة استهلاكها، وبالتالي فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي تكون معتبرة، لكن الملاحظ لهذا القطاع في الجزائر ضعيف في نسبة مساهمته كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول(2-10) : مساهمة الصناعة الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2021

السنة القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصناعة الغذائية	2.83	2.9	2.86	2.52	2.3	2.00	1.86	1.82	1.64	2.14	2.05
السنة القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصناعة الغذائية	1.91	1.96	2.03	2.25	2.58	2.64	2.63	2.51	2.57	3	2.62

المصدر: من اعداد الطلبة إستنادا على معطيات متفرقة للحسابات القومية ، على الموقع : www.ons.dz

يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الثروة الوطنية ، والتي يتم على أساسها تصنيف الدول من حيث الثروة والتطور حيث مثلت نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نسبة ما بين 2% و3%، وظلت هذه النسبة تعرف الثبات رغم التطور الذي عرفه قطاع الزراعة .

ويمكن القول أن الانخفاض في الانتاج راجع إلى تدهور القطاع العام يعود بسبب مجموعة من الصعوبات نذكر منها أن أدوات الانتاج المستخدمة من قبل هذا القطاع قديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال إستثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر ، مقارنة مع القطاع الخاص والذي يعتبر حديث من حيث إستخدامه لأدوات ووسائل إنتاج حديثة نسبيا .[1]

4. مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة :

عموما يبقى فرع الصناعات الغذائية فرعا مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي من جهة ، ومن جهة أخرى يعتبر محفزا بديناميكية يساهم بما مقداره 37.3% من القيمة الإضافية الصناعية .[2]

أيضا من خلال الاحصائيات والبيانات المقدمة في الجدول أدناه كانت مساهمة قطاع الصناعات الغذائية بوتيرة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 3% خلال الفترة 2009 -2020 ، كما يتضح لنا أيضا نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في قطاع الصناعات الغذائية والتي كانت في السنوات المذكورة.

[1] حميد حملاوي ووسام عمرون ، مرجع سبق ذكره ، ص: 30.

[2] الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية ، بنك الجزائر ، تقرير حول : **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014 ، ص:30.

الجدول رقم (2-11):مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة في الجزائر للفترة 2009-2020

السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة للصناعات الغذائية	القطاع العام	25730.2	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	43755.5	47162.7
	القطاع الخاص	162752.2	186581.9	199787.7	232206.7	249173.2	282826.8	308821.1
	المجموع	188482.4	214132.6	231846.5	266137.4	285480.4	326582.3	355983.8
اجمالي القيمة المضافة		**8054982.3**	**9656782.2**	**11356382**	**12483951.5**	**12857073.7**	**13248083.2**	**12459026.6**
نسبة مساهمة صناعات الغذائية في القيمة المضافة الاجمالية%		2.33	2.21	2.04	2.13	2.22	2.46	2.85
السنوات		**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**		
القيمة المضافة للصناعات الغذائية	القطاع العام	48805.3	50241.8	55463.6	55676	51756		
	القطاع الخاص	332841.8	357232.3	377943.6	389025.3	312551.2		
	المجموع	381647.1	407474.1	433407.2	444701.3	364307.2		
اجمالي القيمة المضافة		**13059417.6**	**14026317.3**	**15754552.7**	**16524455.1**	14326541.1		
نسبة مساهمة صناعات الغذائية في القيمة المضافة الاجمالية%		2.92	2.90	2.75	2.69	2.54		

المصدر: من اعداد الطلبة إستنادا : - ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2009-2020

أما مساهمة مؤسسات القطاع العام للصناعات الغذائية سنة2009 بلغت ما قيمته25730.2 مليون دج وخلال الفترة الموالية 2010-2019 هناك زيادة مستمرة الا أنها إنخفضت سنة 2020 لتقدر بـ 51756 مليون دج أي حوالي 14.20% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية بسبب الأزمة الصحية (الكوفيد19) ، و لكن بالرغم من التزايد المستمر لمساهمة مؤسسات القطاع العام إلا أن القطاع الخاص مساهمته تزايدت أكثر حيث بلغت نسبة مساهمة مؤسسات القطاع الخاص حوالي 86.34% من إجمالي مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة مقارنة بمساهمة مؤسسات القطاع العام 13.65% وهي مساهمة القطاع العام

محتشمة مقارنة بالقطاع الخاص[1]، وهذا ما يدل على استحواذ القطاع الخاص على الصناعات الغذائية بالجزائر خلال الفترة 2009-2020

ويعود تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية إلى عمليات الخصخصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الانتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العمومي بسبب تراكم العديد من المشاكل الهيكلية التي أضعفت دورها وأثرت على نموها بشكل سليم، ومن ذلك اهتلاك معدات الانتاج وقدمها وعدم محاكاتها للتطورات التكنولوجية، على عكس القطاع الخاص التي تعد في معظمها حديثة النشأة وذات تجهيزات متطورة نسبيا وتخضع إلى عمليات الصيانة والتجديد بصورة دورية.[2]

5.مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في العمالة:

يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسبة نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2000-2008 اذ انتقل عدد العمال من 0.497 مليون عامل سنة 2000 الى 0.530 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 60.63% وبمتوسط معدل نمو قدره 1.06%، وهذا ما يؤكد على عدم استجابة هذا القطاع بشكل كافي مع برامج الدعم الاقتصادي بالنظر الى الأزمة التي يعاني منها خصوصا القطاع الصناعي العمومي، كما أن سببه يرجع زيادة مستويات التشغيل في القطاعات الخدمات، والفلاحة، البناء والاشغال العمومية.

الجدول رقم (2-12) : تطور العمالة حسب قطاع الصناعة الغذائية – القطاع العام الوطني2009-2019

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العمالة	19976	19169	19486	19854	19851	20293	20200	18382	18477	16479	16716

المصدر: من اعداد الطلبة أستنادا على :ACTIVITE INDUSTRIELLE 2009-2018,P 41

يتبين لنا تذبذب تطور العمالة بالزيادة والنقصان وهذا راجع الى موسمية هذا الفرع من الصناعة التحويلية في حالات بالإضافة الى أنه يمثل القطاع العام فقط ونحن نعلم مما سبق أن هذا الفرع من القطاع تحت استحواذ القطاع الخاص.

6.مساهمة قطاع الصناعة الغذائية في التجارة الخارجية:

بما أن الطلب العالمي على المواد الغذائية المصنعة في تزايد مستمر نتيجة لتنوع رغبات المستهلكين وتعدد حاجاتهم ، أصبح الاستثمار في هذا القطاع إستثمارا ناجحا ومربحا ، إلا أنه بالنسبة للجزائر تساهم صادرات الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية مساهمة هامشية وضئيلة جدا .[3]

[1] ONS.; les comptes économiqies de 2016 à 2019. Alger; 2020.

[2] جهاد رحماني وكمال ديب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 131،132

[3] أحلام بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص :172.

إن الواردات الغذائية عرفت تطورا في مجملها نسبة الى اجمالي الواردات، حيث وصلت سنة 2010 الى 3 ملايير دولار من المجموع الكلي للواردات الجزائرية بنسبة قدرها 21% من المجموع الكلي، آخذة المرتبة الثانية بعد التجهيزات الصناعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): تطور واردات وصادرات الصناعة الغذائية للفترة 2005-2018

الوحدة: مليون دولار

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
واردات	2356	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7397	5512	5696
صادرات	30	30	35	47	66	67	73	88	119	113	315
السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
واردات	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199			
صادرات	337	315	404	323	238	328	350	373			

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على تقارير البنك المركزي، أعداد متفرقة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، واردات الصناعة الغذائية ارتفعت بالرغم من التحسن التي تشهده الصناعة الغذائية من حيث الصادرات الى أنها تفتقر للتنوع مع التزايد المستمر على المنتجات الغذائية من جهة، وكذا تزايد التعداد السكاني بنسبة أكبر من التطور في الصناعات الغذائية بحيث تتحمل الدولة عبئ الميزان التجاري للصناعات الغذائية بنسب تتراوح بين 16% و حوالي 21%، خلال الفترة رغم تدخل القطاع الخاص في هذا القطاع الى أن استراتيجية الدولة المتخذة في القطاع الزراعي تعتمد على المحاصيل الاستهلاكية كتحقيق اكتفاء ذاتي وليس صناعي بالرغم من المقومات التي تحدثنا بغير ذلك.

المبحث الثاني : قطاع الصناعات الغذائية وتنافسيتها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

وهنا سنحاول التعرف على تحليل تنافسية فرع الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي ، وتحليل مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر ، وبالاضافة الى وضعية الجزائر مقارنة مع دول العالم.

المطلب الأول : مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك العالي في تحقيق الأمن الغذائي

1. مساهمة فرع المطاحن :

سنحاول هنا التطرق الى هيكل إنتاج الحبوب في الجزائر وانتاجه ومايساهمه في تحسين حالة الأمن الغذائي .

1.1.هيكل انتاج الحبوب : في الجزائر تحتل شعبة الحبوب مكانة إستراتيجية هامة في المنظومة الغذائية والاقتصاد الوطني ، حيث تم تخصيص نحو 3.5 مليون هكتار لمحاصيل الحبوب التي يزرع منها حوالي 1.5 مليون هكتار للقمح الصلب ، و 1 مليون هكتار للشعير ، و600000 هكتار للقمح اللين و 100000 هكتار للخرطال [1]، وخصصت الجزائر نحو 18000 هكتار لإنتاج 88000 طن من الذرة في سنة 2021 رغم أن الحاجة إلى الذرة تمثل 4.5 مليون طن ، والتي تمثل 900 مليون دولار من الواردات .

ويأتي في مقدمة الحبوب المنتجة في الجزائر القمح بشقيه الصلب واللين ، يليه الشعير وأخيرا الذرة ، وتشير البيانات أن إنتاج القمح في الجزائر بلغ نحو 3.9 مليون طن سنة 2020 ، والشكل الموالي يوضح هيكل الانتاج الوطني للحبوب لمتوسط الفترة : 1970-2020 .

الشكل رقم (2-6) : هيكل الانتاج الوطني للحبوب في الجزائر لمتوسط الفترة : 1970-2020

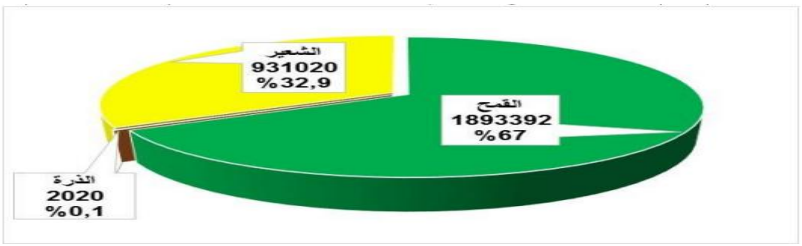

المصدر: أسماء سلامي ، " **تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر** "،(أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد كمي ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية :2022/2021)، ص:34.

وتشير البيانات المتعلقة بالانتاج الوطني من الحبوب لمتوسط الفترة (1970-2020) وكما يبينه الشكل (2-6) ، أن القمح يمثل نسبة 67% من الانتاج بكمية 1893392 طن كمتوسط ، الشعير يمثل نسبة

[1] USDA foreign agricultural service, "**Grain and Feed Annual**", Algeria, GAIN Report Number : AG1601 , 23/03/2016, online: https://rs.umc.edu.dz/labos/gbbv/equipe2/pdf/rapport%20algeriaz.pdf , View date , 11/03/2023, on the watch , 10:00 , p:04.

32.9% بكمية 931020 طن كمتوسط ، وأخيرا الذرة بنسبة 0.1% من الإنتاج وبكمية سنة 2020 طن كمتوسط طن كمتوسط للفترة .[1]

وفيمايلي بيان توضيحي لتطور الإنتاج الوطني من القمح والشعير والذرة بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 ، حيث يتبين شدة التركيز على إنتاج القمح بشقيه الصلب واللين ، ثم بعد ذلك إنتاج الشعير ، في حين لانجد ذلك الاهتمام اللازم بإنتاج الذرة الذي يسجل مستويات ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة أمام باقي الأصناف .والجدول الموالي يوضح تطور الانتاج الوطني من أصناف الحبوب القمح – الشعير والذرة للفترة : 2000-2020

الجدول رقم (2-14) : تطور الانتاج الوطني من أصناف الحبوب القمح – الشعير والذرة للفترة : 2000-2020

المحصول	2000	2001	2002	2003	2004
القمح (طن)	760000	2010000	1502000	2970000	2602000
الشعير(طن)	163000	574000	416000	1220000	1314000
الذرة(طن)	1000	1000	1000	1000	1000
المحصول	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
القمح (طن)	2200000	2600000	2730000	1600000	3560000
الشعير(طن)	400000	700000	950000	560000	2400000
الذرة(طن)	1000	1000	1000	1000	1000
المحصول	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
القمح (طن)	2900000	2800000	3400000	3302000	1900000
الشعير(طن)	1500000	1350000	1500000	1500000	1300000
الذرة(طن)	1000	1000	1000	1000	1000
المحصول	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
القمح (طن)	2700000	2000000	2400000	3940000	4000000
الشعير(طن)	1300000	1000000	968000	1950000	2050000
الذرة(طن)	1000	1000	1000	1000	1000
المحصول	**2020**				
القمح (طن)	3900000				
الشعير(طن)	1845000				
الذرة(طن)	1000				

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا :

- بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة The Food and Agriculture Organization (FAO) FAOSTAT ، على الرابط : http://www.fao.org/ faostat/country/04
- بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators(WDI) ، على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

[1] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34.

والملاحظ من خلال تطور الانتاج الوطني من أصناف الحبوب القمح – الشعير والذرة للفترة 2000–2020 ، هو تصدر القمح يليه الشعير ثم الذرة ، بحيث أعلى كمية إنتاج من القمح سجلت سنة 2019 و هناك تحسن ملحوظا في بداية الألفية إلا أنه تذبذب من سنة إلى أخرى حيث تم تسجيل إنتاج قدره سنتي 2019 بـ4000000 طن تليها سنة 2018 بـ 39400000 طن ، أما أدنى سجلت سنة 2000 ثم سنة 2014 على التوالي ، كما يلاحظ أن هناك ارتفاع خلال الفترة : 2000-2001 والفترة 2005-2007 و 2017 - 2019 بسبب الاوضاع الجوية المناسبة ، كما أن الانخفاض خلال سنتي 2001–2002 يعود إلى إنخفاض في المساحات المزروعة الذي كان أحد أهداف برنامج Plan national de développement agricole (PNDA)* وذلك خلال البرنامج المكيف لأنظمة الزراعة من أجل الوصول إلى التركيز على تطبيق زراعة الحبوب على مستوى المناطق المشهورة بزراعة الحبوب .

وأما محصول الشعير فهناك تذبذبات للفترة 2000 الى غاية 2008 بين الزيادة والانخفاض في الانتاج ، إلا أنه في سنة 2009 حققت إنتاجا قياسيا للفترة 2000-2020 بحيث حققت إنتاج قدره 2400000 طن لكن مالبث أن إنخفض إنتاجه في السنة الموالية بنسبة 41.4% ، لكن في سنة 2017 سجل إنتاجه إنخفاض كبير وصل الى 968000 طن .

ويمكن إرجاع هذه التذبذبات في الانتاج إلى عدة عوامل نذكر منها : [1]

- الاعتماد في الري على الأمطار ، وبالتالي وقوع الزراعة في الجزائر طائلة الظروف الطبيعية من جفاف وتصحر والصقيع ، هذه العوامل تتلف سنويا نسبة معتبرة من الإنتاج الزراعي ؛
- ضعف تكوين الفلاح ، والاعتماد على الطرق التقليدية في البئر والحصاد والتخزين ؛
- ضعف مردودية الهكتار في بعض السنوات ، نظرا لعدم إستعمال بذور جيدة النوعية وكذلك الأسمدة المستعملة التي من الأفضل أن تكون أسمدة عضوية وليست كيمياوية للمحافظة على وجود التربة والكائنات العضوية (هو اطلق عليه الزراعة العضوية) ؛

2.1. التجارة الخارجية في قطاع الحبوب : وشكلت التجارة الخارجية لقطاع الحبوب متاعب إقتصادية للجزائر ، ولقد أصبحت الجزائر بذلك تستورد حوالي نصف إحتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية ، على الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية ، فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن أرقام الواردات في سنة 2017 سجلت ماقيمته 7212.1 مليون دولار ، في حين أن الصادرات الغذائية لنفس السنة 328.27 مليون، والجدول الموالي يوضح ذلك :

---

* يعتمد على إعادة الاستثمار في القطاع الفلاحي، ويختص في تطوير الري والتشجير، والاهتمام بالغابات وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية(ماء، تربة).

[1] حنان سفيان ، **تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات اقتصادية 36(02) ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2018 ، ص:134.

الجدول رقم (2-15) : وضعية التجارة الخارجية من الحبوب في الجزائر للفترة 2017-2019

الوحدة : مليون دولار أمريكي

2019	2018	2017	
41934.12	46333,1	47089.5	**الواردات الكلية total imports**
6925.9	7385,9	7212.1	**الواردات الغذائية food imports**
9682.3	10306,0	10332.2	**الواردات الزراعية agricultural imports**
2454.53	**2860,37**	**2753.1**	**واردات الحبوب grain imports**
%35.439	%38.727	%38.173	**(واردات الحبوب / الواردات الغذائية)***
35823.54	35823.54	35191,11	**الصادرات الكلية total exports**
410.6	342.9	328,27	**الصادرات الغذائية food exports**
1299.8	1239.4	756,84	**الصادرات الزراعيةagricultural exports**
3.55	**1.90**	**0.73**	**صادرات الحبوب grain exports**
%0.144	%0.0664	%0.0265	**(صادرات الحبوب /واردات الحبوب)***
%0.864	%0.554	%0.222	**(صادرات الحبوب / الصادرات الغذائية)***
%5.628	%4.642	%4.551	**(الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية)***

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40، الخرطوم ، السودان ، الجدول رقم (186) و الجدول رقم (188) و(364) ،(366) ، 2020.

(*): قيم محسوبة من طرف الطلبة

وتشير بيانات الصادرة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أن الصادرات الغذائية لاتغطي سوى نسبة 4.551% و4.642% و5.628% خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي من الواردات الغذائية والتي حققت سنتي 2018 و2019 قيمة قدرها 7385,9 مليون دولار أمريكي و6925.9 مليون دولار أمريكي ، كما حققت واردات الحبوب قيمة قدرها 2860,37 م دولار أمريكي سنة 2018 ثم انخفضت سنة2019 لتصل الى 2454.53 م دولار أمريكي [1]، ولهذا تعتبر الجزائر من الدول المستوردة الصافية للغذاء ، حيث تعاني من فجوة غذائية في معظم السلع الغذائية وخاصة الاستراتيجية منها ، وكما مثلت واردات الحبوب في الجدول أعلاه مانسبته38.17% و38.72% و35.43% لسنوات 2017 ،2018، 2019 على التوالي .

3.1. شعبة الحبوب والأمن الغذائي الفجوة الغذائية وانتاج الحبوب : بالرجوع إلى بيانات الجدول **(2-14)**، يتضح أن الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2020 سجلت أقل قيمة بـ 924000 طن في سنة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40، الخرطوم ، السودان ، الجدول رقم (186) و الجدول رقم (188) و(364) ،(366)، متوفرة على الرابط : https://aoad.org/ASSY40/statbook40Cont.htm

2000 وأعلى قيمة 6051000 طن ، بالرغم من تذبذبات خلال الفترة في انتاج الحبوب ، وهذا يعد مؤشرا جيدا لتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي ويساهم في تحسين حالة **الأمن الغذائي** ، وبخاصة أن زيادة الانتاج شملت محصول القمح الذي يساهم الأكبر في فجوة محاصيل الحبوب .

2. مساهمة فرع الحليب :

وهنا سنحاول تحليل شعبة الحليب في الجزائر ومدى مساهمتها في الأمن الغذائي .

1.2. هيكل انتاج شعبة الحليب : يعتبر الديوان الوطني المهني للحليب ONIL الهيئة الحكومية المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإستقرار السوق الوطني للحليب ومنتجات الألبان عن طريق تزويد الملبنات المعتمدة بالمواد الخام وبلورة سياسة دعم وتطوير قطاع تربية الأبقار الحلوب في إطار مساعدة الدولة المقدمة للمنتجين (المربين ، جامعو الحليب ، الملبنات) ، وتضم الجزائر ثلاث مجمعات لدعم منتجي الحليب GAPEL سوق :[1]

- مجمع سوق أهراس ؛ - مجمع البليدة ؛ - مجمع غليزان .

في سنة 2014 كان عدد الملبنات في حدود 182 ملبنة متعاقدة مع الديوان الوطني المهني للحليب(64 % الحليب المبستر ، 25% لحليب البقر و 11% لحليب UHT*)، إلا أن إرتفاع وضعف أسعار البيع وهوامش الربح أدى إلى تقلص عددها سنة 2019 إلى 120 ملبنة خاصة و15 وحدة إنتاج التابعة GIPLAIT المملوك للدولة ، وإنتقل إنتاج الحليب في الجزائر من 1.2 مليار لتر سنة 2000 إلى 3.5 مليار لتر سنة 2018 أي بزيادة 192% (73% من الانتاج من حليب البقر وبودرة الحليب) والجدول يوضح انتاج الحليب للفترة 2001-2020 :

الجدول رقم (2-16) : تطور إنتاج الحليب للفترة : 2001-2020 الوحدة : 10^3 لتر

السنوات	2005-2001	2006	2007	2008	2009
انتاج الحليب	1634.64	1773.54	1851.18	**1878.52**	**2377.64**
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
انتاج الحليب	2854.07	3165.66	3063.84	3400.67	3648.55
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
انتاج الحليب	3895.00	3586.5	3521.21	3280	3189.239
السنوات	**2020**				
انتاج الحليب	3354.704				

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40،39،36،29،30.سنوات 2016،2009،2011، 2019.

[1] وليد زقاي، مرجع سبق ذكره ، ص: 26.

* وهو منتج آمن وجاهز للشرب خضع لمعالجة حرارية لطيفة ، والتي تحتفظ بجميع فوائد *الحليب*. يمكن تخزين هذا *الحليب* في كيس مغلق أو حاوية معقمة.

والملاحظ أن هناك إرتفاع في الانتاج خلال الفترة 2001-2011 والسبب يرجع إلى الدعم الحكومي من خلال البرنامج التنموي (الانعاش الاقتصادي) هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة الأبقار المستوردة منذ سنة 2004 وتحسن تقنيات الانتاج ومعدلات الانتاج نتيجة التحسين الجيني للأبقار ، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى متذبذبة ومرتبطة أساسا بعوامل المناخ والانتاج ، إلا أنها إنخفضت سنة 2012 لتحقق 3063.84 مليون لتر، وهذا الانخفاض بسبب المناخ وكذا نوعية القطيع في بعض الأحيان والتي أثرت على سعر الحليب ،رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار برنامج إعادة تهيئة هذا الفرع الممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وهناك انخفاض في الانتاج بداية من سنة 2016 الى غاية 2019 ، بسبب تقليص سياسة التمويل الحكومي والآثار الناتجة عن الأزمة النفطية 2014 و الأزمة السياسية 2019.

2.2. التجارة الخارجية في شعبة الحليب : فقد استوردت الجزائر 808.30 مليون دولار [1]من الحليب ومشتقاته حيث يمثل نسبة 23% من واردات المواد الغذائية لسنة 2004، وقد سجل إستيراد الحليب تطورا بنسبة 55.78 %مقارنة بسنة 2003 أين استوردت الجزائر 518.87 مليون دولار.

الجدول رقم (2-17) : تطور التجارة الخارجية للحليب للفترة : 2009-2020

السنوات	2013-2009	2014	2015	2016	2017
واردات الحليب	906.07	2043.557	1168.61	976.48	1377.38
صادرات الحليب	2.62	0.25	5.74	0.69	0.86
السنوات	2018	2019	2020		
وارادات الحليب	1279.97	1116.13	1269.98		
صادرات الحليب	32.59	3.55	0.50		

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40، 2021
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :39 ، 2019
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :36 ، 2016
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :35 ، 2015

وتعد الجزائر أول مستهلك للحليب مغاربيا ، إذا يقدر الإستهلاك الوطني من منتجات الحليب بمعدل 5 مليار لتر سنة 2008 ، إذا يستهلك الجزائري في المتوسط 120 لتر من الحليب سنويا (بين 50 و70 % واردات) ، وبهذا تعتبر الجزائر ثاني مستورد للحليب ومشتقاته عالميا بعد الصين بمتوسط مليار و500 مليون دولار سنويا ، بالرغم من أن البلاد تملك مقومات وإمكانيات للاكتفاء الذاتي ، وزيادة وانخفاض

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère du Commerce, Rapport Annuel 2004.

الواردات لهذا المنتوج للفترة 2009-2016 ، إلا أن سنة 2017 أكبر قيمة للورادات وهذا بسبب ارتفاع فاتورة استيراد الحليب ومشتقاته .[1]

أما فيما يتعلق بالصادرات فقيمها ضعيفة جدا بالرغم من الامكانيات المادية والمالية خلال الفترة 2001-2020 ، وهو ماسيؤدي الى توسع الفجوة الغذائية وعدم تحقيق الأمن الغذائي في الأجل القصير نظرا للاعتماد على الواردات والتبعية الاقتصادية في انتاج الحليب ومشتقاته ومنتجاتها .

3.مساهمة فرع السكر :

فرع صناعة السكر في الجزائر يعود إلى سنة 1966، على أساس إنتاج وتحويل الشمندر السكري، ثم التكرير أو التحويل للسكر الأحمر المستورد بداية من 1970 وشهد القطاع تحولات على خلفية بروز كوابح، حيث تم تعليق إنتاج السكر الشمندري أي المتأتي من الشمندر السكري في 1982 وفسح المجال لنشاط التكرير أو التحويل الذي شهد تطورا منذ 2002.[2]

1.3.هيكل انتاج السكر : إنتاج السكر يشمل عدة وحدات أغلبها من القطاع الخاص، على غرار مجمع "سيفيتال" الذي يحوز قدرة إنتاجية بمليوني طن ومجمع برحال بوهران الذي يحوز قدرة إنتاجية بأكثر من 700 ألف طن، فضلا عن شركة "لابال" التي تمتلك قدرات إنتاجية بنحو 1000 طن يوميا.

وكانت المؤسسة الوطنية (ENASUCRE)هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد، وقد بقي القطاع العام يحتكر هذا النشاط حتى سنة2002. وبعد هذه السنة شهدت تدخل القطاع الخاص[3] من خلال :

- انشاء سفيتال للصناعات الغذائية في ميناء بجاية (الجزائر) أيضا عدة مستودعات بالإضافة إلى محطة للتفريغ ذات قدرة 2000 طن/ساعة، مما يجعل الشركة أول محطة تفريغ في البحر الأبيض المتوسط.

وتقدم شركة سفيتال للصناعات الغذائية منتجات ذات جودة عالية للمستهلكين و الشركات الصناعية و ذلك بفضل أسعارها التنافسية و مهارتها و حداثة وحدات إنتاجها و حرصها الصارم على الجودة و فوق كل شيء بفضل شبكة توزيع جد متطورة.[4]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية ، **إرتفاع فاتورة استيراد الحليب والسكر خلال سنة 2017**، على الرابط : https://www.aps.dz/ar/economie / ، تاريخ الاطلاع :2023/03/16، على الساعة :17:00 ، ص:01.

[2] حفيظ صواليلي ، تقرير بعنوان : **الجزائر تتجه لضمان سلسلة إنتاج السكر** ،على الرابط : https://www.elkhabar.com/press/article/ ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/18، على الساعة :11:00، ص:01.

[3] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 115.

[4] الصفحة الرئيسية لشركة سفيتال ، **سفيتال لصناعات الغذائية** ، على الرابط : https://www.cevital-agro-industrie.com/ar/page/le-groupe-cevital-agro-industrie-p6 ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/25ن على الساعة :10:00، ص:01.

- عقد مجموعة (BLANKY) اتفاقية مع مؤسسة (ENASUCRE)، حيث بلغ الطلب المحلي على مادة السكر في سنة 2003 حوالي 800.000 طن،أما الطاقة الإنتاجية فقدرت بحوالي 78.000 طن في نفس السنة مقسمة كالتالي:
  - **مجموعة (CEVITAL)** : 550.000 طن
  - **مجموعة (ENASUCRE/BLANKY)** : 230.000 طن.

والجدول الموالي يوضح انتاج السكر في الجزائر خلال سنة 2020

الجدول رقم (2-18) : تطور انتاج السكر لسنة 2020

	الانتاج (طن)	الانتاج للفرد (كلغ)	مساحة (هكتار)	العائد (كلغ / هكتار)
الجزائر	112,000	2.632	6,000	18,666.7

المصدر :من إعداد الطلبة استنادا :

- بيانات الاطلس ، **إنتاج السكر العالمي حسب الدولة** ،على الرابط : https://www.atlasbig.com/ar-eg ، تاريخ الاطلاع :2023/03/25، على الساعة : 12:00 ، ص:01.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن انتاج السكر خلال سنة 2020 قدر بـ 112.000 طن وهي قيمة ضعيفة جدا نظرا لاعتماد الجزائر على الاستيراد في هذا المنتوج الأساسي مع احتمالية تحسن هذه القيمة الانتاجية مع المشاريع المقترحة خلال السنوات المقبلة ، وكما نلاحظ أيضا الانتاجية للفرد ومساحة المستخدمة والتي قدرت بـ 6000 هكتار والعائد المحقق .

2.3. التجارة الخارجية في شعبة السكر : كانت التقديرات الإحصائية تشير إلى مستوى واردات للسكر الأحمر والمواد الأولية والمدخلات ما بين مليون و1.5 مليون طن، وتقديرات حاجيات السوق ما بين 2.2 و2.5 مليون طن، مع مستويات استيراد تقارب مليار دولار.[1] وفي هذا الجدول يبين اتجاهات الصادرات والواردات خلال الفترة 2017-2020

الجدول رقم (2-19) : تطور التجارة الخارجية لشعبة السكر لسنة 2020

الوحدة : الكمية (مليون دولار أمريكي) **القيمة** : الف طن

	2017		2018		2019		2020	
	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V
الواردات	2210.40	972.38	2280.77	774.00	1782.60	698.00	1886.12	669.01
الصادرات	0.02	0.01	00.00	00.00	18.00	2.00	805.00	303.00

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40 ، 2020

[1] حفيظ صواليلي ، تقرير بعنوان : **الجزائر تتجه لضمان سلسلة إنتاج السكر** ،على الرابط : https://www.elkhabar.com/press/article/ ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/19، على الساعة :17:00 ، ص:01.

تبين معطيات الواردات والصادرات للفترة 2017-2020، فقيمة الواردات إنخفضت للفترة بحيث كانت قيمتها 972.38 مليون دولار أمريكي و إنخفضت سنة 2020 لتحقق 669.01 مليون دولار أمريكي ، إلا أن هناك تذبذب في الكميات لتحقق 1886.12 ألف طن ، وتعد قيمة الصادرات ضعيفة جدا سنتي 2017 و2019 ، غير أنها حققت نسبة مناسبة سنة 2020 لتصل الى 303.00 مليون دولار أمريكي ، بكمية قدرها 805.00 ألف طن ، وهذا نظرا لتشجيع الصادرات من طرف السلطات الحكومية .

4.مساهمة الزيوت :

وهنا سنحاول تسليط الضوء على هيكل انتاج الزيوت ووضعية التجارة الخارجية لزيوت

1.4. هيكل إنتاج الزيوت : تلعب زراعة الزيتون دورًا أساسيًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، حيث يمثل الزيتون 15% من المنتوج الفلاحي للبلاد، في حين يمثل زيت الزيتون 50% من الإنتاج الفلاحي في المناطق الجبلية و5.5% من الصادرات الفلاحية العامة للبلاد، وهو ما يجعلها تحتل مرتبة متقدمة على قائمة مصادر العملات الأجنبية [1]،و أعدت الحكومة برنامجا لتكثيف هذه الزراعة و بتاريخ 23 ديسمبر 1998 صادق مجلس الحكومة عليه حيث يعتمد على منهجية معالجة لهذا الفرع من الزراعة النباتية تمثلت فيما يلي: [2]

- إعادة إحياء الزراعات القديمة؛
- تحسين المردودية؛
- توسيع الزراعة في إطار ملائم لأنظمة الإنتاج وتنمية المناطق الجبلية؛
- تحسين جودة المنتوجات الزيتونية بفضل عملية التكثيف؛
- عصرنة وحدات التحويل.

الجدول رقم (2-20) : تطور انتاج الزيوت للفترة :2017-2020

الوحدة : ألف طن

	2017	2018	2019	2020
مجموع انتاج زيت الزيتون	82.5	96.632	110.764	126
مجموع انتاج زيت المائدة	601.961	764.152	757.99	953.508
مجموع إنتاج الزيتون	684.461	860.784	868.754	1079.508

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40 ، 2020

[1] تسنيم الكفاوي ، مقال بعنوان : **زراعة الزيتون في الجزائر** ، على الرابط : https://planting.mawdoo3.com ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/22، على الساعة : 10:00، نشر في : 2022/01/23، ص:01.

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 111.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في إنتاج الزيوت بالاضافة الى إنتاج زيت المائدة بانواعها خلال الفترة 2017 – 2020 ، وحققت شعبة إنتاج الزيتون خلال الموسم الحالي 2019-2020 حتى الآن إنتاجا معتبرا يقدر بأكثر من 10.80 ألف طن في ظل نقص قدرات التخزين والحفظ ما يرهن حظوظ هذه الشعبة في رفع تحديات التصدير.

2.4. التجارة الخارجية في شعبة الزيوت: تعتمد الجزائر على استيراد هذه الشعبة ومحتويتها بالرغم من توفر الامكانيات الزراعية (أراضي ، مناخ ..) ، مع نسبة ضعيفة من صادراتها ، والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-21) : تطور التجارة الخارجية لشعبة الزيوت في الجزائر للفترة :2017-2020

الوحدة : الكمية (مليون دولار أمريكي)

القيمة : ألف طن

	2017		2018		2019		2020	
	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V
الواردات	1055.28	899.24	1045.42	839.81	1048.2	820.38	1003.92	768.4
الصادرات	11.34	12.74	14.21	15.97	1.78	2.00	1.73	1.95

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40 ، 2020.

إن قيمة الواردات خلال الفترة 2017-2020 متناقصة من سنة الى أخرى لتصل سنة 2020 بقيمة قدرها 768.4 ألف طن وهذا لإرتفاع فاتورة الاستيراد من ناحية ومن ناحية أخرى سياسة الحكومة الى تقليص الاستيراد من هذه المادة وتشجيع القطاع الخاص للتصدير، بالرغم من الانخفاض في قيمة الصادرات وهي قيمة ضعيفة خاصة سنتي 2019 و2020 مقارنة بسنة 2018.

5.الميزان التجاري الغذائي والفجوة الغذائية :

تواجه الجزائر عجزا في كافة السلع الغذائية باستثناء الأسماك والخضر والفواكه التي تعتبر من مستويات الاكتفاء الذاتي ، وتغلب على قيمة الفجوة الغذائية التذبذب من سنة إلى أخرى نظرا للتغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

1.5. الفجوة الغذائية في الجزائر وتغطيتها : يتضح من إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أن الجزائر تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة 18.88% في سنة 2017 ، ويبدو جليا أن مساهمة الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية العربية في نمو متواصل ، فقد سجل متوسط الفترة (2009-2015) النسبة 15.45% ، لتقفز إلى : 16.63% و 18.88% لسنتي 2016 و 2017 على التوالي ، ، وهذا مؤشر خطير على إتساع الفجوة الغذائية ، وهو ما سينجر عنه إشكالية في الأمن الغذائي ، بالرغم من التحسن الظاهر في معدل الناتج الزراعي كنسبة من قيمة الناتج الإجمالي ، بداية من سنة 2011

كما يبينه الشكل التالي ، أين حققت الفترة (2011-2020) ميلا موجبا وسلكت مسارا تصاعديا ، حيث سجلت النسبة 11.09% كمتوسط للفترة .[1]

الجدول رقم (2-22) : القيمة المغطاة من الفجوة الغذائية في الجزائر سنة 2020

المنتج (1000 طن)	الواردات	الانتاج	القيمة المغطاة(الانتاج / الواردات)
إجمالي الحبوب	13121.632	4393.053	%33.47
الحليب ومنتجاتها	1269.98	3354.7	%264
اجمالي السكر	1928.6	112.00	%5.8
اجمالي الزيوت والشحوم	1003.9	249.9	%24.89

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.

وبناء على التحليل في الجدول رقم (2-22) والمتعلق القيمة المغطاة من الفجوة الغذائية ، يتبين أن الجزائر أضحت من الدول المستوردة الصافية للغذاء ، لذلك فالجزائر عانت ولاتزال تعاني من فجوة غذائية حادة ، بدأت معالمها تظهر منذ أوائل السبعينيات ، وهي في تزايد متواصل منذ ذلك الحين ، وتفاقمت فيما بعد ، وهو ماتسبب في درجة كبيرة من التبعية الغذائية للخارج ، لأن واردات الحبوب أصبحت تتحرك بوتيرة متسارعة من ناحية الكمية والقيمة بحيث حققت سنة 2020 قيمة قدرها 13121.632 ألف طن ، وصارت تشغل وزنا معتبرا في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية بنسبة قدرها 33.47% ، وهي إرتفاع مستمر نظرا لعدم القدرة العرض المحلي على الاستجابة للطلب بضعف المرونة الإنتاجية ، أما القيم المغطاة الحليب ومنتجاتها اجمالي السكر اجمالي الزيوت والشحوم فنسبتها قدر بـ 264% ، 5.8%، 24.89% على التوالي .

2.5. الفجوة الغذائية في الجزائر ومدى تحقيق الأمن الغذائي: يختلف مفهوم الأمن الغذائي عن الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء حتى من خارج الدولة شريطة التوفر وبأسعار معقولة لكافة المواطنين .

والجدول أدناه يوضح وضعية الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية لسنة 2020 ورغم السياسات المطبقة منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون الحكم سنة 2019 ، إلا أن نسبة العجز زادت من 2451.0 مليون دولار أمريكي الى قيمة قدرها بـ 2733.2 مليون دولار أمريكي سنة 2020 . تدل على الاستيراد الذي وصل الى 2742.0 مليون دولار أمريكي وهي في تزايد بحيث كانت تقدر بـ 2454.5 مليون دولار أمريكي سنة 2019 [2]من المواد ذات الاستهلاك الواسع من الحبوب والقمح ، والملاحظ أيضا نسبة الاكتفاء الذاتي من

[1] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص:43.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.

مجمل الحبوب قدرت بنسبة 25.1% وهي نسبة ضعيفة ، بالرغم من توفر الامكانيات الطبيعية المادية في الجزائر لكن تبقى نسبة غير ملائمة

الجدول رقم (2-23) : الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر لسنة 2020

الوحدة : الكمية (مليون دولار أمريكي)

القيمة : ألف طن

البيان	الانتاج Production	الميزان BALANCE		المتاح للاستهلاك AVAILABLE FOR CONSUMPTION	نسبة الاكتفاء الذاتي S.S.R
		كمية Q	القيمة V		
جملة الحبوب	4393.1	13085.1	2733.2	17478.2	25.1 %
الحليب ومنتجاتها	3354.7	1270.7	1265.9	4625.4	%72.5
إجمالي السكر	112.00	1318.5	452.6	1318.5	%8.4
اجمالي الزيوت والشحوم	249.9	1002.2	766.5	1252.1	%20

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.

أما فيما يخص الحليب ومنتجاتها فقدرت العجز بـ 1265.9 مليون دولار أمريكي لسنة 2020 وهي زيادة مقارنة بسنة 2019 وهذا نظرا لزيادة فاتورة الاستيراد منذ سنة 2017 من جهة ومن جهة أخرى تاثير الازمة الصحية ، ونسبة الاكتفاء الذاتي قدرت بـ 72.5% وهي نسبة مناسبة وملائمة لتحقيق الأمن الغذائي ، وأما السكر والزيوت فهي تستورد نسب كبيرة خلال الفترة 2017-2020 ، وهو يأثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات .

المطلب الثاني : تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العالم والاتحاد الاوروبي

سنتطرق الى تحليل تنافسية هذا القطاع ومدى تحقيق الامن الغذائي والاعتماد على بعض مؤشرات التنافسية الصناعية الرئيسية ومقارنتها بدول العالم والاتحاد الاوروبي ، وقبل التطرق يجب التعرف على أداء ووضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر ، وأهم المؤشرات في تحديده وتصنيفه .

1. أداء ووضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

سنحاول تحليل أداء ووضعية مؤشر الأمن الغذائيGFSI * لسنة 2021 ومحاولة مقارنته بالدول العربية وترتيبه ، والتطرق الى أهم المؤشرات الحديثة المعتمدة .

1.1. أداء مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر: صنف مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021 ، التابع لـ " إيكونوميست إمباكت " ، في أحدث بيانته ، الجزائر في المرتبة الثامنة عربيا في مؤشر الأمن الغذائي بدرجة

* Global food security index

63.9 والمرتبة 54 عالميا[1] ، و اوضح موقع "**ايكونوميست ايمباكت**" الذي نشر الطبعة العاشرة من تصنيف ال113 بلدا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي، ان الجزائر جاءت على رأ س ترتيب البلدان الافريقية ، **م**حسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019.[2]

ومؤشر الأمن الغذائي لسنة 2021 " GFSI" هو الإصدار العاشر الذي ينشره " إيكونوميست إمباكت " ، والذي يقوم بتحديث النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي.

والشكل الموالي يوضح ترتيب الجزائر عالميا وعربيا وفق مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021 " GFSI".

الشكل رقم (2-7) : ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021

Source: Economist Impact

ووفقا للشكل أعلاه فإن بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021 " GFSI" ، فدولة قطر تصدرت أعلى درجة على مؤشرالأمن الغذائي عربيا بدرجة 73.6 ، وكانت إيرلندا في المركز الأول عالميا بدرجة 84.0 ، ويقيس المؤشر القضايا الأساسية للأمن الغذائي عبر 113 دولة .

ويأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي " GFSI" بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس ، وهي تكلفة الغذاء وتوفره وجودته وسلامته والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة ، مبني على 58 مؤشرا فريدا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة .[3]

---

[1] قناة البلاد ، تقرير حول : **ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021** ، على الرابط :https://www.elbilad.net/national ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/28، على الساعة : 17:00 ، ص: 01.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية ، تقرير حول : **أمن غذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الافريقية سنة 2021** ، على الرابط : https://www.aps.dz/ar/economie/124311-2021 تاريخ الاطلاع : 2023/03/28، على الساعة : 17:00 ، ص: 01.

[3] قناة البلاد ، تقرير حول : **ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021** ، مرجع سبق ذكره ، ص:01.

بعد تحقيق مكاسب سريعة في السنوات القليلة الأولى من إنشائها ، بلغت درجات GFSI ذروتها في جميع الدول في سنة 2019 ، قبل أن تنخفض على مدار السنتين الماضيتين وسط جائحة كورونا والصراعات وتقلب المناخ ، وأثرت التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية منذ سنة 2019 على مدى تكلفة الغذاء فقد تراجعت 70 دولة في تصنيفات المؤشر لهذا العام بسبب إرتفاع التكاليف .

2. وضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

يأخذ مؤشر الأمن الغذائي العالمي " GFSI" في الاعتبار الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي:[1]

- القدرة على تحمل تكلفة الغذاء ؛
- توافر الغذاء ؛
- جودته وسلامته ؛
- الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء .

وتعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الأمن الغذائي في بلد ما ، لذا فكل البلدان مطالبة بتحسين هذه المؤشرات من أجل ضمان توفير الأمن الغذائي ، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق تحسن في وضعية الأمن الغذائي ، والمؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر تعكسها الارقام الموضحة في الجدول رقم (2-24) أدناه والذي يبرز درجات وتصنيفات الفئات والمؤشرات الفرعية

وتمثلت نقاط القوة في مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2021 في ستة مؤشرات فرعية هي على الترتيب :

- مؤشر تغيير متوسط تكاليف الغذاء بـ 99 نقطة ؛
- مؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي بـ 96 نقطة ؛
- مؤشر كفاية العرض بـ 94.2 نقطة؛
- مؤشر سلامة الغذاء بـ 90.5 نقطة؛
- مؤشر توافر المغذيات الدقيقة بـ 89.8 نقطة ؛
- مؤشر برامج شبكات الأمان الغذائي بـ 75 نقطة ؛

ويتم تعريف " **نقاط القوة** " على أنها أي درجة مؤشر أعلى من 75.0.

وتبقى التحديات في مؤشر الأمن الغذائي للجزائر سنة 2021 تتمثل في كل من :

- مؤشر إلتزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول بـ : 0 نقطة ؛
- مؤشر المعايير الغذائية بـ : 0 نقطة .

والجدول الموالي يوضح وضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر لسنة 2021

[1] أسماء سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص:60.

الجدول رقم (2-24) : وضعية مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2021

القسم		الدرجة	Δ	الترتيب	Δ	متوسط الدرجات (جميع البلدان)
المؤشر العام للأمن الغذائي		63,9	+2,3	54	▲1	60,9
1) القدرة على تحمل تكاليف الغذاء		77,9	-0,3	47	▲4	66,8
2) التوافر		58,0	+7,7	−56	▲18	56,7
3) الجودة والسلامة		62,0	0	67	▲1	68,0
4) الموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء		50,7	-0,5	51	▼4	50,8
1) القدرة على تحمل تكاليف الغذاء		**77,9**	**-0,3**	**47**	**▲4**	**66,8**
1.1) التغيير في متوسط تكاليف الغذاء		99,0	-1,0	8	▼7	70,4
2.1) نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي		96,0	0	50	▼1	73,9
3.1) مؤشر الدخل المعدل حسب اللامساواة		63,1	-0,2	38	▼1	54,5
4.1) التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية		41,1	0	100	↔	63,3
5.1) برامج شبكات الأمان الغذائي		75,0	0	−62	▼3	72,1
6.1) الوصول إلى الأسواق و الخدمات المالية الزراعية		72,4	-0,6	52	↔	63,8
2) التوافر		**58,0**	**+7,7**	**−56**	**▲18**	**56,7**
1.2) كفاية العرض		94,2	+22,0	−5	▲35	58,7
2.2) البحث والتطوير الزراعي		46,2	+7,7	39	▲15	42,1
3.2) البنية التحتية الزراعية		39,1	0	75	▼1	47,5
4.2) تقلب الإنتاج الزراعي		59,2	+7,8	70	▲8	61,0
5.2) الحواجز السياسية و الاجتماعية للوصول		49,6	+0,1	74	↔	58,7
6.2) فقد الغذاء		60,3	0	−90	↔	73,7
7.2) الأمن الغذائي و النزاعات سياسة الوصول		0,0	0	−77	▼8	43,8
3) الجودة والسلامة		**62,0**	**0**	**67**	**▲1**	**68,0**
1.3) التنوع الغذائي		40,3	0	−74	↔	48,3
2.3) المعايير الغذائية		0,0	0	−109	▲3	62,1
3.3) توافر المغذيات الدقيقة		89,8	0	38	↔	78,3
4.3) جودة البروتين		65,8	0	59	↔	68,4
5.3) سلامة الغذاء		90,5	0	56	▼3	80,1
4) الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء		**50,7**	**-0,5**	**51**	**▼4**	**50,8**
1.4) التعرض		77,1	0	12	↔	65,0
2.4) الماء		15,0	0	−41	↔	19,7
3.4) الأرض		91,8	-0,1	5	↔	70,3
4.4) المحيطات والأنهار والبحيرات		3,2	0	106	↔	27,4
5.4) الحساسية		21,9	-7,3	108	↔	69,6
6.4) الالتزام السياسي بالتكيف		63,1	0	−28	▼4	45,3
7.4) الضغط الديموغرافي		50,1	+4,4	76	▲1	59,9

Δ = التغير في الدرجة / الترتيب في عام 2021 مقارنة بعام 2020

▲ = تحسن الترتيب ▼ = تدهور الترتيب ↔ = لا تغيير في الرتبة

الترتيب من بين 113 دولة حيث 1 = الأفضل. تشير "=" إلى التعادل في الرتبة.

VERY GOOD (SCORE 80+)	GOOD (SCORE 60-79.9)	MODERATE (SCORE 40-59.9)	WEAK (SCORE 20-39.9)	VERY WEAK (SCORE 0-19.9)

Source : economist impact global food security index GFSI 2021 Model" , on the link , https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/country/Algeria

جاءت الجزائر في فئة البلدان ذات الأداء الجيد في مؤشر **الأمن الغذائي** لسنة 2021، وبخصوص مؤشر تحمل تكاليف الغذاء فقد حلت الجزائر في المركز 47 عالميا ، أين أرتقت في الترتيب بـ4

درجات ، وبلغت قيمة هذا المؤشر 77.9 نقطة بانخفاض قدره 0.3% عن سنة 2020، وهذا ما يعكس بداية التدهور في القوة الشرائية للفرد الجزائري .

وجاء في المركز 56 في مؤشر وفرة الغذاء أين أرتقت في الترتيب بـ 18 درجة حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 58 نقطة وبتحسن قدره 7.7% عن سنة 2020، لتحل في المركز 67 في المؤشر الفرعي الخاص بالجودة والسلامة ، أين أرتقت في الترتيب بـ 1 درجة ، وبلغت قيمة هذا المؤشر 62 نقطة ليبقى مستقرا كما في سنة 2020، أما بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية المساعدة للحصول على الغذاء فقد حلت الجزائر في المرتبة 51 ، أين تراجعت في الترتيب العالمي بـ04 درجات ، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 50.7 نقطة وبإنخفاض بسيط قدره 0.5% عن سنة 2020.

3.قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشر الامن الغذائي في السوق العالمية

نظرا لصعوبة قياس تنافسية الصناعات التحويلية عامة والصناعات الغذائية خاصة ، يتم إستخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد الاتجاه العام لتنافسيتها ، ومن أهم هذه المؤشرات لقياس التنافسية الصناعية ، مع مقارنتها بأسوق العالمية (دول العالم) نوردها في :

1.3. مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة RCA : من أفضل المؤشرات لقياس القدرة التنافسية للبلد في مجال الصناعة، وسيتم الاعتماد في هذا الجانب على المؤشر الآداء التصديري النسبي الذي قدم على يد بلاسا P. Balassa

وبناءا على ما سبق من توفر بيانات التجارة (الصادرات والواردات) سنحاول قياس القدرة التنافسية للصناعة الغذائية في الجزائر لسنة 2020

$$\mathbf{RAC} = (X_{F.ex} / X_{T.ex}) / (X_{G.fex} / X_{G.ex}) \ldots\ldots\ldots (*)$$

حيث أن:

$X_{F.ex}$ food exports ⟵ صادرات الغذائية في الجزائر للفترة t

$X_{T.ex}$ total exports ⟵ إجمالي صادرات الجزائر للفترة t

$X_{G.fex}$ global food exports ⟵ صادرات الغذائية العالمية للفترة t

$X_{G.ex}$ total world exports ⟵ إجمالي صادرات العالم للفترة t

وسيتم قياس القدرة التنافسية في الجزائر مجال الصادرات الغذائية ومقارنتها في السوق العالمية بشكل عام وذلك بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح الجدول (2-25) قيمة الصادرات الغذائية، وإجمالي الصادرات العالمية من الصناعة الغذائية وإجمالي الصادرات العالمية.

الجدول رقم (2-25) : الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر ودول محل المقارنة خلال سنة 2016

الوحدة: مليون دولار

البند الدولة	الصادرات الغذائية		اجمالي الصادرات		الأهمية النسبية للصادرات الغذائية%*	
	2016	2020	2016	2020	2016	2020
الجزائر	349.1	1404.633	22850,021	27704,922	1.52	5.06
ألمانيا	191872.86	153858.88	1332489,067	1379900,278	14.39	11.15
فرنسا	58152.06	46941.70	490433,897	476082,181	11.85	9.86
المملكة المتحدة	52375.6	40993.70	411463,356	395692,087	12.72	10.36
إيطاليا	46216.07	2488.307	521440,473	476082,181	8.86	5.22
الصين	274277.66	293783.25	2118980,582	2588402,392	12.94	11.35
اليابان	79750.19	67184.65	645589,410	640953,137	12.35	10.48
و.م.أ	110491.422	129244.14	1450457,291	1424934,919	7.62	9.07
العالم	1262510.486	1162525.845	15952214,72	17492204,376	7.91	6.64

المصدر : من اعداد الطلبة إستنادا :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :37 ،2017.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.
- List of exporters for the selected products,ITC calculation based on Comtrade statistic, International Trade Center .

(*)الأهمية النسبية للصادرات الغذائية= الصادرات الغذائية/ اجمالي الصادرات.

ويبين الجدول أعلاه أن صادرات الصناعة الغذائية في الجزائر تكتسي الأهمية النسبية بالنسبة لإجمالي صادراتها حيث سجلت 1.52% سنة 2016 الا أنها إرتفعت هذه النسبة سنة 2020 لتحقق 5.06% نتيجة إعتماد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية في المقام الأول، ومقارنة مع بعض الدول في العالم عين من دول الإتحاد الاوروبي المتقدمة و دول جنوب شرق آسيا (الصين ، اليابان) و الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يتعلق دول الاتحاد الاوروبي نجد أن ألمانيا سجلت 14.39% و11.15%خلال سنتي 2016 و 2020 على التوالي وتأتي في المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي تليها المملكة المتحدة ثم فرنسا وتأتي ايطاليا في الاخير ، إلا أن هناك إنخفاض في الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات والسبب الرئيسي راجع أزمة الكوفيد 19 التي تعرض لها العالم وخاصة دول الاتحاد الاوروبي والصين الولايات المتحدة الأمريكية ومخالفته من أثار اقتصادية سلبية .

أما فيما يتعلق بدولتي الصين واليابان فقد حققتا نسبتي 12.94% و12.35% خلال سنة 2016 وأيضا انحفضت نتيجة الأسباب سالفة الذكر ، على عكس الولايات المتحدة الامريكية إرتفعت نسبة الاهمية النسبية للصادرات الغذائية سجلت 9.07% بعد أن كانت قد سجلت 7.62% على الرغم كبر حجم صادراتها مقارنة بالقيمة المطلقة مع الاتحاد الأوروبي .

وعند مقارنة الجزائر بدول العالم المختارة نلاحظ أنها ضعيفة جدا ، ويعود ضعف هذه النسبة في الجزائر أو ضعف حجم الصادرات مقارنة بهذه الدول ، لعدة أسباب نوردها في :

- ضعف البنية الأساسية اللازمة في المؤسسات الصناعية والأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بالتطور الإنتاجي الصناعي وكيفية تسويقه؛
- انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة في كل من دول المغرب العربي مقارنة بالطاقات الإنتاجية الضخمة بدول المقارنة ؛
- صعوبة نفاذ الصادرات المغاربية للأسواق العالمية المحاطة بسياج من الحواجز الجمركية وغير جمركية، والاعتماد على نظام الحصص المقرر بموجب النظام المعمم للتفضيلات؛
- فقدان التكامل بين الصناعة الغذائية والصناعة التحويلية وذلك على عكس من الاتحاد الأوروبي و و.م.أ اللتين تتركز تجارتهما في الداخل بين فروع الصناعة الغذائية و الصناعات التحويلية الأخرى؛
- اتسام الصناعة التحويلية بشكل مجمل بأنها صناعات بسيطة ذات قيمة معرفية متدنية ترتكز على كثافة العمالة في الصناعات القائمة؛
- عدم تسايرها لتطور متطلبات أذواق المستهلكين وتكاد تخلو من أي تجديد أو إبتكار ؛
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية بالمقارنة مع بعض الدول المتقدمة اقتصاديا بسبب تدني المستوى التكنولوجي والانتاجي.

أما بالنسبة للقدرة التنافسية لكل من الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ، الصين واليابان و **و.م.أ** مقارنة بالدول الأخرى في السوق العالمية وبالنظر للجدول رقم(2-26) فقد سجل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA مايلي:

الجدول رقم (2-26): نتائج الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ودول محل المقارنة خلال سنتي2016 و2020

الدولة	الجزائر	المانيا	فرنسا	ايطاليا	المملكة المتحدة
RCA(2016)	0.192	1.819	1.498	1.608	1.120
RCA(2020)	0.762	1.679	1.484	1.560	0.786

الدولة	الصين	اليابان	و.م.أ
RCA(2016)	1.635	1.561	0.963
RCA(2020)	1.709	1.578	1.365

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا لمعطيات الجدول رقم (2-25)

يتضح من الجدول أعلاه أن ألمانيا تمتاز بميزة نسبية ظاهرة في الصناعات الغذائية حيث تتصدر المجموعة المختارة من هذه الدول الأوروبية خلال سنة 2016 والتي قدرت بـ1.819% تليها الصين و ايطاليا ثم اليابان بـ 1.635% ، 1.608% ، 1.561% على التوالي ، أما في الدول المتبقية 1.498% لفرنسا و 1.120% للمملكة المتحدة، وأما في **و.م.أ** قدرت بـ0.963% ، والجزائر سجلت نسبة قدرها 0.192 %حيث أن النسبة الدنيا المسجلة للميزة النسبية الظاهرة للجزائر راجعة الى عدم الاستفادة من النمو المحقق في قطاع الفلاحة حيث بلغ 16,4 %من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي مقارنة بـ 15,6 % في 2015، لكنها لم تساهم، في 2016، اما في سنة 2020، نلاحظ تحسن الميزة النسبية الظاهرة في دولة الصين وهي الأفضل مقارنة بالدول المختارة لتحقق 1.709% تليها ألمانيا 1.679% والملاحظ انخفاض الميزة النسبية الظاهرة في الدول الاوروبية بسب الازمة الصحية التي تاثرت بها هذه الدول ، إلاأن الملاحظ أيضا تحسن الميزة في **و.م.أ** بسبب زيادة الصادرات الزراعية لدول الاوروبية والعالم ، اما في الجزائر هناك تحسن ملحوظ خلال سنة 2020 لتحقق 0.769%.

2.3. مؤشر قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق MS

وسيتم الاعتماد في هذا الجانب على مؤشر الحصة من السوق **MS** الذي يقيس صادرات بلد معين في سوق ما، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{MS}^{j}_{ik} = X^{j}_{ik} / M^{j}_{k}$$

حيث أن:

X^{j}_{ik} ⟵ صادرات الدولة i من السلعة k للسوق j

X^{j}_{k} ⟵ إجمالي واردات السوق j من السلعة K

ونحاول قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية لكل من الجزائر و و.م.أ بالنسبة لسوق الاتحاد الأوروبي حيث ويوضح الجدول رقم (2-27) قيمة الصادرات للصناعات الغذائية الموجهة للاتحاد الأوروبي من قبل كل الجزائر و و.م.أ وبتطبيق المؤشر الثاني الخاص باحتساب الحصة السوقية للصناعة الغذائية لكل من الجزائر وتونس و المغرب و و.م.أ في سوق الاتحاد الأوروبي نحصل على النتائج الموضحة في هذا الجدول الذي يبين نتائج هذا المؤشر لكل من هذه الدول ، مع العلم أن قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من الصناعات الغذائية الداخلة في إحتساب قيمة هذا المؤشر قد بلغت خلال العام2016 ما يقدر بـ 476123.952 مليون دولار، والجدول يوضح ذلك

الجدول رقم (2-27): صادرات الصناعة الغذائية لكل من الجزائر وو.م.أ الموجهة للاتحاد الأوروبي خلال العام 2016 و2020

الوحدة: مليون دولار

البند / الدولة	صادرات الصناعة الغذائية الموجهة للاتحاد الأوروبي سنة 2016	صادرات الصناعة الغذائية الموجهة للاتحاد الأوروبي سنة 2020	مؤشر الحصة السوقية MS(2016)	مؤشر الحصة السوقية MS(2020)
الجزائر	84.781	104.256	0.0002	0.0003
و.م.أ	9681.787	10254.354	0.01	0.025

المصدر : من إعداد الطلبة استنادا :

- List of exporters for the selected products,ITC calculation based on Comtrade statistic, International Trade Center .

نلاحظ أن نسبة والجزائر قدرت بـ 0.0002 و 0.0003 خلال سنتي 2016 و2020 على التوالي وهذا ما يدل على أن القدرات التنافسية للجزائر في سوق الاتحاد الأوروبي بالذات هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع و.م.أ، وذلك على الرغم من قربهما الجغرافي من الدول الأوروبية ، و يلاحظ ضعف هذه المعدلات بشكل عام ، فحتى أكثر الدول قيمة لهذا المؤشر لم تتجاوز حصتها السوقية من واردات الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العربية

سنحاول في هذا المطلب تحليل تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، وتبيان مدى تنافسية هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي ، مع تناول أهم مؤشرات التنافسية للقياس ، كما يتم التطرق الى تحليل مصفوفة swot والغاية توضيح نقاط القوة و الضعف لقطاع الصناعات الغذائية .

1. تحليل التجارة الخارجية والزراعية الغذائية في الوطن العربي

تؤثر التجارة بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كل بُعد من أبعاد الأمن الغذائي (الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار)، ويمكن أن تساعد التجارة الغذائية بين الدول العربية، وبينها وباقي دول العالم في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض عبر البلدان،وتحسين توافر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في إستقرار الأسعار. وبصفة عامة تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو تنافسية، وتقوم كذلك باستيراد ما تحتاجه من سلع غذائية أخرى.

ويشهد العالم تعددا في الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية. كما أن قواعد التجارة أصبحت أكثر تعقيدا من أي وقت مضى، وتستخدم العديد من الدول المنتجة الرئيسية للأغذية مختلف أدوات وسياسات التجارة في أوقات الأزمات الغذائية لضمان الغذاء المتاح و سهولة الحصول عليه.[1]

وتأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بين سنتي 2020 و2021 وخلال الربع الأول من سنة 2022 بالتقلبات التي شهدتها تجارة السلع الغذائية والزراعية العالمية نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا، وآثار الحرب الروسية الأوكرانية.

وتوضح بيانات الجدول (2-28) تراجع قيمة كل من الصادرات والورادات الغذائية بين سنتي 2020 و2021 ، في ظل التراجع الذي شهدته التجارة الدولية بين هذين سنتين ، ففي الوقت الذي إرتفعت فيه قيمة الصادرات الزراعية قليلا بنحو0.6% بين عامي 2020 و2021 ، تراجعت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية وقيمة الصادرات البينية بنحو 9.3% و 33.4% على الترتيب .[2]

والجدول التالي يوضح قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية الغذائية في الوطن العربي لسنتي 2020 -2021؛

الجدول رقم (2-28) : قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية الغذائية في الوطن العربي لسنتي 2020 - 2021

الوحدة : مليار دولار

	2020	2021	معدل التغير بين عامي 2020 و2021
الصادرات الكلية	837.64	945.37	12.9
الصادرات الزراعية	50.57	50.86	0.6
الصادرات الغذائية الرئيسية	20.67	18.60	-9.26
الصادرات الغذائية البينية	15.67	10.44	-33.38
الواردات الكلية	769.02	729.85	-5.09
الواردات الزراعية	122.20	116.39	-4.75
الواردات الغذائية الرئيسية	67.55	67.18	-0.56
الواردات الغذائية البينية	15.17	10.75	-29.08

المصدر : منظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية ، المجلد :40، 2021.

وقد بلغت قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية في سنة 2021 نحو 18.6 مليار دولار ، مقارنة بنحو 20.67 مليار دولار سنة 2020 ، ومن ثم إرتفعت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات الغذائية بين سنتي 2020-2021 من نحو 8.78% إلى نحو 9.20%.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، الخرطوم ، السودان ، 2021 ، ص:25.

[2] نفس المرجع ونفس الصفحة .

أما قيمة الواردات فقد تراجعت قليلا بين هذين السنتين بنحو 0.56% ، من نحو 67.55 مليار دولار إلى نحو 67.18 مليار دولار .

والشكل الموالي يوضح تطور كمية وقيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2017 -2021

الشكل رقم (2-8) : تطور كمية وقيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2017 - 2021

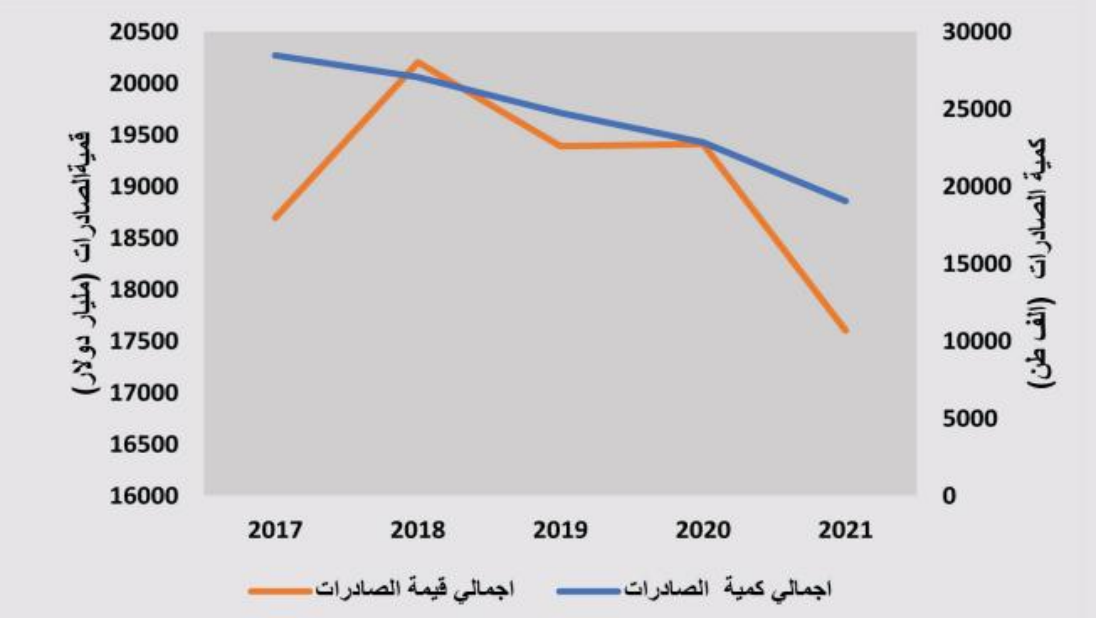

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، الخرطوم ، السودان ، 2021 ، ص:25.

أن كميات وقيم صادرات العديد من السلع الغذائية الرئيسية قد اتجهت نحو التراجع خلال الفترة 2017 - 2021 ، وقد بلغ التراجع أعلاه بين سنتي 2020 و 2021 حيث تراجعت كمية الصادرات بنحو16.6% وتراجعت قيمتها 9.3% وقد قدر متوسط معدل التراجع السنوي خلال تلك الفترة بنحو 10% لكمية الصادرات ونحو 2% لقيمتها .[1]

2.قياس تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشر الامن الغذائي في السوق العربية

هذه المؤشرات لقياس التنافسية الصناعية ، مع مقارنتها بالأسوق العربية

1.2. مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة RCA : من خلال تحليل الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر و ومقارنتها بدول مختارة من الوطن العربي خلال سنتي 2019 و2020 ، والجدول أدناه يوضح أن صادرات الصناعة الغذائية لموريتانيا تكتسي الأهمية النسبية بالنسبة لإجمالي

[1] نفس المرجع ، ص:26.

صادراتها حيث سجلت 34.82% سنة 2019 بالرغم أنها انخفضت سنة 2020 لتحقق 24.24% على الرغم من صغر حجم صادراتها تليها في ذلك المغرب بنسبة 20.43% سنة 2019 ، لتترتفع سنة 2020 لتحقق 21.19 % ، ثم تليها جمهورية مصر العربية بـ15.81% سنة 2019 مع تحسن سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية لتحقق 18.08% سنة 2020.

والملاحظ خلال هذين السنتين التحسن الملحوظ في تونس لتحقق لأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في تونس نسبة زيادة من 5.99 % الى 12.74% خلال سنتي 2019 و2020 على التوالي

الجدول رقم (2-29) : الأهمية النسبية للصادرات الغذائية بالنسبة لإجمالي الصادرات في الجزائر ومقارنتها بدول مختارة من الدول العربية خلال سنتي 2021-2020

الوحدة: مليون دولار

البند الدولة	الصادرات الغذائية		اجمالي الصادرات		الأهمية النسبية للصادرات الغذائية%*	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجزائر	410.6	477.62	35823.54	22483.08	1.14	2.12
تونس	939.72	1762.429	15675.51	13828.83	5.99	12.74
المغرب	6048.41	6196.28	29592.49	29232.00	20.43	21.19
موريتانيا	1006.69	714.55	2890.63	2946.81	34.82	24.24
مصر	5037.93	4850.56	31850.95	26815.14	15.81	18.08
السعودية	3256.18	3133.69	251800.45	176507.50	1.29	1.77
الامارات	7961.85	8259.73	315942.72	335296.90	2.52	2.46
قطر	27.98	28.492	72934.95	51504.15	0.03	0.05
الوطن العربي	30977.1	32305.42	1013331.422	837649.782	3.05	3.85
العالم	1315292.951	1162525.845	18591310.421	17492204,376	7.07	6.64

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021.

(*)الأهمية النسبية للصادرات الغذائية= الصادرات الغذائية/ اجمالي الصادرات.

ويلاحظ أن الدول العربية خاصة دول الخليج العربي نسب الأهمية النسبية للصادرات الغذائية ضعيفة جدا ودولة قطر في المرتبة الأخيرة والسبب يرجع في هذه لعدم الاهتمام بالصناعات الغذائية والاهتمام بقطاعات أخرى قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات (السياحة ، الخدمات ، ...) ، و تأتي الجزائر في المراتب الأخيرة بنسبة 2.12% سنة 2020 بالرغم من التحسن مقارنة بسنة 2019 التي حققت 1.14% ، وهذا

نتيجة اعتماد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية في المقام الأول، ويعود ضعف هذه النسبة في الجزائر لاسباب المذكورة سالفا.

وسيتم قياس القدرة التنافسية في الجزائر في مجال الصادرات الغذائية ومقارنتها بالسوق العربية بشكل خاص خلال الفترة 2019 -2020 وتحليل مدى تنافسية قطاع الصادرات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي .

والجدول الموالي يوضح نتائج الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية خلال سنتي2019 و2020

الجدول رقم (2-30): نتائج الميزة النسبية الظاهرة RCA في الجزائر ومقارنتها بالدول العربية خلال سنتي2019 و2020

الدولة	الجزائر	تونس	المغرب	موريتانيا	مصر
RCA(2019)	0.373	1.963	6.698	11.416	5.183
RCA(2020)	0.550	3.309	5.503	6.296	4.696
الدولة	**السعودية**	**الامارات**	قطر		
RCA(2019)	0.422	0.826	0.009		
RCA(2020)	0.459	0.638	0.012		

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا لمعطيات الجدول رقم (2-29)

يتضح أن دولة موريتانيا تمتاز بميزة نسبية ظاهرة في الصناعات الغذائية حيث تتصدر الدول العربية المختارة بنسبة 11.416 % سنة 2019 رغم تباطؤ وتيرة نمو قطاع الصناعة التحويلية في المجمل بنسبة 6.296% خلال سنة 2020 نتيجة الانخفاض الذي سجله القطاع الفلاحي خلال أزمة الكوفيد 19 ، تأتي المغرب في المرتبة الثانية بنسبة 5.503% رغم الانخفاض الذي سجلته القطاعات الصناعية الفلاحية والغذائية .

وإحتلت كل من مصر والسعودية ، الامارات وقطر و الجزائر المراكز المتوالية بنسب 5.183% ،0.42% ، 0.82% ،0.009 % ، 0.373% ، على الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر لسنة2019 ،أما سنة 2020 هناك تحسن لكل من دولة السعودية،الامارات،قطر حيث أن النسبة الدنيا المسجلة للميزة النسبية الظاهرة للجزائر راجعة الى عدم الاستفادة من النمو المحقق في قطاع الفلاحة.

2.2. مؤشر قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق MS : هنا نحاول قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية للجزائر و قياس القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق MS الموجهة للدول العربية والمبينة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-31): صادرات الصناعة الغذائية للجزائر الموجهة للدول العربية خلال العام 2019 و2020

الوحدة: مليون دولار

البند / الدولة	صادرات الصناعة الغذائية الموجهة للدول العربية سنة 2019	صادرات الصناعة الغذائية الموجهة للدول العربية سنة 2020	مؤشر الحصة السوقية MS(2019)	مؤشر الحصة السوقية MS(2020)
الجزائر	26.824	37.126	0.03	0.05

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا :

- List of exporters for the selected products،ITC calculation based on Comtrade statistic, International Trade Center .

ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق MS الموجهة للدول العربية هي ضعيفة جدا والتي قدرت بـ0.03 سنة 2019 بحيث زادت بنسبة ضئيلة لسنة 2020 لتصبح 0.05

3.تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وفق مصفوفة swot في الدول العربية والجزائر

وهنا نحاول تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للدول العربية من جهة ومن جهة أخرى الجزائر تحليل هذه النقاط وفق مصفوفة swot

1.3. تحليل القدرة التنافسية للصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وفق swot في الدول العربية

تم إجراء تحليل تفصيلي لـ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لتنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية(2008- 2018) ، وفيمايلي بيان للملامح العامة :

1.1.3.نقاط القوة : ومن أهم النقاط القوة نوردها في :[1]

- وجود مؤسسات راسخة في العديد من المجالات في الدول العربية تشتمل على بنية تحتية جيدة وموظفين مدربين تدريبا جيداً وذوي خبرة، وتتلقى الدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وعددٍ من المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية؛
- توفر تشريعات للتنمية الزراعية المستدامة لدى العديد من الدول العربية، بما في ذلك دعم توجيه السياسات؛
- تتمتع المنطقة العربية بموقع جغرافي ملائم يتيح الوصول إلى الأسواق على نطاق واسع؛
- وجود مؤسسات قطاع الخاص واعدة؛
- تتمتع بعض البلدان بالموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الغني؛

[1] جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030)** ،2019، القاهرة ، مصر ، ص ص :18،19.

– وجود مؤسسات لبناء القدرات مدعومة بطيف واسع من الخبرات الزراعية العربية التي تعزز أنشطة التدريب؛

–زيادة الوعي بين الدول العربية للمشاركة في الأجندة التنموية العالمية، بما في ذلك صيانة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

2.1.3. نقاط الضعف : ومن نقاط الضعف ممثلة في :

- تعاني المنطقة من ظروف طبيعية هشة، وتحديداً ندرة المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ؛
- النزاعات القطرية وعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي؛
- محدودية و/ أو عدم فاعلية البنى التحتية والخدمات الزراعية ؛
- ضعف روح المبادرة والمهارات المبتكرة ؛
- عدم اليقين المتعلق بنظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية؛
- نقص الموارد البشرية، وعدم كفاية الروابط الخارجية مع المؤسسات المتخصصة ومشاركة محدودة من القطاع الخاص؛
- ضعف معايير وتدابير سلامة الغذاء؛
- محدودية أنشطة المعالجة الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة؛
- عدم كفاية التشريعات والسياسات الزراعية العربية الداعمة؛
- نقص و/ أو ضعف نظم المعلومات الزراعية.

3.1.3. الفرص : وأهم الفرص في المنطقة العربية ممثلة في :

- توفر إمكانات جيدة لمزيد من التعاون مع المجتمع الدولي في العديد من الاهتمامات التنموية؛

– وجود مساحة واسعة لإعتماد وتبني التكنولوجيا العالية، والاستثمار والأسواق الزراعية العالمية المنضبطة بمعايير الجودة؛

– سهولة الحصول على المعرفة والمبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات الزراعية الجديرة بالثقة؛

– توفر إطار عمل داعم لسياسة أهداف التنمية المستدامة يشملً فرصاً قيمة لتحقيق تنمية اقتصادية قوية، ويوفر حيزاً سياسيا لدعم الاستدامة على المدى الطويل،ويعزز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ؛

– تتضمن أجندة التنمية المستدامةً فرصا غنية للتدريب وبناء القدرات، والمساعدة في الزراعة المستدامة؛

– استعداد كثير من المنظمات للمساعدة في تنمية المناطق الريفية - في إطار منظمة التجارة العالمية وأهداف التنمية المستدامة والمعهد الدولي للزراعة الأسرية– وتوفير أنواع مختلفة من الدعم للمناطق الريفية والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد.

4.1.3. التهديدات : وأهم التهديدات التي تواجهها مبينة في التالي :[1]

- تغير المناخ والتصحر وتداخلهما مع مخاطر التلوث واستخدام الأراضي غير المناسب من قبل المستثمرين، وتدفقات اللاجئين التي تهدد الموارد الطبيعية؛
- تعقيدات حقوق الملكية الفكرية التي تقيد الحصول على التقنيات القيمة؛
- هروب رؤوس الأموال والحجر على الأراضي الزراعية في بعض البلدان، وعدم إمتثال المستثمرين لمبادئ الاستثمار المسؤول؛
- صرامة متطلبات الجودة والسلامة في الدول المستوردة؛
- تقييد التجارة العربية، وتقلب الأسعار الزراعية العالمية، والتغيرات في الطلب العالمي؛
- تعارض بعض السياسات المحلية مع شروط المانحين ومقدمي المساعدات الخارجية مما يؤدي إلى تعطيلها؛
- توفر فرص مجدية للعمل في الخارج تشجع على هجرة الخبرات العربية المؤهلة.

2.3. تحليل القدرة التنافسية الصناعات الغذائية لتحقيق الامن الغذائي وفق swot في الجزائر

حسب دراسة قام بها خبراء إقتصاديين من خلال الجلسات الأولى للصناعات الغذائية تحت رعاية وزير الصناعة وترقية الاستثمارات ومن خلالها قاموا بتحليل نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديات في :[2]

1.2.3. نقاط القوة : والمبينة وفق هؤلاء الخبراء في التالي :

- يتميز هذا الفرع بتعدد نشاطاته، ما ينعكس على تعدد فرص الاستثمار فيه ؛
- يساهم في تلبية الاحتياجات المباشرة والمستمرة من المنتجات الغذائية، يبعث إلى توسيع حجم الإنتاج في هذا الفرع من يوم إلى آخر؛
- تميزت الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفرع، بسياسات داعمة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛
- التوزيع المتكافئ للمنتجات الغذائية في مختلف أنحاء الوطن؛
- تقليص البطالة عن طريق جذب اليد العاملة إلى هذا القطاع؛
- المخططين الوطنيين التنمية الفلاحية PNDA " ، PNDAR قاما بتدعيم الانطلاقة من جديد لهذا الفرع، وعن طريق تدعيم صادرات المواد الزراعية؛

2.2.3. نقاط الضعف : وأهم هذه النقاط مايلي :

- غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما؛
- ضعف مردودية الإنتاج، تؤدي إلى تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية؛
- رداءة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات؛

---

[1] نفس المرجع ، ص:20.

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص:123.

-غياب مقاييس ومعايير الجودة، وقلة المؤسسات التي تراعيها؛

– سوء تسيير المخزون، وضعف سياسات التسويق إلى جانب غياب الرقابة؛

– القطاع العام غير متجدد، ويعتمد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة ؛

– ترتكز الصناعات التحويلية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة المحروقات والبترو كيمياويات ، وهذا بفضل كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا نتيجة توفر موارد النفط والغاز ، ومشاريع إستثمارية أطلقت خلال السنوات السابقة ؛

– تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى ، والتي من بينها صناعة الإسمنت وصناعة الصلب ، وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

– تتوجه الصناعات التحويلية في الجزائر إلى صناعات متنوعة نسبيا ، من خلال تلبية إحتياجات السوق المحلي ، وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من القاعدة الصناعية ، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد ، كالصناعات الغذائية ؛

– تتكون الصناعات التحويلية الأخرى من صناعات الكيمياويات وصناعة الأسمدة وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ، ولقد إرتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا تقدما ، مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية والميكانيكية .[1]

3.2.3. الفرص : والفرص ممثلة في التالي : [2]

– هناك علاقة مباشرة مع المستهلك، وذلك عن طريق الأساليب الجديدة للتجارة والتوزيع ؛

– تطور أطراف السوق الخارجية، خاصة مع دول الإقليم؛

– خلق فرص عمل من خلال مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛

– زيادة المنافسة في هذا الفرع، تؤدي إلى زيادة الإبداع، والاختراع، والجودة؛

– مكانته ووضعيته ضمن النسيج الصناعي الجزائري، تؤدي إلى تطوره المستمر؛

– الطلب المتزايد على منتجات الصناعات الغذائية، والدور الكبير الذي يلعبه في تقليص المشكلة.

4.2.3. التهديدات : ومن أهم التهديدات مايلي :[3]

- التبعية شبه الكلية للواردات من المواد الأولية؛

- تغيرات مستويات الأسعار العالمية للغذاء، وما ميزها من أسعار خيالية يصعب التنبؤ بها؛

---

[1] الهادي براي و عبد القادر خليل ، **تشحيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة : 1990-2016** ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية

[2] عبد الحفيظ كينة ، مرجع سبق ذكره ، ص:125.

[3]

- التأثير البالغ للضريبة الجمركية من المبلغ المصرح به؛
- الأزمات (المالية ، النفطية ،الكوفيد 19) تسببت في نقص السيولة البنكية والمتداولة؛
- خطورة تشويه صورة المؤسسة أمام المستهلك؛
- الإحتكار القانوني لبعض مواد التحويل، وخاصة ذات الاستهلاك الواسع.

الخلاصة:

في هذا الفصل تطرقنا الى تطور قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر: واقعها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ، بالاضافة الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر للفترة 2001-2015 ، والتعرف على الاستراتجيات الموجهة للفترة 2015-2020.

والتطرق ايضا إلى مساهمة الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك العالي في تحقيق الأمن الغذائي، والى تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العالم والاتحاد الاوروبي ، و تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر مقارنة بدول العربية، وبينت أن القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق MS الموجهة للدول العربية هي ضعيفة جدا والتي قدرت بـ0.03 سنة 2019 بحيث زادت بنسبة ضئيلة لسنة 2020 لتصبح 0.05 ،و أن النسبة الدنيا المسجلة للميزة النسبية الظاهرة للجزائر تحسن سنة 2020 بـ 0.550 بعد أن كان قد حققن سنة 2019 نسبة قدرها 0.373.

كما تم تحليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وفق مصفوفة swot في الدول العربية والجزائر من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية(2008- 2018) الصادر من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، واوضحت نقاط القوة ، الضعف والتهديدات ، والفرص .

الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو محاولة مدى نجاح استراتيجية تنافسية قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح مدى مساهمة تنافسية الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي ،

و تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد ، التي توفر المواد الأولية، وتضمن التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، من جهة، وضبط الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. كما يعتبر عنصرا محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي، إلا أن هذا القطاع تنافسيته غير ملائمة من خلال مؤشرات التنافسية في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العالم

❖ **إختبار صحة الفرضيات:**

- تشير الفرضية الأولى أن هناك عدة مفاهيم ومضامين من طرف خبراء إقتصاديين ومنظمات اقيليمة ودولية في تحديد مفهوم دقيق لفرع الصناعات الغذائية و والتنافسية الصناعية و إشكالية الامن الغذائي ومؤشراته بتصنيفاتها ، فرع من فروع الصناعات التحويلية، حيث تعد جسر بين أهم قطاعين وهما القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، والتنافسية الصناعية توضح قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولي..
- نصت الفرضية الثانية مقومات الصناعات الغذائية يبدو أنها متوفرة كوفرة المواد الخام الزراعية والحيوانية والمائية ، وهو مايؤهلها لتلعب دورا بارزا في تقليص الفجوة الغذائية ، ومن خلال الدراسة تبين توفر بها كافة المقومات الصناعية وعلى رأسها المواد الخام، حيث قامت بالعمل على تطوير المعدات والأيد العاملة عوامل الطبيعية، حيث أن لها مجموعة عناصر ولكل عنصر منهم مجموعة تأثيرات على النشاط الصناعي وغيرها من المقومات الأخرى .
- كما نصت الفرضية الثالثة أن الصناعات الغذائية ذات أهمية اقتصادية لتنوع منتوجاتها وضرورة إستهلاكها، وبالتالي فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي تكون معتبرة، إلا أن هذا القطاع في الجزائر ضعيف في نسبة مساهمته ، وبينت الدراسة أن الصناعات الغذائية تطورت تطورا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الانتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولايمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، بحيث أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية بوتيرة ضعيفة جدا إذ لم تتعدى 3% خلال الفترة 2009 -2020 ، كما يتضح لنا أيضا نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في قطاع الصناعات الغذائية.

- وتشير أيضا الفرضية الرابعة ، ملامح تنافسية قطاع الصناعات الغذائية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائرغير ملائم مقارنة ببعض دول العالم ، وعند مقارنة الجزائر بدول العالم المختارة سواء دولية أو عربية في الدراسة نلاحظ أنها ضعيفة جدا ، ويعود ضعف هذه النسبة في الجزائر الى ضعف حجم الصادرات مقارنة بهذه الدول .
- وتشير الفرضية الرابعة هناك عدة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لتنافسية هذا القطاع لتحقيق وعدم تحقيق الأمن الغذائي ، وهو أثبت من خلال مصفوفة swot

❖ **النتائج :**

يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- توصلت الدراسة الى أن الصناعة الغذائية في الجزائر تتصف بمجموعة من الخصائص هي التمركز الجغرافي وعدم التنوع في الهيكل الانتاجي والتوجه للتصدير ،اضافة الى ضعف الارتباط بينها وبين قطاع الصناعة التحويلية وانخفاض التكلفة المتغيرة وقلة الاستثمارات وعدم التنوع في المواد الاولية؛
- التنافسية الصناعية للقطاع هي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية ، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية "، وتتميز بمزايا ناشئة عن تموقع (ميزة التموقع) محركات النمو (رأس المال البشري، الإبتكار) ؛
- توصلت الدراسة الى أن مؤشرات الأمن الغذائي العالمي (GFSI): يأخذ حاليا (GFSI) في الاعتبار الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والمتمثلة في القدرة على تحمل تكلفة الغذاء ؛ توافره ؛ جودته وسلامته ؛ والموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء ، عبر مجموعة من 113 دولة ، ويدمج مؤشر (GFSI) لسنة 2021 فئة " الموارد الطبيعية المساعدة على الحصول على الغذاء " في الفهرس الرئيسي؛
- إعتماد إستراتيجية حديثة لتطوير فرع الصناعات الغذائية لتحسين الأمن الغذائي ، من طرف مجموعة البنك الدولي مع الشركاء لإنشاء أنظمة غذاء يمكنها توفير المواد الغذائية للجميع في كل مكان وفي كل يوم عن طريق تحسين وضع الأمن الغذائي، وتشجيع "الزراعة التي تراعي إعتبارات التغذية"، والارتقاء بمستوى سلامة الغذاء. والبنك الدولي هو أحد الممولين الرئيسيين لأنظمة الغذاء. في السنة المالية 2022، كانت هناك ارتباطات جديدة بقيمة 9.6 مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية من أجل قطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة بها؛
- وضعت الحكومة الجزائرية استراتجيات الموجهة للفترة 2015-2020 شرعت السلطات الجزائرية في عملية خصخصة 290 مؤسسة عمومية من إجمالي 942 مؤسسة في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة غذائية أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير؛

- يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات الواعدة المنبثقة عن قطاع الصناعة، التي تنتظرها إمكانيات كبيرة للمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي؛
- مثلت نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نسبة ما بين 2% و3%، وظلت هذه النسبة تعرف الثبات رغم التطور الذي عرفه قطاع الزراعة ، ويمكن القول أن الانخفاض في الانتاج راجع إلى تدهور القطاع العام يعود بسبب مجموعة من الصعوبات نذكر منها أن أدوات الانتاج المستخدمة من قبل هذا القطاع قديمة تحتاج إلى إعادة تجديد من خلال إستثمار منطقي للآلات الحديثة تتماشى وتطورات العصر ، مقارنة مع القطاع الخاص؛
- جاءت الجزائر في فئة البلدان ذات الأداء الجيد في مؤشر الأمن الغذائي لسنة 2021، وبخصوص مؤشر تحمل تكاليف الغذاء فقد حلت الجزائر في المركز 47 عالميا ، أين أرتقت في الترتيب بـ4 درجات ، وبلغت قيمة هذا المؤشر 77.9 نقطة بانخفاض قدره 0.3% عن سنة 2020، وهذا ما يعكس بداية التدهور في القوة الشرائية للفرد الجزائري؛
- أن صادرات الصناعة الغذائية في الجزائر تكتسي الأهمية النسبية بالنسبة لإجمالي صادراتها حيث سجلت 1.52% سنة 2016 الا أنها إرتفعت هذه النسبة سنة 2020 لتحقق 5.06% نتيجة إعتماد اقتصادها على الصناعات الاستخراجية في المقام الأول ،وعند مقارنة الجزائر بدول العالم المختارة نلاحظ أنها ضعيفة جدا ، ويعود ضعف هذه النسبة في الجزائر أو ضعف حجم الصادرات مقارنة بهذه الدول؛
- نلاحظ أن نسبة الجزائر من حصة السوق MS قدرت بـ 0.002 و 0.003 خلال سنتي 2016 و2020 على التوالي وهذا ما يدل على أن القدرات التنافسية للجزائر في سوق الاتحاد الأوروبي بالذات هي ضعيفة جدا بالمقارنة مع و.م.أ، وذلك على الرغم من قربهما الجغرافي من الدول الأوروبية؛
- إن القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الحصة من السوق الموجهة للدول العربية هي ضعيفة جدا حيث قدرت بـ0.03 سنة 2019 ؛

❖ **التوصيات والاقتراحات :**

يقتضي علينا في نهاية هذه المذكرة وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كمايلي:

- التركيز على انشاء وتطوير مشاريع الانتاج السلعي الصناعي والزراعي الموجهة اساسا نحو السوق المحلية وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان ومنها المشاريع الحيوية التي توفر الامن الغذائي ؛
- التركيز على المشاريع الاستثمارية التي تزيد من التكامل الاقتصادي بين الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي لزيادة الروابط التكاملية بين القطاعين وتحسين مستوى مساهمتها في الناتج المحلي؛
- التركيز على الصناعات الوطنية التي تعتمد المواد الخام والسلع الوسيطة المنتجة محليا ؛

- لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة قبل البدء في إنشاء المؤسسات الصناعية الغذائية لتحقيق النفع أكبر؛
- إعطاء مسألة الأمن الغذائي المحلي (الوطني) طابع السيادة الغذائية ، مايجعلها هدفا إستراتيجيا لدولة ؛
- اتباع سياسة حماية للمنتج المحلي بما يتيح قدرة حقيقية لتطويره وتحسين فرص وامكانات المنافسة في المستقبل ؛
- تقديم الدعم للمستثمرين في مشاريع الصناعات الغذائية وفق مساهمة هذه المشاريع الاستثمارية في عملية تحقيق اولويات واهداف التنمية الاقتصادية ومساهمتها في خلق فرص عمل جديدة؛
- إعادة برمجة وتنظيم الاعانات والقروض المدفوعة للأغراض الزراعية أو الصناعية كونها ساهمت إلى حد ما في تشوه الهيكل الإنتاجي مثل فقدان القيمة لبعض الجوانب الإنتاجية أو الأجور ، كأن تدفع هذه القروض أو الاعانات على أساس النمو المركز أو النوعي بدلا من تشتيتها على الأصناف المختلفة أو مايسمى بتنويع المحفظة ؛
- توفير الدعم من الحكومة للمنتجات المحلية لتشجيع الطلب عليها في الأسواق المحلية من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة التي لها بديل محلي بهدف توفير حماية فعلية للصناعات الغذائية ؛
- تشجيع مؤسسات الصناعات الغذائية على الالتزام بالمعايير ومواصفات الإنتاج العالمية مثل (ISO22000 وأنظمة تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP) لتحسين نوعية وجودة المنتجات وسلامتها ؛
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال اعتماد المعايير الدولية واستعمال التكنولوجيا الحديثة لتعبئة وتغليف المنتجات الغذائية وذلك من أجل ضمان سلامتها من جهة ، ولتحقيق فرص تحسين عرض هذه المنتجات في السوق الوطنية والدولية مما يزيد من تنافسيتها من جهة أخرى ؛
- تطبيق أنظمة الرقابة على المنتجات وضبط جودة ومواصفات المنتج في مختبرات قادرة على منح شهادات الجودة حسب المواصفات الدولية مما يودي الى تحسين الصورة الذهنية للمنتج المحلي لدى المستهلك الجزائري وبالتالي زيادة الطلب عليه في السوق المحلي؛
- إنشاء مراكز لدعم وتنمية الصادرات من أجل ممارسة دورا في ترويج وتسويق المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية ؛
- تركيز التنسيق في القضايا الغذائية والمشاكل التي تواجهها في الجزائر بين المراكز البحثية وبأبعادها كافة (الزراعية ، والبيطرية ، والتقنية والتكنولوجية ، والعلمية التطبيقية ، والاقتصادية والمالية ، والصحية) لتكتمل دائرة المنتج من كل صفاتها.

❖ **الافاق المستقبلية :**

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي إتضحت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والإهتمام نذكر منها:

- مامدى فعالية استراتيجية العناقيد الصناعية في دعم تنافسية فرع الصناعة الغذائية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ؟.
- مامدى أهمية تنافسية قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر ومقارنتها بدول مختارة من الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ؟.
- ماهي الاستراتيجيات والتحديات لنجاح الصناعات الغذائية لتحقيق ترابط بين القطاعات الإنتاجية والتنويع الافتصادي لحل اشكالية الأمن الغذائي في الجزائر ؟.
- ماهي الاستراتيجيات المثلى لنجاح تنافسية قطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات من جهة وتعزيز الأمن الغذائي المستدام ؟.
- مامدى انعكاس تنافسية الصناعات الغذائية على بعض مؤشرات الأمن الغذائي لمجموعة من الدول المختارة ؟.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

أ) الكتب :

1- السماك محمد أزهر ، **جغرافية الصناعة بمنظور معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2008

2- حسن راوية ، **الموارد البشرية :رؤية مستقبلية** ، بدون طبعة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2004.

3- حسن سلطان فولي ، **جغرافيا الصناعة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008.

4- سعيد السمك محمد أزهرو عباس التميمي علي ، **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.

5- عبد الخالق جودة وآخرون، **الصناعة والتصنيع في مصر الواقع والمستقبل حتى عام** 2020، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2005.

6- عبد الحميد عايب وليد ، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،2010

7- عبد المجيد قدي ، **الاقتصاد البيئي** ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010

8- نوري الحكيم عبد الحسين ، **دراسات في الزراعية العراقية (الزراعية المستقبلية الجزء الأول)** ، 2013.

ب) اطروحات ومذكرات :

1- بن عمارة أحلام ،" **تقييم وظيفة التسويق الدولي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص : تجارة دولية وتسويق دولي ، 2020)

2- بن موسى بشير ، " **التكامل الاقتصادي الإقليمي كآلية لدعم القدرة التنافسية للصناعة التحويلية (دراسة حالة دول المغرب العربي)**"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي :2018/2017)

3- سالت محمد مصطفى ،" **التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح** " ، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية ، تخصص : إقتصاد زراعي ، قسم : العلوم الزراعية ، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية :2017/2016)

4- سلامي أسماء ، " **تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكاساتها على الأمن الغذائي في الجزائر** "،(أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : إقتصاد كمي ، جامعة ورقلة ، السنة الجامعية :2022/2021)

5- عبدات عبد الوهاب ، " **واقع الصناعات الغذائية وأفاق تطورها في الجزائر** " ، (دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : التخطيط ، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2011/2010)

6- غربي فوزية ، " **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية** " ، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008)

7- فضيل فارس ،"**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر، والمملكة العربية السعودية**"،(أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004)

8- فوزي عبد الرزاق ، " **الأهميةالاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر** " ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية :2007/2006)

9- كاكي عبد الكريم ،" **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** " ، (مذكرة ماجستير في تخصص : تجارة دولية ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغرداية ، الجزائر ، السنة الجامعية ، 2011/2010)

10- كينة عبد الحفيظ ،" **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر** "، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2013/2012)

11- نصير أحمد ، " **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة :1990-2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 3 ، 2014)

ج) مجالات علمية :

1- براي الهادي و خليل عبد القادر ، **تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة : 1990-2016** ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد :20، جوان 2017

2- بكدي فاطمة ، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد الثالث عشر ، جوان 2013

3- بن الشيخ مريم وحمزة جعفر ، **تحديات قطاع الصناعات الغذائية وتحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا** ، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة ، جامعة الأغواط ، المجلد :05، العدد: 01، 2022

4- بن حراث حياة و دردور أمال ، **التنافسية الصناعية في ظل التغيرات العالمية (منظور نظري)** ، مجلة دفاتر بوادكس POIDEX ، الصادرة عن : جامعة مستغانم ، العدد:01 ، أكتوبر 2012

5- **بن يزة يوسف ، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية الصادرة عن : جامعة باتنة 1، العدد :38، جوان 2018

6- **بوعزيز عمر ، تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات الأمن الغذائي باستخدام التحليل العنقودي المرمي للفترة :2015-2020** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، الصادرة عن : معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بافلو ، الجزائر ، المجلد :06، العدد:02 ، ديسمبر 2022

7- بوزيدي لمجد و نجيب نور الدين ، **مفاتيح لإنعاش تنافسية مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كأداة لخلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات** ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، الصادرة عن : مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، العدد:04 ، ديسمبر 2016

8- **بولودان عبد الرزاق و بورويسة ياسين ،الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات التسويق وإستمرار العبز الغذائي** ، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية ، الصادرة عن : مخبر الاتصال والأمن الغذائي ، كلية علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 03، المجلد الأول ، العدد الثاني ، جوان 2020

9- **تواتي يعقوب ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة السياسة العالمية ، الصادرة عن : مخبر الدراسات السياسية والدولية جامعة إمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، المجلد :06، العدد:01 ، السنة 2022

10- **تومي صالح وشقبقب عيسى ، محاولة بناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد:2 2005،1، الجزائر

11- حاجي أسماء وبوعزيز ناصر ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الصادرة عن : جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ،

12- حاجي أسماء وبوعزيز ناصر ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة : 2009-2015**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، العدد :20، الجزائر

13- حملاوي حميد وعمرون وسام ، **أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وأفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015** ، مجلة دراسات إقتصادية ، الجزائر، المجلد :20 العدد :02 ، ديسمبر 2019

14- حمودة أم الخير و بيرش أحمد ، **الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي** ، مجلة دفاتر إقتصادية الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجلفة ، الجزائر، المجلد :10، العدد :01، 2019

15- راضي الفاضلي محمد مطلب ، **دور الصناعات الغذائية في تحقيق الترابطات بين القطاعات الانتاجية والتنويع الاقتصادي في العراق** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة الستنصرية ، العراق ، السنة التاسعة عشرة ، العدد السبعون ، أيلول 2021

16- رحماني جهادو ديب كمال ، **دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر** ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، الصادرة عن : المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر ، المجلد :10، العدد:1، 2022

17- زقاي وليد ، **أثر تحرير أسعار الحليب على تنمية شعبة الحليب في الجزائر** ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد :13 ، العدد:01، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2020

18- قرون نورهان ، **قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر-دراسة تحليلية (هيكل – سلوك)** ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، المجلد : 08، جامعة الجزائر3، 2017

19- قش فائزة ، **توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية** ، مجلة دراسات اقتصادية ،الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 02 ، الجزائر ، المجلد: 06 ، العدد : 06، جوان 2019

20- قطاف سهيلة وبوزرورة ليندة ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي** ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، الصادرة عن : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر العدد :02 ، ديسمبر 2019.

21- قوريش نصيرة ، **أبعاد وإستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد: 05 ، جامعة الشلف ،الجزائر ، 2008

22- سفيان حنان ، **تحليل واقع إنتاج الحبوب في الجزائر 1999-2015** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات اقتصادية 36(02) ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2018.

23- مخضار سليم ، **تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر(دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)** ، مجلة المالية والأسواق ، الصادرة عن : جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر ، المجلد :03 ، العدد:01 ، مارس 2016

24- مراد ناصر ، **سياسات الأمن الغذائي في الدول النامية –حالة الجزائر-** ، مجلة جديد الاقتصاد ، الصادرة عن : الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، العدد : 05، الجزائر ، ديسمبر 2010

25- مهيدي حسينة و بن زيدان حاج ، **دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر** ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، الصادرة عن : جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، الجزائر ، المجلد :03، العدد :01 ، جوان 2019.

د) الملتقيات الوطنية والدولية

1- بن موسى بشير و نصير أحمد ، مداخلة بعنوان : **مخرجات المنتجات الزراعية الصحراوية كآلية لتعزيز الصناعات الغذائية في الجزائر : للفترة 2000-2021** ، مقدمة للملتقى الدولي : اقتصاديات الزراعة الصحراوية في الجزائر المعوقات ..الفرص والأفاق جامعة الوادي ، المنعقد يومي : 13/12 ديسمبر 2022

2- بوخاري عبد الحميد ، **تعزيز التنافسية الصناعية العربية في ظل اقتصاد المعرفة**، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المنعقد يومي: 27- 28 نوفمبر 2007

3- ترقو محمد ، مداخلة بعنوان : **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر –افاق 2020–**، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، المنعقد يومي 24/23 نوفمبر ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014.

4- خضراوي ساسية و دوبة سعاد ، مداخلة بعنوان : **إستراتيجيات ترقية القطاع الصناعي في الجزائر** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018.

5- دراجي كريمو و حسيني عبد الناصر ، **واقع وأفاق الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة حالة الصناعة البيترة كيمياوية** – مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي :07/06/ نوفمبر 2018 ، من تنظيم : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 02

6- رزيق كمال و بوزعرور عمار عمار ، **التنافسية الصناعية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية،** الملتقى الوطني الأول حول: "الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، المنعقد يومي : 21-22 ماي، 2002

7- *سماي علي* و قاضي عمر ، مداخلة بعنوان : **أهمية الصناعات التحويلية في إرساء معالم النمو الاقتصادي للدول النامية** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة 2 ، الجزائر، المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018.

8- شتوح محمد و بشوتي أسماء ، مداخلة بعنوان : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة 02، المنعقد يومي :07/06/ نوفمبر 2018 .

9- شويح محمد و بشوتي أسماء ، *مداخلة بعنوان* : **دور الصناعة الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مقدمة للملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المنعقد يومي : 07/06 نوفمبر 2018

10- عميش عائشة ، مداخلة بعنوان : **واقع الامن الغذائي ، مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية –دراسة حالة الجزائر–** ، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول : إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي ، المنعقد يومي 24/23 نوفمبر ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2014

هـ) التقاريرو الدوريات، والمواقع الالكترونية :

1- الاسكوا ، تقرير حول : **رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية** ، لبنان ، 2020

2- البنك الدولي ، تقرير حول : **تحديث الأمن الغذائي** ، على الرابط :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

3- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح 4، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة الاحصاءات، السلسلة مي العدد 4/التنقيح 4، الامم المتحدة، نيويورك، 2009

4- التقرير السنوي 1985، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، **التقرير العام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984)**، الجزائر

5- التقرير السنوي 1985، **وازرة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1984-1989)**، جانفي1985

6- الجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية ، بنك الجزائر ، تقرير حول : **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر** ، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014

7- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث

8- **المركز التقني للصناعات الغذائية ، س بوبكر ، تقرير بعنوان** : أفاق واعدة للصناعات الغذائية في الجزائر بإنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية ، **على الرابط** :
https://ctiaa.dz/index.php/media/articles-de-presse/147-ctiaa

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :40، الخرطوم ، السودان ، الجدول رقم (186) و الجدول رقم (188) و(364) ،(366)، متوفرة على الرابط : https://aoad.org/ASSY40/statbook40Cont.htm

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد :41 ، 2021

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، الخرطوم ، السودان ، 2017

12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **أوضاع الأمن الغذائي العربي** ، الخرطوم ، السودان ، 2021

13- بن جليلي رياض ، **سياسات تطوير القدرة التنافسية**، دورية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الثالث والثمانون2009

14- تقرير بعنوان : **ماهي الصناعات الغذائية ؟ وماهي خصائصها ؟** ، على الرابط : https://mafahem.com/

15- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير حول : **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030)** ،2019، القاهرة ، مصر

16- عبد القادر أسوان زيدان و عبد الإله حمدون أمنة ، **سياسات الأمن الغذائي في بلدان نامية مختارة** ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد :24، العراق

17- غضبان الياس ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، تقرير حول : **سياسات الأمن الغذائي وترابطها مع العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية :حالة السودان** ، على الرابط : https://www.unescwa.org/sites/default/files/

18- قناة البلاد ، تقرير حول : **ترتيب الجزائر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة 2021** ، على الرابط :https://www.elbilad.net/national

19- محمد عدنان وديع ، **القدرة التنافسية وقياسها**، دورية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد :24 ، 2003

20- منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ، **حالة إنعدام الامن الغذائي في العالم : الأمن الغذائي وابعاده المتعددة** ، روما ، ايطاليا ، 2013

21- نظام معلومات الامن الغذائي في السودان ، الامانة الفنية للامن الغذائي في السودان ، تقرير بعنوان : **أبعاد الامن الغذائي** ، على الرابط : http://fsis.sd/SD/AR/FoodSecurity/Pillars

22- وكالة الانباء الجزائرية ، تقرير بعنوان : **التصدير الزراعي : وضع تدابير تأطيرية جديدة** ، على الرابط :https://www.aps.dz/ar/economie/58178-2018-06-27-10-02-34

23- وزارة الصناعة، تقرير خاص بالثلاثي الأول ، الجزائر ، 2001

24- وكالة الأنباء الجزائرية ، تقرير حول : أمن غذائي: الجزائر تتصدر قائمة البلدان الافريقية سنة 2021 ، على الرابط :https://www.aps.dz/ar/economie/124311-2021

25- الصفحة الرئيسية لشركة سفيتال ، **سفيتال لصناعات الغذائية** ، على الرابط : https://www.cevital-agro-industrie.com/ar/page/le-groupe-cevital-agro-industrie-p6

26- الكفاوي تسنيم ، مقال بعنوان : **زراعة الزيتون في الجزائر** ، على الرابط : https://planting.mawdoo3.com

27- المركز الوطني للتنافسية ، **مفهوم التنافسية** ، على الرابط : https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx

28- شهاب الدين وسيم ، مقال بعنوان : **تعريف الصناعة وأنواعها** ، موقع أبحاث ، على الرابط : تعريف-الصناعة-وانواعهاhttps://www.abhath.net

29- صواليلي حفيظ ، تقرير بعنوان : **الجزائر تتجه لضمان سلسلة إنتاج السكر** ،على الرابط : https://www.elkhabar.com/press/article/

30- عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت ، مقال بعنوان : **أهمية وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وأفاق** ، على الموقع : www.univ-bouira.dz

31- عروب رتيبة و بوسبعين تسعديت ، مقال بعنوان : **أهمية وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وأفاق** ، على الموقع : www.univ-bouira.dz

32- محمودي حبيبة ، **تصريح مدير عام الديوان الوطني للحليب " أونيل "** ، على الرابط : https://www.ennaharonline.com

33- منظة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي لشرق الأوسط ، تقرير حول : **التغذية** ، على الرابط : https://www.emro.who.int/ar/nutrition/food-security /

34- وكالة الأنباء الجزائرية ، **إرتفاع فاتورة استيراد الحليب والسكر خلال سنة** 2017، على الرابط :https://www.aps.dz/ar/economie

35- ج ج د ش ، مرسوم تنفيذي رقم 02- 282 المؤرخ25 جمادي الثانية عام ه الموافق 1423 ، 09 سبتمبر 2002 ، يتضمن تأسيس المدونة الجزائرية للأنشطة والمنتجات.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

a)Books

1. Ahmed Benbitour,**lexperience algérienne du développement(1962-1991**),ISGP,Algerie,1992

2.L. Malassis, G. Ghersi**, initiation à l'économie agroalimentaire**, HATIER AUPDELF,Paris,1992

b) Reports, articles and publications

1. F, Nicolas, Michel HY, **apprentissage technologique et innovation en Agroalimentaire**, revue Economie rurale, n° 257, mai/juin2000, Disponible sur le lien: https://ideas.repec.org/a/prs/recoru/ecoru

2. J. CARBAUGH Robert, **International Economics**, 10th Edition, Thomson South- Western, USA, 2005

3. karl AIGINGER, **La Compétitivité des Entreprises: des Régions et des Payes**, **Revue La Vie Economique**, sur le lien: https://dievolkswirtschaft.ch/fr/2008/03/aiginger-2 n°:3, 2008 , Afficher la date :13/12/ 2022 , à l'heure: 17:00

4. Pinstrup-Andersen. **Food security: definition and measurement. Food Security**, 1(1),2009, on the link , https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-008-0002-y

5. Shepherd, B, **Thinking critically about food security**,Security Dialogue, 2012, on the link , https://journals.sagepub.com/doi/epub/10.1177/0967010612443724

6. Maria Oleiniuc , **specific food security policies** , Journal of Social Sciences , Vol. II, no. 2 , 2019

7. Report 2021, on the link, https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

8. Report 2021, on the link , https://foodsustainability-cms.eiu.com/Home/Methodogy

9. economist impact,GFSI 2022 GLOBAL Report , **Global Food Security Index 2022** , on the link , https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Global_Report_Sep_2022.pdf

10.Euro- Développement PME , Rapport Final du **Programme D'Appui aux PME/ PMI, Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Décembre, 200*0*

11. E ,Cherif, **Le marché des industries alimentaires en Algérie**. le magasine Agroline(97),

12. Rapport autour : **L'ESSENTIEL DE L AGROALIMENTAIRE ET AGRICULTURE**; sur le site ; https://agroligne.com.

13.ONS.; les comptes économiqies de 2016 à 2019. Alger; 2020

14. USDA foreign agricultural service, "**Grain and Feed Annual**", Algeria, GAIN Report Number : AG1601 , 23/03/2016, online: https://rs.umc.edu.dz/labos/gbbv/equipe2/pdf/rapport%20algeriaz.pdf

15. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère du Commerce, Rapport Annuel 2004

16.Euro- Développement PME , Rapport Final du **Programme D'Appui aux PME/ PMI, Des Résultats et une Expérience à Transmettre**, Décembre, 2000

17.nomenclature des activités de production

18. LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1er trimester 2021, N° 932
19. ONS: compte de production et compte d'exploitation par secteur
. ACTIVITE INDUSTRIELLE 2009-2018
20. economist impact global food security index GFSI 2021 Model" , on the link , https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/country/Algeria
21. List of exporters for the selected products,ITC calculation based on Comtrade statistic, International Trade Center .
22. Maria Oleiniuc , **specific food security policies** , Journal of Social Sciences , Vol. II, no. 2 , 2019
23.Research Begins Here; **Food industry**; on the link: https://www.newworldencyclopedia.org/entry/Food_industry Newworldencyclopedia

c)Theses

1.Achene Ammarouche**,liberalization économique et problèmes de la transition en Algérie**, thèse de doctorat en science économique, université lumière lyon2, France,2004
2.OUAHIBA BOUKHDOUNI ; **La Nouvelle stratégie industrielle (NSI) en Algérie : réalités et perspectives** ; Recherches économiques et managériales ; N°16 décembre 2014 ; Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider- Biskra ; Algérie

---

تنافسية قطاع الصناعات الغذائية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

"دراسة تقييمية تحليلية "

The competitiveness of the food industry sector and its role in achieving food security in Algeria "Analytical Evaluation Study"